كلية الآثار والانثروبولوجيا
قســــــم الأنثروبولوجيا

الجامعات الأردنية: فضاءات ثقافية لانتاج الروابط الحداثية أم لاعادة انتاج الروابط الأولية والتقليدية

The Jordanian Universities: Cultural Spaces for the Production of Citizenship or the Reproduction of Primordial Attachments

إعداد الطالبة

أروى ادوار ثابت

اشراف

أ.د. عبد الحكيم خالد الحسبان

حقل التخصص: الانثروبولوجيا الاجتماعية

2014

الجامعات الاردنية: فضاءات ثقافية لانتاج الروابط الحداثية أم لاعادة انتاج الروابط الأولية والتقليدية

The Jordanian Universities: Cultural Spaces for the Production of Citizenship or the Reproduction of Primordial Attachments

إعداد

أروى ادوار ثابت

بكالوريوس الأنثروبولوجيا، جامعة اليرموك، 2009م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الأنثروبولوجيا الاجتماعية في جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د.عبد الحكيم الحسباني .... مشرفاً و رئيساً

أستاذ في أنثروبولوجيا إجتماعية، جامعة اليرموك

د.محمود النعامنة .... عضواً

أستاذ مشارك في الأنثروبولوجيا إجتماعية، جامعة اليرموك

أ.د. عبد الخالق الختاتنة .... عضواً

أستاذ في علم الاجتماع والخدمة المدنية، جامعة اليرموك

تاريخ مناقشة الرسالة: 23 \ 7 \2014م

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي الذي لم يبخل علي يوماً بشيء

وإلى أمي التي زودتني بالحنان والمحبة

أقول لهم : أنتم وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة

والى رفيق دربي زوجي العزيز "عدي"

وإلى إخوتي وأسرتي جميعاً

ثم إلى كل من علمني حرفاً أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي

الشكر والتقدير

أنه ليسعدني ويشرفني أن أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان إلى الاستاذ الدكتور عبد الحكيم الحسبان الذي أشرف على هذه الرسالة خطوه بخطوه، كما اتقدم بالشكر والتقدير من أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم مناقشة هذه الرسالة.

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات... تتبعثر الأحرف وعبثاً أن يحأول تجميعها في سطور، سطوراً كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلاً من الذكريات وصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا. فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو خطوتنا الأولى في غمار الحياة.

كما اتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدني في انجاز هذا العمل؛ ومنهم أهالي بلدة الخناصري، والطالب احمد الشرعة والصحفي اسلام الحمايدة وكل ما ساهم معي في هذه الدراسة.

"وقل ربي زدني علما"

البـاحثـة

جدول المحتويات

الملخص

ثابت، أروى ادوار. " الجامعات الأردنية: فضاءات ثقافية لانتاج الروابط الحداثية أم لاعادة انتاج الروابط الأولية والتقليدية". رسالة ماجستير، جامعة اليرموك. 2014. (المشرف: أ.د. عبدالحكيم الحسباني).

هدفت هذه الدراسة إلى الاجابة عن التساؤل الذي يدور حول طبيعة الجامعات الأردنية؛ فيما إذا كانت تشكل فضاءات ثقافية لانتاج الروابط الحداثية ام أنها تعيد إنتاج الروابط الأولية أو التقليدية.

ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لنقل ووصف سلوكيات وتصورات الفاعلين الاجتماعين من طلبة واداريين وأعضاء هيئة تدريس في جامعه اليرموك في مدينة اربد.

واستخدمت الباحثة الملاحظة بالمشاركة كوسيلة أساسية لجمع البيانات، كما تم توزيع استبيان على طلبة الجامعة، حيث لم يكن هدف الاستبيان جمع البيانات والمعلومات فحسب، بل إن الهدف الرئيسي من توزيع الاستبيان هو التعرف على الطلبة فيما اذا كان لديهم بيانات ومعلومات تخدم البحث؛ لذا تم تعبئة الاستبيان بطريقة المقابلة؛ ليتم بعدها عمل مقابلات مطولّه مع هؤلاء الطلاب.

كما اجرت الباحثة مقابلات رسمية مع الموظفين والمسؤولين في الجامعة، هذا بالإضافة الى تنظيم عدد من المقابلات الجماعية مع الطلاب من مختلف المستويات والتخصصات من أجل مناقشة بعض القضايا والمشكلات التي تواجههم في الجامعة.

وتم الإستعانة بالصحف الإلكترونية لمراجعة ما نشرته من احداث اخذت طابع عشائري أو جهوي داخل الجامعة.

وقد أظهرت الدراسة أن الجامعات الأردنية تشكل فضاءات تعمل على اعاده انتاج الروابط الأولية. فالعلاقات القائمة بين الجامعة والتي تعتبر مؤسسة حداثية والمؤسسة القبلية هي في الواقع علاقات ثنائية _ قبلية ومؤسسية _ ويعتمد ولائها على الجهة التي تبحث عن مصالحها سواء المادية أو المعنوية.

الكلمات المفتاحية: الفضاء الاجتماعي، الروابط الأولية، الروابط الحداثية، الفاعلين الاجتماعيين.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة

شهد المجتمع الاردني خلال العقود السابقة تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتتطلب هذا التطور الهائل الذي اجتاح كافة نظم الحياة المعاشة؛ من المؤسسات التعليمية و الأكاديمية، وبالأخص الجامعات التي كان لها دور كبير في بناء شخصية الافراد واكسابهم مزيداً من المهارات التي تمكنهم من التكيف مع متطلبات العصر الحالية، فتتجلى أهمية الجامعات في بناء وترسيخ الكفاءات العلمية على مستوى عال من التخصص، والاستعداد للتأثير في واقع المحلي وفق طرق ووسائل عملية مدروسة.

والجامعات بما تحمله وتطرحه من علوم وثقافات نظام تربوي هدفه الارتقاء بمستوى ثقافة سكان المجتمع المحلي، ليصبحوا قادرين على المشاركة الفاعلة في الثقافة المجتمعية التي يعيشون في إطارها، ليسهموا في إحداث تنمية شاملة في المجتمع، باعتبار النظام التعليمي يلعب دورا أساسيا في إحداث التغيير المطلوب في ثقافة الأفراد وسلوكهم الفردي والجماعي ، لذا يقع على المؤسسات التعليمية العبء الاكبر في إحداث هذا التغيير الذي يعتبر مكملا للمسيرة التعليمية المدرسية.

حيث تعد الجامعة إحدى مؤسسات التعليم والتنشئة في المجتمع ،وأعلى درجات الهرم في نظام التربية، إلا أنها تعيش عدة إشكالات تصل لحالة الأزمة. ويعطي بعض الباحثين الاهمية للعوامل الداخلية التي تنتج كعملية تطور ونمو فى وظائفها أو بنيتها التنظيمية، وأما البعض الآخر يهتم بالعوامل الخارجية من خلال استجابتها للتغيرات والاحتياجات الاجتماعية للمجتمع المحلي.

وعلى الرغم من كون الجامعات الاردنية منارة للعلم بسبب الانجازات العلمية المهمة التي حققتها على صعيد الابحاث العلمية وبتخريجها العديد من خيرة الطلاب الذين يشهد لهم بالكفاءة ، ولكن على الصعيد الاخر تعاني معظم الجامعات الأردنية وخاصة في السنوات الأخيرة تصاعداً في مستوى العنف، وفي أعداد المشاجرات التي تنشب بين الطلبة. ويمكن القول أن حال الجامعات لجهة انتشار العنف لا يختلف عن حال المجتمع الأردني الكبير الذي سجل مؤخراً، تصاعداً في مستويات العنف والجريمة أيضاً.

وإذا كان العنف هو ظاهرة قد تشهدها كل المجتمعات الإنسانية فإنه يكتسب خطورةً أعلى في المجتمع الأردني، حين ينخرط كثير من الناس في العنف على أسس عشائرية وإقليمية ومناطقية، مما يسهل تحوّل ظاهرة العنف من ظاهرة فردية محدودة الانتشار والتأثير إلى ظاهرة جماعية تهدد الجسم الاجتماعي على نطاق واسع.

وإذا كان ارتباط العنف والعشائرية والمناطقية في المجتمع الأردني، عموماً، يثير الكثير من الأسئلة، فان هذا الارتباط يصبح أكثر إثارةً للاستغراب والتساؤل حين تكون الجامعات الأردنية مسرح هذا النمط من الظواهر، وأن ينتشر العنف داخل الفضاء الجامعي حيث مستويات التعليم هي الأعلى، وحيث الجامعة تمثل الفضاء الاجتماعي الأكثر كونيةً وحداثةً وانفتاحاً، لهذا تطرح العديد من الأسئلة حول حقيقة ما يمثله الحرم الجامعي، في الأردن، وفيما إذا كان الحرم الجامعي يمثل امتداداً للمجتمع الأردني الكبير بما يشتمل عليه من خصائص بنيوية وثقافية، أم أن الحرم الجامعي الأردني يمثل فضاءً خاصاً ذا خصائص بنيوية وثقافية خاصة تميزه عن المجتمع الكبير ، باعتبار الجامعة مؤسسة اجتماعية وتعليمية وتدريبية تلعب أدوار حيوية لا يمكن الاستهان بها في المجتمع وخاصة بعد ارتباطها بسوق العمل.

2.1 مشكلة الدراسة

تميل الأدبيات المختلفة إلى تعريف الجامعة باعتبارها فضاءً اجتماعياً حداثياً، بالنظر إلى أن الجامعة تضم العناصر الأكثر تعليماً داخل المجتمع، وكونها تجسد إحدى أذرع المجتمع والدولة في نشر الحداثة والتحديث داخل المجتمع. وتميل كثير من الدراسات إلى اعتبار الجامعة بمثابة مؤسسةٍ وطنيةٍ لطالما مكنّت الدولة والمجتمع من تطوير هوية السكان ونقلها من هويات ضيقة تقوم على العشائرية والمناطقية والشللية، التي تسمى في بعض الأحيان بالروابط الأولية باعتبارها تشكل الروابط الأولى، التي أنتجتها مجتمعات ما قبل الدولة القومية، إلى هويات أكثر كونية أكثر عمومية واتساعاً، وبكلمات أخرى نقلها إلى هويات وطنية.

وكما مثلت الجامعة بشكلها الأوروبي أداة لتحديث المجتمعات الأوروبية، من خلال إمداد المجتمع بالعناصر المتعلمة المؤهلة، التي قادت عملية التحديث الاقتصادي والاجتماعي في تلك المجتمعات، ولذلك فإن القوانين والتشريعات الأردنية المتعلقة بالجامعات ووظيفتها ومهمتها تؤكد على دور الجامعة في الأردن في تحديث المجتمع وخلق هوية وطنية، من خلال تعريف الجامعة على أنها مؤسسة وطنية ذات مهمات وطنية، الا ان كثيرا من الممارسات والسلوكيات والتصورات الذهنيه داخل اسوار الجامعة تطرح العديد من الاسئلة حول ما يتوقع من الجامعة من تحقيق اهدافها المرجوه من خلال عرض خطاب التعليم العالي في الاردن او ما تفترضه التشريعات والقوانين ذات الصله التي تدير قطاع التعليم في الاردن، فلم تبقى وظيفة الجامعة تقتصر على تخريج الكفاءات في مختلف التخصصات المعرفية لتوظيفهم في مؤسسات المجتمع، في ظل المفاهيم التقليدية لطرائق التعليم بالتلقين، وافتقار الإدارة الجامعية لرؤية تنظيمية بصيغة

إستراتيجية، لميل قياداتها إلى تغليب الأنماط البيروقراطية بأبعادها القانونية، و الإدارية والمالية والنظرة الذاتية إلى مكونات منظومة التعليم الجامعي.

وبناء على ذلك، رصدت هذه الدراسة بعض المظاهر لسيطرة العلاقات الأولية بين الأفراد في إحدى مؤسسات المجتمع المدني، التي تعتبر رمزاً للتطور والتحديث، وهي الجامعة، لنرى كيف تكيفت الأنظمة الاجتماعية القديمة في فضاءاتٍ اجتماعيةٍ تشكلت نتيجة لتطور المجتمعات البشرية، ولنرى ما هي الوظائف الأساسية التي تؤديها العشائرية داخل أسوار الجامعة؟ وهل العشيرة تمثل رأس المال الاجتماعي داخل أسوار الجامعة الذي يستثمره أفراد العشيرة لتحقيق مصالحهم؟ وهل تختلف مظاهر ووظائف العشائرية داخل الجامعات الأردنية عنها في المجتمع الأردني؟

3.1 هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى رصد وتوثيق وتحليل مجموع الممارسات الثقافية لمختلف الفاعلين الاجتماعيين داخل الجامعة من طلبة وأكاديميين ومسؤولين حكوميين معنيين بالقطاع الجامعي؛ من أجل محاولة فهم طبيعة هذه الممارسات، وفيما إذا كانت الجامعة تعيد إنتاج الروابط الأولية من عشائرية ومناطقية وشللية، أو أنها تعمل على خلق مفهوم جديد وهو المواطنة.

4.1 أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تعد المحاولة الأولى لقراءة واقع البيئة الجامعية في الجامعات الأردنية بشكل عام، وجامعة اليرموك بشكل خاص، بالإضافة إلى توفيرها بيانات تساعد على فهم التصورات، التي تدور حول الجامعة، والتي تفترض بالجامعة أن تعيد بناء

الانماط الثقافية والاجتماعية، و حتى تغير أنماط تفكير التقليدية، لتصبح الأكثر ملائمة للحياة الحداثية .

حيث تعد الجامعة أعلى مؤسسة تعليمية في المجتمع ، لذا يتوقع منها أن يكون لها الاثر الرئيس في عملية تطوير وتحديث المجتمع ، من خلال أهدافها و وظائفها في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع ، وذلك باعتبارها أيضا مؤسسة بحثية وخاصة بمفهوم الجامعة المعاصر، ولكن ما زالت وظيفة البحث العلمي في الجامعات العربية عموما والجامعات الاردنية تحديدا مهمة ثانوية وشكلية، ولا تحظى بالاهتمام المطلوبة لتقوم بمهامها، فقد اشارت تقرير صادر عن منظمة اليونسكو للعلوم والثقافة في عام أن إنفاق الاردن لا يتجاوز 0,34% من الموازنة العامة.

وتتميز هذه الدراسة بربط الجامعة بالمجتمع المحيط لها، حيث أن أغلب الدراسات التي اهتمت بالجامعة، درستها بصفتها فضاءً اجتماعياً منعزلاً عن البيئة المحيطة، لذلك تعد هذه الدراسة من الدراسات المهمة بالنسبة للمجتمع الأردني؛ الذي يتغلغل الولاء العشائري في مفاصل الحياة المحلية كافة.

ومن خلال فهم طبيعة الفضاء الاجتماعي الخاص بالجامعة؛ يمكننا فهم ظواهر عدة تعاني منها الجامعة بشكل خاص، والمجتمع الأردني بشكل عام، مثل ظاهرة العنف المنتشرة في العديد من الجامعات الأردنية _ والتي أصبحت بعض المؤسسات تسيطر عليها الصراعات العشائرية _ وذلك بدلاً من أن تكون منارة لتلقي العلم وتخريج طلبة يحملون شهادات في المجالات كافة؛ ليقوموا بدورهم في بناء مجتمع حضاري متقدم يسابق المجتمعات الأخرى ليكون هو الأفضل والأرقى.

5.1 مجتمع الدراسة

تم اختيار جامعة اليرموك في مدينة إربد، ليتم تنفيذ البحث الميداني فيها، وذلك لعوامل عدة، منها معرفة الباحثة لهذه الجامعة بصفتها طالبة فيها، بالإضافة إلى وضوح تأثير العشائرية وبروزها بشكل كبير في الجامعة. كذلك تمكن دراسة جامعة اليرموك مجموع الباحثين وصنّاع القرار من فهم المسار العام الذي تسلكه الحياة الاجتماعية والثقافية في الجامعات الأردنية عموماً. وبكلمات أخرى، فإن إجراء دراسة ميدانية في جامعة اليرموك سوف يسمح بالوصول إلى فهم أفضل للواقع الذي تعيشه مجمل الجامعات الأردنية على صعيد الدور الذي تلعبه في تحديث الهويات الاجتماعية السائدة أو على صعيد إعادة إنتاج الهويات الضيقة والتقليدية.

تأسست جامعة اليرموك، في عام 1976 م، بصدور الإرادة الملكية السامية بإنشاء جامعة اليرموك شمالي المملكة الأردنية الهاشمية، تجسيدا لرغبة الشعب الأردني في توفير فرص التعليم الجامعي العالي للأعداد المتزايدة من الطلبة الذين يتخرجون كل عامٍ من المدارس الثانوية. وتم اختيار موقع هذه الجامعة في منطقة تتوسط الكثافة السكانية في شمالي الأردن، إذ تم استملاك عشرة آلاف دونم (2500 فدان)، في موقع مميز يقع على خطوط الطرق الرئيسية التي تربط مدن شمالي الأردن بالعاصمة وبجنوبه. كما يمتاز هذا الموقع بمحاذاته للطريق الرئيسية التي تربط الأردن بشقيقاته العربيات وبلدان أوروبا؛ أي أنه يمثل بوابة الأردن الشمالية. ومن هنا يمكن القول إن هذه الجامعة ستخدم طلبة الأردن والدول الشقيقة المجاورة بحكم موقعها الجغرافي القريب منها (مشروع إنشاء جامعة اليرموك، 1976) .

وتتكون جامعة اليرموك مـن الكليـات التاليـة: الآداب، العلـوم، الاقتصـاد، والعلـوم الإدارية، الحجاوي للهندسة التكنولوجية، الشريعة والدراسـات الإسـلامية، التربيـة، التربيـة

الرياضية، القانون، الفنـون الجميلـة، تكنولوجيـا المعلومـات وعلـوم الحاسـوب، الآثـار والأنثروبولوجيا، الإعـلام، السياحة والفنادق، الطـب، الصيدلة، كما تضم العديد مـن الأبنيـة غير الكليات مثل: مكتبة الحسين بن طلال، ومبنى الرئاسة، ومبنـى عمـادة البحـث العلمـي والدراسات العليا.

جامعة اليرموك هي إحدى المؤسسات الأكاديمية الممولة من قبل الحكومة، وتتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال الذاتي، ويديرها مجلس الأمناء الذي يتم تعيين أعضائه بمرسوم ملكي، وأعضاء الكليات في الجامعة هم من الخبراء في المجالات التي يعملون فيها، ولا يقتصر القبول في الجامعة على الطلبة الأردنيين، فهنالك عدد لا بأس به من الطلبة الوافدين من مختلف البلاد العربية وأنحاء العالم كذلك، الأمر الذي يكسب الجامعة سمة التنوع الفريدة.

6.1 منهجية الدراسة

في ضوء الأهداف المحددة لهذا البحث فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ لوصف السلوكيات والممارسات الفاعلين الاجتماعين، وقد تم استخدام عدة أدوات لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، واشتملت على توزيع استبيان تضمن بعض الأسئلة ذات العلاقة بموضوع البحث، وأخذ تعبئته شكل المقابلة الشخصية، بالإضافة إلى اعتماد المقابلات الموجهة وغير الموجهة، و تم تنظيم مقابلات جماعية مع مجموعات من الطلاب والطالبات، ودار فيها نقاشات مختلفة حول أهم المشاكل التي يعانون منها داخل أورقة الجامعة. كما تم مراجعة الصحف والمواقع الالكترونية لجمع ما نشرته من أخبار وحوادث ذات طابع عشائري في الجامعات. بالاضافة الى اعتماد الملاحظة بالمشاركة وسيلة أساسية في العمل الميداني، وذلك من خلال التواجد المستمر في مجتمع الدراسة، والاتصال المباشر مع الطلبة وموظفي الجامعة.

7.1 مصاعب الدراسة

واما الصعوبات التي واجهت الباحث في سبيل إنهاء هذا البحث فكانت بالدرجة الاولى العمل الميداني ، وخاصة عند اجراء مقابلات مع بعض الطلاب وذلك لعدم أخذهم للمقابلة على محمل الجد ، بالاضافة إلى صعوبة بالغة في حصول على البيانات التي تخدم البحث ، فلا تقتصر الصعوبة بتخوف الطلاب والموظفين من الإدلاء بمعلومات صريحة تخص الواسطات أو العشائرية أو المناطقية وغيرها والاكتفاء بأكيد حصولها ، بل تتجاوزها إلى اعتبار هذه الروابط الأولية علاقات طبيعية فرضها النظام الاجتماعي الاردني .

كما واجهت صعوبة في الحصول على إحصائيات رسمية من الجامعة اليرموك تخدم البحث ، على الرغم من حصولي على كتب تسهيل مهمة من قسم الانثربولوجيا، وذلك لاعتبار هذه البيانات سرية ولا يمكن خروجها مثل نسبة الطلاب المقبولين بمقعد التنافس.

8.1 مصطلحات الدراسة الاجرائية

الفاعلين الاجتماعيين : هم المشاركين والفاعلين في الجامعة من طلاب وموظفين ادرايين واكاديميين .

الفضاء الاجتماعي : هو مكان أو مركز اجتماعي يجتمع فيه عدد من الافراد، وتتشكل فيها بينهم مجموعة من العلاقات المختلفة والمتبادلة.

الروابط الاولية : هي العلاقات التي تعتمد على علاقات الدم بين الافراد، وتوصف عادة بأنها علاقات وجهة لوجه حيث يكون الفرد على علاقة مباشرة بالآخرين منذ نشأته، ويعود ذلك لقلة عدد الافراد والجماعات.

الروابط الحداثية: هي العلاقات التي لا تشترط علاقة الدم بين الافراد؛ في علاقات غير شخصية وانتقالية مؤقتة.

الدراسات السابقة

أجريت العديد من الدراسات والبحوث في موضـــوع البحـــث ، فقـــد تناولـــت الجامعـــة بكافة أبعادها المختلفة ، وتفاوتت الدراسات فـــي مواضـــيعها وأهـــدافها والفئـــات المســـتهدفة في مختلف المجالات التربوية والاجتماعيـــة والسياســـية والإداريـــة وغيرهـــا مـــن العلـــوم، وقد أظهرت مراجعة أدبيات موضوع الدراسة عـــدم وجـــود دراســـة تبحـــث بشـــكل مباشـــر عرض البيئة الجامعية بمـــا تحملـــه مـــن تصـــورات ذهنيـــة وممارســـات فعليـــة للفـــاعلين الاجتماعين وربطها مـــع المجتمـــع المحلـــي الاردنـــي ، فمـــن الدراســـات العربيـــة التـــي تناولت موضوع البحث بما يتواءم مع خصوصية مجتمعاتها:

دراسة عطاء الله (2013) بعنوان: واقع العلاقات العاطفية بين الجنسين داخل الوسط الجامعي :دراسة ميدانية على عينة من طلبة سعد دحلب البليدة؛ حيث تشير الدراسة إلى أن الحياة الجامعية قد تفرز في جميع المجتمعات عدداً من المحطات التي تكون نقاط تحول في سيرورة الفرد؛ لما لهذه الحياة من خصوصية، ولعل من أبرز الإفرازات التي تنتجها الجامعة هي مسألة العلاقات العاطفية الطلابية، ومن ثم أصبح تناول مصداقية العلاقات العاطفية في الجامعات من مقدمة الأوليات وبخاصة في ضوء ندرة الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة. ولأن الإقتراب الميداني مهم للدراسة العلمية؛ حيث يمدنا بالحقائق والمعلومات عن الواقع الاجتماعي، وقد تم استخدام تقنية استجواب المحوثين، وتوصلت الدراسة إلى أن الجامعة باتت الحقل الخصب بامتياز لإنتشار العلاقات العاطفية، في ظل غياب الرقابة في ممارسة الضبط الاجتماعي واعتبار هذه العلاقات علاقات عابرة.

وقدمت **حماني (2014) دراسة بعنوان مؤسسات التعليم العالي وتشكيل مجتمع المعرفة جامعة ورقلة _نموذجا**، فقد حاولت الدراسة البحث في كيفية مساهمة الجامعة كأحد مؤسسات التعليم العالي في تشكيل مجتمع المعرفة من خلال ما تتوفر عليه من مؤشرات في ضوء مجموعة من الافتراضات التي تسمح باختبار مدى تمكنها من ذلك انطلاقا من مقاربات سوسيولوجية حديثة ، مع محاولة التوصل إلى بعض المقترحات التي تساعد التعليم ومؤسساته في تطوير بيئة تتناسب مع طبيعة هذا المجتمع و لأجراء هذه الدراسة تم اختيار المنهج العلمي الوصفي والتحليلي ، باستخدام الاستمارة كأداة لجمع البيانات الرئيسة في البحث والتي وزعت على عينة من الأساتذة التابعين للجامعة وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الجامعة تسعى إلى توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصال خاصة الانترنت من أجل تسهيل عملية النشر وإنتاج المعرفة ، إلا أن هناك عوائق تمنع من أن تكون ممارستها بشكل متكرر ومنتظم وبالتالي صعوبة في تحقيق مجتمع المعرفة . ورغم أهمية الممارسة الخطابية والممارسة العملية للأستاذ الجامعي في نشر وإنتاج المعرفة التي تساعد على تشكيل مجتمع المعرفة إلا أن الأساليب التقليدية هي السائدة في الممارسة الخطابية في نشر المعرفة بالجامعة، كما أن الممارسة العملية في البحث العلمي تعتبر محتشمة مما يعيق تشكيل هذا المجتمع.

وأما الدراسات المتعلقة بالجامعات الأردنية؛ فقد تناولت موضوع الدراسة بطريقة غير مباشرة عند بحثهم حول القضايا الجامعية المختلفة وخاصة العنف الجامعي. فقد قام **الخطايبة (2009)** بدراسة هدفت للتعرف على أهم معوقات مشاركة الشباب الجامعي في الاحزاب الاردنية، فقد تكونت العينة من 1355 طلب وطالبة، وتم اختيارهم بطريقة العينة الطبقية القصدية، من ثلاث جامعات أردنية (الاردنية ،اليرموك ،مؤتة)، واستخدم الباحث الاحصاء

الوصفي، واختبار مربع كاي والتباين لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الشباب الجامعي لا يشاركون في الأحزاب السياسية؛ نتيجة الخوف من تعرض مستقبلهم للخطر، لأن معظم الاحزاب السياسية تعتمد على نحو كبير على النفوذ العشائري والاقليمي، بالاضافة الى كون معظم الاحزاب في مضمونها أحزاب شخصية وليست جماهرية، كما بينت النتائج أن من أبرز العوامل المعوقة لمشاركة الشباب تعود الى الوضع الاقتصادي السيئ، وضعف الوعي السياسي والثقافي والاجتماعي.

هدفت **دراسة القيام (1996)** إلى التعرف على اتجاهات طلبة جامعة اليرموك نحو التعليم الجامعي المختلط ، حيث تألف مجتمع الدراسة من جميع طلبة السنة الرابعة في جامعة اليرموك بمختلف كلياتها والمسجلين للفصل الدراسي الاول للعام الدراسي 95_96 ، وقد تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية فبلغ عدد أفراد عينة (620) طالب وطالبة. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها: أن هذه الاتجاهات لدى طلبة جامعة اليرموك نحو التعليم الجامعي المختلط كانت حيادية، وأن هذه الاتجاهات تختلف باختلاف الجنس والكلية ومكان السكن، والاسرة والدخل الشهري للاسرة ، كما أظهرت النتائج أيضا أن اتجاهات طلبة جامعة اليرموك نحو التعليم الجامعي المختلط لا تتأثر بالمستوى التعليمي للوالد.

وقد اهتمت **دراسة زغل(2013)**، بدراسة أثر عوامل كل من؛ جنس الطالب الجامعي، وخلفيته الجغرافية، وتعليم والديه، ودخل عائلته الشهري على اتجاهه الكلي نحو مكانة المرأة في المجتمع الأردني عموماً، وعلى الاتجاهات الفرعية المكونة لها، مثل: الاتجاه نحو حقوق المرأة السياسية، والاتجاه نحو مكانتها في البيت، والاتجاه نحو طبيعتها الاجتماعية، والاتجاه نحو اختلاط الجنسين، وشملت العينة (556) طالباً جامعياً، وشكل ما نسبته (6.4%) من مجتمع

الدراسة من طلبة جامعة اليرموك، وجامعة مؤتة/ الجناح المدني، وكليتي مجتمع حوارة والكرك لعام (87/ 1988). واستخدم الباحث مقياس حافظ لقياس الاتجاهات نحو مكانة المرأة في المجتمع العصري، وقد بينت الدراسة أن من أكثر العوامل أهمية وتكراراً في التنبؤ بالاتجاه الكلي عموماً والفرعي خصوصاً؛ هو تعليم الأم ودخل الأسرة في عينة الذكور، وفي عينة الإناث كان تعليم الأم بمفرده هو العامل الأكثر أهمية.

وجاءت **دراسة العقيل (2010) بعنوان دور الجامعات الاردنية في تدعيم قيم المواطنة في ضوء الفكر التربوي الاسلامي**، حيث هدفت هذه الدراسة التعرف إلى دور الجامعات الاردنية في تدعيم قيم المواطنة في ضوء الفكر التربوي الاسلامي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ، بحيث تتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاردنية (جامعة اليرموك، وجامعة جدارا، وجامعة اربد الاهلية). وأظهرت نتائج الدراسة أن أبرز قيم المواطنة الحالية التي تسعى الجامعات الأردنية لتدعيمها لدى منتسبيها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس هي الولاء والانتماء للوطن، وحب الوطن والحرص على أمنة واستقراره. كما بينت الدراسة أن قيم المواطنة في ضوء الفكر التربوي الاسلامي؛ هي العمل والاخلاص والشورى والحرية والمشاركة والتسامح والامانة والصدق.

وفي دراسة **العوامرة (2012) بعنوان:" الاستراتيجية المقترحة لتعزيز تربية المواطنة وعلاقتها بتنمية الاستقلالية الذاتية لدى طلبة كليات العلوم التربوية في الجامعات الاردنية الرسمية**"، والتي هدفت لاقتراح استراتيجية تربوية تسهم في تعزيز تربية المواطنة، وعلاقتها بتنمية الاستقلالية الذاتية لدى طلبة كليات العلوم التربوية في الجامعات الاردنية الرسمية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة مرحلة البكالوريوس في كليات العلوم التربوية في الجامعات

الاردنية الرسمية (الاردنية واليرموك ومؤتة)، والبالغ عددهم (6929) للعام الدراسي 2011 _2012، وقد تم تطوير أداة لقياس درجة تمثيل الطلبة لمفاهيم تربية المواطنة وعلاقتها بتنمية الاستقلالية الذاتية لدى طلبة كليات العلوم التربوية في الجامعات الاردنية الرسمية، وتكونت من (55) فقرة موزعة على جزأين، الاول يتعلق بتربية المواطنة وينقسم إلى خمسة محاور (الحقوق، والواجبات ، والمشاركة ، واحترام القانون ، والعدالة) وتقيسها 40 فقرة ، أما الجزء الثاني فتكون من 15 فقرة تقيس الاستقلالية الذاتية. وقد بينت الدراسة إلى وجود دور للجامعات الاردنية الرسمية في تعزيز مفاهيم تربية المواطنة لدى طلبة كليات العلوم التربوية في محور الحقوق، والواجبات والمشاركة وإحترام القانون والعدالة، وأن أعلى درجات الموافقة جاءت على مجال العدالة.

وقام **الغرايبة (1994)** بالتعرف على النمط السياسي السائد لدى طلبة جامعة اليرموك، وكذلك إلى التعرف مدى تأثر تلك الثقافة بعوامل الجنس، والدين، والدخل ومهنة الأب ومكان الإقامة والتخصص الدراسي، وأجريت هذه الدراسة على عينة من طلبة الجامعة بلغ عددهم (1289)، وأظهرت أن نمط الثقافة السياسية لطلبة الجامعة يميل بشكل عام إلى النمط المتكامل، كما أظهرت أيضاً أن أهم عاملين أثّرا على الثقافة السياسية للطلبة هما: الدين والتخصص الدراسي.

هدفت دراسة العمري (1997) إلى كشف أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على الثقافة السياسية لاعضاء هيئة التدريس بالجامعات الاردنية، فقد قام الباحث بتحليل مفهوم الثقافة السياسية، وشرح أهميتها والتعرض لأبعادها وأنماطها والتغير والاستمرار فيها، وقد قٌسمت المتغيرات المستقلة إلى متغيرات شخصية تمثل (العمر، والجنس، والدين)، ومتغيرات اجتماعية

مثلت (التربية الاكاديمية، ومكان الاقامة، والتخصص، ومكان التخرج)، ومتغيرات اقتصادية مثل (متوسط الدخل، ومهنة الاب)، وأثرها على المتغير التابع وهو الثقافة السياسية لاعضاء هيئة التدريس. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن نمط الثقافة السياسية له وجهان : متكامل من جهة، ومفتت من جهة أخرى، وأوضحت الدراسة أن المتغيرات التي أثرت بشكل مباشر في تشكيل نمط الثقافة السياسية لأفراد العينة الرتبة الأكاديمية، ومكان الإقامة، مكان التخرج، ومتوسط الدخل، والجنس، ومهنة الأب. ولم تبرز الدراسة أي تأثير ذي دلالة إحصائية لكل من السن والديانة والتخصص ومكان الحصول على الشهادة.

كما اهتم الباحثون بمعالجة المشاكل التي تعاني منها الجامعة، فقد أجرى **البداينة (2009)** دراسة هدفها الكشف عن عوامل الخطورة لدى الشبـــاب، في البيئة الجامعيـــة في الأردن، وبيان مستويات السلوك المتهور لدى طلبة الجامعات الأردنية، بالاضافة الى كشف أثر عوامل الخطورة في البيئة الجامعية على السلوك المتهور في البيئة الجامعية. واستخدم الباحث أسلوب المسح الاجتماعي، وشمل 4000 طالباً وطالبة، استجاب منهم 3702 طالباً وطالبة، من 19 جامعة حكومية وخاصّة، وضمت الجامعات الحكومية: (الجامعة الأردنية، وجامعة مؤتة، والعلوم والتكنولوجيا، وآل البيت، والهاشمية، واليرموك، والبلقاء، والحسين بن طلال، والطفيلية التقنية، والألمانية الأردنية)، والخاصة: (جرش، والزرقاء، والزيتونة، وعمان الأهلية، والبتراء الخاصة، وفيلادلفيا، والعلوم التطبيقية، وإربد، والإسراء). حيث أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر من نصف العينة أشاروا إلى وجود مشكلات مثل المشاجرات والفقر والبطالة ، كما أشار أكثر من ثلثي العينة الدراسة باعتقادهم بخطورة العنف الطلابي كمشكلة إجتماعية، وأشارت الأغلبية بوجود عنف في المجتمع المحلي، فين حين أشات النسبة الأقل إلى عنف داخل اسرهم. بالاضافة إلى

عوامل خطورة تتمثل بعدم المشاركة في الأنشطة اللامنهجية والتدخين وعدم الشعور بالأمن، إضافة إلى مشاهدة أحد أشكال العنف وعدم الشعور بالعدالة والشعور بالوحدة، وكذلك عدم الشعور بالافتخار. واشتملت عوامل الخطورة الشخصية على عدم الالتزام الديني، وعدم الالتزام بالعرف والتقاليد الاجتماعية، وعدم الشعور بالانتماء، والتدخين والشعور بالاغتراب، وتضمت بقية العوامل الشعور بالإقصاء، والمعاناة من المشكلات الصحية، والتعرض للضرب في الصغر، والشعور بالخوف.

أما **دراسة (حماد، 2012)**، فقد هدفت إلى الكشف عن علاقة تقدير الذات والمناخ الجامعي في ميل طلبة الجامعات الاردنية نحو العنف، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام مقياس الميل إلى العنف، كما تم تطوير مقياس للمناخ الجامعي، إضافة إلى مقياس روزنبرج لتقدير الذات، وقد اعتمدت الباحثة لاستخلاص النتائج، الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية، وتحليل الانحدار المتعدد. وطبقت الباحثة دراستها على عينة الدراسة والتي تبلغ (1238) طالب وطالبة من طلبة الجامعة الاردنية وجامعة اليرموك وجامعة مؤتة ، للفصل الدارسي الاول للعام الدراسي 2011/ 2012، حيث تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية العنقودية. وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة ميل الطلبة إلى العنف كان متوسطا على مستوى عينة الدراسة ككل، وعلى مستوى كل جامعة على حدة. وكذلك كان تقدير المناخ الجامعي لديهم متوسطا على مستوى عينة الدراسة ككل، وعلى مستوى كل جامعة مشمولة بالدراسة، وكان تقدير الذات لدى الطلبة مرتفعا على مستوى عينة الدراسة ككل، وعلى مستوى كل جامعة من الجامعات المشمولة بالدراسة، كما كان الذكور أكثر ميلا إلى العنف من الإناث بدلالة إحصائية،

وطلبة جامعة مؤتة أكثر ميلا إلى العنف من طلبة جامعة الاردنية وجامعة اليرموك، وطلبة البادية والمخيمات أكثر ميلا إلى العنف من طلبة المناطق الاخرى .

وقام **الطويل (2011)** بدراسة أخذ بها وجهة نظر الطلبة الجامعيين عن أسباب شيوع العنف المجتمعي، وتكونت عينة الدراسة من (486) طالباً وطالبةً من جامعة الحسين بن طلال موزعين على كلياتها الثماني، في الفصل الأول من العام الجامعي (2009–2010)، وتم تطبيق استبانة من إعداد الباحث بعد التحقيق من معايير الصدق والثبات لها، وأظهرت النتائج أن عامل الواسطة والمحسوبية حلّ في المرتبة الأولى من بين جميع العوامل الاجتماعية والاقتصادية المسببة للعنف المجتمعي من وجهة نظر الطلبة الجامعيين، تلاه عامل التفكك الأسري وتمرد الأبناء، ثم عامل البطالة، كما أن عامليْ ازدياد أعداد العمالة الوافدة في الأردن، وفوضى الأسواق وعدم استقرار الأسعار حلاّ في المراتب المتقدمة، وأن رأي الطلبة تجاه العوامل المتعلقة بالعشائرية والقبلية ودورها في شيوع العنف المجتمعي كان متدنياً.

دراسة (حسونة و عليمات، 2012) التي هدفت هذه الدراسة للتعرف على درجة الالتزام الادارات الجامعية بتطبيق القوانين المتعلقة بالعنف الجامعي من وجهة نظر رؤساء الاقسام وعمداء الكليات من جهة والطلبة من جهة أخرى في الجامعات الاردنية . حيث يتكون مجتمع الدراسة من جميع العمداء ورؤساء الاقسام في جامعة اليرموك والجامعة الاردنية والجامعة الهاشمية ، بالاضافة إلى الطلبة ، وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة الطبقية العشوائية بالنسبة لرؤساء الاقسام وعمداء الكليات التي تكونت من (116) عميد ورئيس قسم، أما بالنسبة للطلبة فتم اختيار عينة الدراسة من (757) طالبا وطالبة من الجامعات الثلاث، والتي تم معاينتها في العام الجامعي 2012/20011 ، وتم تصميم استبانه لجمع المعلومات المتعلقة بمتغيرات الدراسة

المختلفة بالنسبة لعمداء الكليات ورؤساء الاقسام إضافة إلى الطلبة . وأظهرت الدراسة أن درجة التزام الادارات الجامعية بتطبيق القوانين المتعلقة بالعنف الجامعة من وجهة نظر الطلبة من جهة رؤساء الاقسام وعمداء الكليات من جهة أخرى في الجامعات الاردنية كانت متوسطة بشكل عام، ولكل مجال من مجالات الاداة.

دراسة (عمايرة، 1988) التي هدفت هذه الدراسة للتعرف على المشكلات التكيفية التي يواجهها الطلبة الجدد في جامعة اليرموك، واستقصاء علاقة هذه المشكلات بجنس الطالب والكلية التي ينتمي اليها ومكان سكنه واجريت هذه الدراسة على عينة عشوائية مكونة من 582 طالب وطالبة من مساقات من مستوى السنة الاولى، وقد أظهرت الدراسة أن أكبر عدد من المشكلات التكيفية لدى الطلبة الجدد في جامعة اليرموك كانت في المجال الاقتصادي، ثم المجال الدراسي، ثم المجال الاجتماعي، ثم المجال النفسي، ثم المجال الصحي.

وهدفت **دراسة القرعان (2008)** إلى معرفة مدى طبيعة التغير الذي يطرأ على طلاب المرحلة الثانوية عند التحاقهم في السنة الأولى، في جامعة اليرموك، في الأردن، وعلاقته بالتكيف مع الأنماط التدريسية، والمتطلبات الأكاديمية والجو العام، من خلال عينة مكونة (595) طالباً وطالبةً من طلبة اليرموك في السنة الأولى، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين، وهما: التكيف والتغير، لدى طلبة الثانوية العامة عند التحاقهم بجامعة اليرموك وعلاقتها كذلك بتكيفهم مع أساليب التدريس، والمتطلبات الأكاديمية، والبيئة الجامعية العامة.

في حين هدفت **دراسة البدارين (2003)** إلى معرفة علاقة التفكير وفقا لنظرية السلطة الذاتية الفعليه لستير نيبرغ؛ ومدى ارتباطها بأنماط الشخصية وفقا لنظرية هولاند لانماط

الشخصية لدى طلبة جامعة اليرموك، كما هدفت الدراسة إلى معرفة اختلاف أساليب التفكير وأنماط الشخصية لدى طلبة جامعة اليرموك، تبعا لاختلاف الجنس، التخصص، والمستوى الدراسي، وقد استخدم الباحث اداتين لتطبيق الدراسة: الاداة الاولى وهي مقياس اساليب التفكير وفقا لنظرية السلطة الذاتية العقلية لستيرنبيرغ ، والاداة الثانية المقياس الاميركي للميول المهنية المبني على نظرية هولاند لانماط الشخصية ، وقد قام الباحث بتطبيق الاداتين على عينة استطلاعية مكونة من (45) طالب وطالبة من طلاب جامعة اليرموك ، ولقد حصلت أساليب التفكير التالية (التشريعي، التحريري، والهرمي، والتنفيذي، والخارجي)، على أعلى المتوسطات الحسابية ولقد تراوحت ما بين (3.95_3.77). وحصل النمط الشخصي الاجتماعي على أعلى متوسط حسابي بلغ (0.51).

دراسة (ردايدة، 2011) التي هدفت إلى التعرف على درجة الرضا الوظيفي، ودرجة الانجاز الوظيفي لدى اعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك من وجهة نظرهم، والتعرف على العلاقة الارتباطية بين الرضا الوظيفي والانجاز الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بتصميم استبانه مكونة من جزأين ، الجزء الاول يتعلق بالرضا الوظيفي، واما الجزء الثاني يختص بالانجاز الوظيفي ، وبعد أن قامت الباحثة بالتأكيد من صدق وثبات الاداة بتوزيعها على عينة الدراسة والمكونة من (184) عضو هيئة تدريس ممكن هو في رتبة أستاذ ، وأستاذ مشارك ، وأستاذ مساعد ، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة الرضا الوظيفي ككل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك هي بدرجة متوسطة ، حيث حصلت على متوسط حسابي بلغ مقداره (3.37) . وأن درجة الانجاز

الوظيفي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك جاءت بدرجة متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.13).

ودرس (**عواد و سمور، 2004**) الغضب بصفتها حالة وسِمة لدى طلبة جامعة اليرموك، وخلصت الدراسة إلى أن الغضب كان سمة لديهم، كما أوضحت أن متغيرات البحث المستقلة لم تكن جميعها ذات علاقة بالغضب حالة وبالغضب سمة، حيث اتضح أن متغير التدخين، ومتغير الحالة الصحية، ومتغير المعدل التراكمي ضمن المتغيرات، التي فسرت معظم التباين في الغضب بوصفه حالة والغضب كونه سمة، حيث فسرت جميعها (3.6 %) من التباين في الغضب حالة، فقد فسّر متغير عادة التدخين (1.6%) من التباين، وفسّر متغير الحالة الصحية (3.8%) من التباين بينما فسر التدخين (0,70%)، وتم تطبيق هذه الدراسة على (1016) طالباً وطالبةً من طلبة جامعة اليرموك.

اما **دراسة (سلامة، 1995)** فقد هدفت الى التعرف على مستوى الحراك الاجتماعي للافراد الحاصلين على الدرجة الجامعية الاولى من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في الجامعات الاردنية الحكومية (الاردنية، اليرموك، مؤتة ، العلوم والتكنولوجيا، ال البيت) ، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الدراسات العليا في الجامعات الاردنية الحكومية والبالغ عددهم (3737) طالب وطالبة. وأما عينة الدراسة فتكونت من (419) طالبا وطالبة تم اختيارهم عشوائيا ، وقد استخدم الباحث استبانة وقد طورها بنفسه، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن المتوسط الحسابي لاجابات افراد عينة الدراسة على المجال الاجتماعي كان (3.32) وهي درجة متوسطة ، وعلى المجال الاقتصادي (2.88) وهي درجة متدنية.

وهدفت **دراسة (رعفيت، 2010)** إلى التعرف على درجة توفر الحرية الاكاديمية لاعضاء هيئة التدريس في جامعتي اليرموك والسلطانىقابوس كما يراها أعضاء هيئة التدريس أنفسهم ، ولتحقيق هدف الدراسة تم اعداد استبانة مكونة من (44) فقرة موزعة على أربعة مجالات وهم التدريس والبحث العلمي والرأي والتعبير وخدمة المجتمع ، كما تكونت عينة الدراسة من (331) عضو هيئة تدريس من جامعة السلطان قابوس وجامعة اليرموك ، وتم اختيار هذه العينة بالطريقة العشوائية النسبية ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وأهمها توفر الحرية الاكاديمية في جامعتي اليرموك وجامعة السلطان قابوس ، وكانت بدرجة كبيرة في مجالي التدريس والبحث لعلمي ، وبدرجة متوسطة في مجالي الرأي والتعبير وخدمة المجتمع.

أما **دراسة (القادري، 2008)** فقد هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الميل إلى العنف لدى طلبة جامعة اليرموك وعلاقته ببعض سمات الشخصية وهي : الفعالية الذاتية ، والذكاء الانفعالي ، ومركز الضبط ونمط السلوك (أ) و(ب) . في ضوء متغيرات : الجنس ، والكلية ، والمستوى الدراسي ، والتقدير التراكمي ، وتقدير الثانوية العامة ، وأجريت هذه الدراسة من (500) طالب وطالبة ، وقد اختيرت هذه العينة من الطلبة المسجلين في مساقات الجامعة الاجبارية . وقد طور الباحث مقياسين :أحدهما للميل إلى العنف ، والاخر للفاعلية الذاتية ، واستخدم الباحث مقياس الذكاء الانفعالي ومقياس روتر للضبط الداخلي ومقياس نمط السلوك .

وقامت **عبابنة (2007)** بإجراء دراسة هدفها التعرف إلى دور الجامعات في الحد من ظاهرة العنف في الجامعات الأردنية، وتكونت عينة البحث من القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية، وهم: العمداء ومساعدوهم ورؤساء الأقسام، بالإضافة إلى مجلس الطلبة وبلغ عددهم (504) فرداً، يتوزعون على إحدى عشرة جامعة أردنية، وأظهرت نتائج الدراسة أن العنف في

الجامعات الأردنية ينتج عن العوامل الاجتماعية بالدرجة الأولى، وجاء التعصب العشائري والإقليمي في الوسط الاجتماعي، في مقدمة هذه العوامل، تلاه ضعف النضج الاجتماعي، وعدم الشعور بالمسؤولية لدى الطلبة، وسوء استخدام الأجهزة الخلوية، وتراجع دور الأسرة.

دراسة (طوالبة، 2013) والتي هدفت هذه الدراسة التعرف إلى أسباب انتشار ظاهرة العنف الطلابي لدى طلبة جامعة اليرموك ، واقتراحات حلها من وجهة نظر الطلبة ، وقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (1500) طالب وطالبة وتم اختيارهم بالطريقة المتيسرة المتاحة ، وتم اعتماد على المقابلة كأداة لجمع البيانات في العام الدراسي 2011/ 2012 ، وقد وأشار طوالبة أن من أهم أسباب انتشار ظاهرة العنف الإجراءات غير الرادعة في تطبيق الأنظمة والقوانين المرتبطة بمرتكبي أعمال العنف في الجامعة بـــ (708) تكراراً، ثم الانتخابات المتعلقة بالاتحاد والأندية الطلابية، والتفاخر بالانتساب للعشائر بـــ (859) تكراراً لكل منهما، ووجود أوقات فراغ مطولة لدى الطالب الجامعي بـــ (697) تكراراً.

الفصل الثاني

الإطار النظري

مقدمة

يستخدم الباحثون في العلوم الاجتماعية مفهوم المجتمع الأولي للإشارة إلى مجتمعات تعتمد في نمط حياتها على الطبيعة، واستخدم هذا المفهوم بديلاً عن مفهوم البدائية أو البسيطة، الذي أثير حوله الكثير من الانتقاد، نظراً لجموده وإعاقته فهم تنوعات البشرية، إذ يشير المفهوم إلى حتمية تطور المجتمعات البشرية باتخاذها خطاً تطورياً أحادياً، باعتبار المجتمعات الأوروبية تجسّد النموذج الأمثل للحضارة البشرية.

وخلق هذا النمط المعيشي ظروفاً معيشية تتصف بالقسوة والصعوبة فرضت على أفرادها التجمع على شكل جماعات، من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية بشكل أكبر، وهكذا بدأت الأسر تقترب من بعضها بعضاً لتؤلف جماعة قوية تتعاون في أمور عدة مثل: حماية الجماعة والصيد وغيرها من الأنشطة المهمة لبقاء الفرد والجماعة، فالفرد لا يجد نفسه إلا من خلال الجماعة، وهذا ما أكده ابن خلدون في مقولته إنه: "لابد من اجتماع القدر الكثير من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم، فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف، وكذلك يحتاج كل واحد منهم أيضاً في الدفاع عن نفسه إلى الاستعانة بأبناء جنسه".

ويضيف ابن خلدون في هذا الخصوص بأن :"الاجتماع الإنساني ضروري، ويعبّر الحكماء عن هذا بقولهم الإنسان مدني بالطبع؛ أي لابد له من الاجتماع الذي هو المدينة في اصطلاحهم وهو معنى العمران"، أي أن الإنسان بفطرته يألف أخاه الإنسان حتى إن سمحت له الظروف بالعيش وحيداً، لكن لا ننكر هنا أن الحاجة سواء المادية أو المعنوية دفعت الإنسان إلى اجتماعيته بالدرجة الأولى.

لهذا يعدّ النظام المشاعي في تلك المرحلة ضرورة، إذ كان الإنسان بحاجة لحياة المشاركة مع باقي الأفراد لمساعدته في البقاء، لكن هذا لا يعني بالضرورة انعدام الملكية في تلك العصور بشكل مطلق، بل كانت جميع الأدوات في تلك المرحلة مباحة للجميع، فكل من يحتاجها يضع يده عليها ويستخدمها، وبعد تطوير أدوات الإنتاج الحالية واكتشاف أدوات جديدة، ومع إمكانية تدجين الحيوانات بدل من صيدها بدأ انحلال هذا النظام المشاعي، وظهور أول تقسيم عمل جماعي، وعلى الرغم من وجود المقايضة إلا أنها كانت محدودة ووليدة الصدفة، ثم ظهرت الزراعة التي أمنّت مصدراً دائماً للطعام.

كما أن "البشر أثناء الإنتاج الاجتماعي لمعيشتهم يقيمون فيما بينهم علاقات معينة اجتماعية ضرورية مستقلة عن إرادتهم، وتطابق علاقات الإنتاج هذه درجة معينة من تطور قواهم المنتجة المادية" (سيغال، 1974:10)، فقد كان مستوى تطور القوى المنتجة العامل الأساسي لتشكيل هذا النظام، الذي تطور بصورة طبيعية من دون وعي الأفراد؛ أي أن لكل نظام اقتصادي ما يناسبه من التنظيمات الاجتماعية المختلفة.

وتعددت التعريفات، التي تناولت مفهوم الجماعة، بتنوع واختلاف الاتجاهات والمفاهيم لدى الباحثين، فيعرف سميث الجماعة بأنها "وحدة تتكون من إثنين فأكثر لهم إدراك الجماعي لوحدتهم، ولهم القدرة على العمل بأسلوب موحد تجاه البيئة التي تحيط بهم" (Smith, 1970)، بينما يعرفها كرتش كرتشفيلد بأنها: "شخصان أو أكثر يوجد بينهم علاقات سيكولوجية، فكل عضو في الجماعة يكون علاقات سيكولوجية بينه وبين الأعضاء الآخرين"، وأما جيب فيعرّف الجماعة بطريقة أكثر شمولية باعتبارها تجمع شخصين أو أكثر وهم في حالة تفاعل مستمر لتحقيق أهداف مشتركة بصورة تحقيق إشباع حاجات كل منهم (gibb, 1974).

ونجد أن أغلب التعريفات تشترك بخصائص عدّة، منها اعتبار الجماعة وحدة اجتماعية تتكون من أكثر من شخصين، يجمعهم علاقات اجتماعية وتفاعلات اجتماعية، وعلى أساسه يتم تحديد الأدوار والمكانة في المجتمع، وأن الهدف الأساسي لاجتماعهم على شكل الجماعة هو استمرارها، وبذلك تمنح الجماعة لأعضائها ما يشبع احتياجات الأفراد المعنوية منها والمادية.

والتركيز هنا على الجماعات الأولية مثل: الأسرة والقبيلة، وتتميز هذه الجماعات بتشكّلها تلقائياً وتفقتد القدرة على الاختيار، كما تتميز بطول فترة بقاء الأفراد ضمنها، ويشير مورغان إلى القبيلة باعتمادها على العلاقات الشخصية؛ أي على الجنس والقرابة، ثم تطورت إلى نظم مستندة على الإقليمية والملكية، ويعتبر مورغان هذه التنظيمات تنظيمات سياسية غير حقيقية (النوري، 1991: 154)، بينما يشبّه بعض الباحثين الجماعة البشرية بالدولة المصغرة، طالما تملك نظاماً سياسياً معيناً يختص في إدارة شؤونها (الجرف، 1964:43)، فلا يمكن اختزال السياسة بالدولة ومؤسساتها فكل فرد من أفراد الجماعة يمارس السياسة في محيطه خلال الحياة اليومية.

تعد مرحلة القبيلية تطوراً تاريخياً وثقافياً عن مرحلة الصيد والجمع، لتؤدي وظائف اقتصادية واجتماعية وسياسية، أهمها تأمين سلامة أبنائها، وتأمين متطلباتهم المادية والمعنوية، لذلك يدرك ابن العشيرة بالفطرة أن سلامته مرتبطة بسلامة العشيرة، وعليه أن يتفانى في الدفاع عن مصلحة عشيرته إلى آخر رمق لكي تدافع العشيرة عن مصلحته أيضاً، وتؤثر بشكل كبير على سلوك الفرد، وتنعكس على مجمل الحياة والنشاط الاجتماعي.

وتعددت التعريفات التي تناولت مفهوم العشيرة، لكن أبرز من عرّفها كان الانثروبولوجي ميردوك (Murdock)، الذي ذهب إلى أن العشيرة عبارة عن جماعة تتميز بقيامها على أساس

تسلسل قرابي واحد، من جانب الأب (أبوي) أو من جانب الأم (أمومي)، كما يطلق ميردوك مصطلح (Sib) "العشيرة" على الجماعة القرابية التي تنتمي إلى أصلٍ واحدٍ، ومكان إقامةٍ غير ثابت، فيما يطلق مصطلح (Clan) "العشيرة" على جماعة قرابية مستقرة على نظام الزواج الاغترابي والإقامة الثابتة، وقد اجتمع أغلب الباحثين الذين حاولوا تعريف العشيرة على نقاط مشتركة عدّة يحملها هذا التعريف بأنهم "مجموعة من الأفراد، ينتمون إلى نسب واحد يرجع إلى الجد الأعلى، وتتكون من بطون عدّة أو عوائل، وغالباً ما يسكنون إقليماً مشتركاً، ويعدونه وطناً لهم، والعشيرة هي المكون الأساسي للقبيلة من خلال تحالف عشائر عدة، وشرط العشيرة أن يتكون أفرادها من نسبٍ واحدٍ.

وركزت الدراسات الانثروبولوجية العشائرية (Tribalism) على اتجاهين، أولهما يعتمد على مجموعة العلاقات القرابية، خاصةً علاقة الدم بين أفراد العشيرة، وعليه ينشأ فيما بينهم نشاطات اقتصادية مشتركة، مما يؤدي إلى بروز مؤسسات سياسية واجتماعية مشتركة، والثاني يعاين العشائرية بصفتها نوعاً من الايديولوجيا، أي أن العشائرية تكون بمثابة بناء ذهني يرافق النشاطات المادية المشتركة التي تقوم بها جماعة ما مبنية على أساس علاقات القرابة (الحسبان، 1992).

ويوصف المجتمع البدائي بأنه مجموعة من الجماعات الأولية، ويعرّف المجتمع بأنه مجموعة من الناس تؤلِّف بينهم علاقات مستمرّة، بالإضافة إلى مجموع ما يحمله الأفراد من أفكار ومشاعر وما يرعى شؤونهم من تشريعات وقوانين، فسلوك الإنسان وعلاقاته مع الآخرين إنّما تتحكم بها مفاهيمه التي هي مزيج من الفكر والشعور. والمجتمعات، التي تقوم فيها الجماعات الإنسانية على أساس النظام القبلي، يرتبط أفرادها بنسق القرابة التي تقيم على

مساحات صغيرة من الأرض، وتتصف العلاقات بين أفرادها بالقوة، وأنها عاطفية نتيجة لقلّة عدد أفراد تلك الجماعة، واعتمادها في أغلب الأحيان على العلاقات المباشرة وجهاً لوجه، حيث يكون الفرد علاقة مباشرة بالآخرين منذ نشأته الأولى، فالرابطة الاجتماعية المحلية التي كانت تربطهم مستمدة من البيئة الإجتماعية الأولية التي كانت تقوم بها العائلة.

و"تعتبر النزعة القرابية نزعة فطرية، لذلك فإن البناء الاجتماعي قائم على الفطرة الطبيعية وعلى الحاجات المادية والمعنوية التي تعزز انتماء الفرد لعشيرته" (النوري، 1991، ص19)، كما يسود التضامن الاجتماعي نتيجة لتشابه الأفراد في العديد من السمات والخبرات واتفاقهم على مجموعة من الأهداف المشتركة تضمن استمرار الجماعة، وتكون العلاقات الخارجية مع غيرها من الجماعات علاقات محدودة قائمة على أساس والخوف والشك.

ويمكن تقسيم نمطين من المجتمعات الأولية بناء على نمط الإنتاج، وهما: النمط البدوي والنمط الريفي، ويقوم النمط البدوي على الرحلات الدورية والمتكررة لأماكن سكنهم بحثاً عن الغذاء والماء، وأسلوب دائم لحياة الإنسان قبل التاريخ، ويعتمد غالباً على تربية المواشي والإبل.

وصنّف ابن خلدون البدو إلى ثلاثة أصناف، أولها جماعات بدوية معتمدة على تربية الإبل، وهم يمثلون أقصى درجات البداوة، وجماعات بدوية تعتمد على الأغنام والابقار، وهم أكثر احتكاكاً بأهل القرى والمدن، وجماعات بدوية تعتمد على تربية المواشي مع الزراعة.

ويرتبط التنظيم الاجتماعي، بالضرورة، بالحياة القاسية في الصحراء، فيجتمع البدو ضمن قبائل وعشائر وحمولات، وتجمعهم روابط الدم التي تحدد الولاءات والعصبية لأصولهم، وتعد العصبية من أعظم القيم في حياة الإنسان البدوي، التي تتضمن قيم التضامن والتماسك بين

الأفراد والافتخار بالنسب ونصرة القريب والمساواة بين أفراد القبيلة واحترام وطاعة الأهل وكبار السن والثأر والحشمة والشرف (بركات، 1984). ويحافظ مجتمع البادية على تقاليده وعاداته أشد المحافظة كما يتمسك بمعتقداته الاجتماعية والدينية، وتكون العشيرة محور الحياة البدوية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويلعب شيخ العشيرة دوراً رئيسياً في إدارة شؤون عشيرته، التي تكون مكتفيةً ذاتياً من رعى المواشي، من الناحية الاقتصادية.

وأما النمط الريفي، فتعد القرية نمط الاستيطان في تلك المناطق، إذ نشأت تلقائياً نتيجة اكتشاف الزراعة واشتغال الإنسان بها، فاضطر إلى البقاء قريباً من مكان زراعته، وبنى مسكناً من طابق واحد منخفض الارتفاع من مواد متوفرة في الطبيعة مثل: الطوب والقش والطين، ويتخللها أزقة وطرقات ملتوية؛ لا تخضع لتخطيط هندسي منتظم، وتتميز الحياة الريفية بالبساطة، وتخلو المناطق الريفية عادةً من: الخدمات الحضرية مثل المياه والإنارة والطرق المعبدة، ويوجد فيها عدد قليل من المؤسسات والمنظمات الاقتصادية والاجتماعية والدوائر الحكومية.

وتمثّل الزراعة في المجتمعات الريفية، إلى جانب كونها مهنة غالبية السكان، الجزء الأهم من نمط الحياة، فالأرض عند الريفي تجسد له أعظم قيمة اجتماعية، إذ يتم تعلم مهنة الزراعة وجميع العمليات والأعمال المتعلقة فيها داخل الأسرة الريفية، وتورّث من جيلٍ إلى جيلٍ خلال التنشئة الاجتماعية، وتتميز مهنة الزراعة بالعمل الجماعي حيث يشترك جميع أفراد الأسرة في أداء مختلف المهام الزراعية.

نتيجة لذلك؛ نجد تمركز التنظيم الاجتماعي يدور حول الأسرة الممتدة، فالقرية عبارة عن مجموعة من الأحياء يجمعها علاقات قرابة، والأسرة في الريف تعد وحدةً اجتماعية واقتصادية

يعمل أفرادها معا لتأمين حياتهم، كل حسب قدراته وتوزيع العمل المتعارف عليه، كما يتجاوز عمل المرأة الريفية مهامها المعتادة من الأعمال المنزلية المختلفة إلى الفلاحة والحصاد والحياكة والنسيج، ويساعد الأبناء في الاعمال خارج المنزل مثل: سقاية ورش النباتات والرعي والحصاد، فينشأ بين أبناء القرية عصبية عائلية نتيجة لضرورة التضامن والعمل المشترك فيما بينهم، وأي اعتداء على أي فرد من أفراد العشيرة يمثل اعتداءً على كامل العشيرة.

وترتبط المجتمعات الريفية بالطبيعة بشكلٍ كبيرٍ ومباشر، ويتأثرون اقتصادياً واجتماعياً بالعوامل الطبيعية مثل: طبيعة الأرض، ودرجة خصوبتها، ومدى توافر مياه الري والأمطار ودرجات الحرارة والرطوبة، وذلك لعدم قدرتهم على السيطرة على تلك العوامل، ويمتلك سكان الريف إيماناً عميقاً بالعقائد والأديان والخوف من غضب الله وعقابه مثل: الصقيع أو الجفاف.

وعلى الرغم من اشتراك المجتمعات الأولية في العديد من الخصائص والسمات، إلا أنه يوجد اختلافات بين النمط الريفي والنمط البدوي، وأهمها استقرار الفلاحين في قرى ثابتةٍ خلافاً للبدو المعروفين بالترحال طلبا للماء والغذاء، كما يقوم الفلاحون بتربية الحيوانات باعتبارها مورداً ثانوياً لمعيشتهم بجانب الزراعة، بينما تعتمد الجماعات البدوية بشكل أساسي على تربية الحيوانات، وتعتبر الأعمال اليدوية، ومنها الزراعية، أعمالاً مهينة تقلل من مركز الفرد في الجماعة، كما تمتلك المرأة مكانة أقل من الرجل في المجتمعات البدوية، وذلك لاعتماد القبائل البدوية على الرعي الحيوانات المعتمد بشكل كبير على الرجال، خلافاً للمجتمعات الريفية التي تمتلك المرأة فيها مكانة أعلى نتيجة مساهمتها في الإنتاج الزراعي.

وتتميز القرى الريفية بدرجة أكبر من الاختلاط السكاني؛ نتيجة وجود علاقات اجتماعية مع جماعات من قبائل ومناطق مختلفة، بالإضافة إلى علاقات خارجية قوية مع القرى المجاورة

والمدن القريبة بسبب التوجه نحو أسواق المدينة لبيع منتجاتهم الزراعية والحيوانية وشراء مستلزماتهم، ويبدي الفرد الريفي وعياً أعمق لدور الحكومة ومؤسساتها المختلفة بحكم الاحتكاك المباشر؛ بمعنى أنهم أكثر انفتاحاً من الجماعات البدوية التي تعيش حالة العزلة، وتقل نسبة الزواج من الأقارب عن المجتمعات البدوية، فالعلاقات الخارجية البدوية يحكمها الصراع والسيطرة على المواد المعيشية مع غيرها من القبائل، مما يعني أن الدرجة العصبية أعلى في المجتمعات البدوية منها في المجتمعات الريفية.

المجتمع المدني

ظهر مفهوم المدنية لاول مرة في القاموس اللغوي في الحضارة الرومانية ، ثم غاب طويلا ليعود مرة أخرى مع الثورة الصناعية في غرب أوروبا ، ليصبح هذا المفهوم مجالا خصبا للدراسات الاجتماعية والسياسية والفلسفية ، فلقي اهتماما كبيرا لدى معظم المفكرين والباحثين ، وقد اكتسب هذا المفهوم أهمية بالغة باعتبار المجتمع المدني شرط اساسي لتحقيق الديمقراطية ، فهي الأداة المثلى لتثقيف المجتمع وتوعيته بحقوقه وواجباته .

و اشتق مفهوم المدنية من المدينة ، لأنها المكان الذي يمارس فيه الإنسان مدنيته، وهي بناءً على تعريف ماكس فيبر "ذلك الشكل الاجتماعي الذي يؤدي إلى ظهور أنماط متعددة وملموسة في أساليب وطرق الحياة، مما يسمح بظهور أعلى درجات الفردية الاجتماعية، وهي بذلك وسيلة للتغير الاجتماعي التاريخي" (رشوان، 1992، ص90)، فالمدينة مركز الحضارة والتجارة، وهي بحد ذاتها ظاهرة اجتماعية.

وكلمة مدينة (City) مشتقة من الكلمة اللاتينية (Civitas)، وترادفها باليونانية كلمة (Polis)، وفي اللاتينية والإغريقية كانت هاتان الكلمتان تجسمان فكرة دولة المدينة -City)

State) ، التي لا يكون المجموع فيها كبيراً جداً، مساحةً أو سكاناً، حتى لا تحول دون الحكم الصالح (حمدان، 1972).

وتتكون المدينة من ثلاث حلقات، حسب رأي (Burgess)، أولها وسط المدينة الذي يعدّ المركز الحيوي وتجمعاً للإدارات الحكومية والمحلات والمراكز التجارية، والحلقة الثانية يطلق عليها اسم منطقة التحول، وهي المساحة التي تحتوي الأحياء المختلفة، ويتواجد فيها المشردون والمنحرفون، والحلقة الثالثة هي حي السكن، ويضم حي العمال بالقرب من منطقة التحول، ويليه حي الطبقة المتوسطة ثم حي الأغنياء (علي، 1991). والمدينة ليست مباني ضخمة ومراكز تجارية وصناعية فقط، بل يتعداها أيضا في انتشار الثقافة المدنية مرتبطة بكل ما هو فكري ومادي.

وتتميز المدينة من الناحية العمرانية باتساع وارتفاع المباني السكنية، ووجود مراكز وخدمات مثل: الصحة والتعليم وغيرها من النظم الإدارية، ووسائل النقل والمواصلات والاتصال أيضاً، وكذلك توجد ضواحي المدن ما يطلق عليها الأحياء المتخلفة أو الهامشية. كما يميز المدينة وجود مركز تجاري وهو السوق باعتباره شكلاً للتجمع البشري، حيث يعتبر ماكس فيبر أن البيئة الحضرية هي شكل اقتصادي ينبغي أن يتوفر فيه سوق محلي يتجاوز الإنتاج فيه والتبادل سكان المدينة، إذ أنه نتيجة التخصص الإنتاجي للسوق فإن سكان القرى المحيطة يترددون عليه، ويتعاطون البيع والشراء في منتجات الحرفيين وسلع الإتجار معاً، ومن الطبيعي أن يتعاطى سكان المدينة أنفسهم في هذا السوق البيع والشراء (طبارة، 1995)، لذلك تتمركز الكثافة السكانية العالية في المدن، نتيجة لما تتمتع بها المدينة من مميزات تجعلها وجهة الأفراد لتحسين مستوى معيشتهم.

أصبح مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الشائعة، التي يدور حولها نقاشات عديدة لما يحمل بين طياته الكثير من إشكاليات ، وتناول كثير من المفكرين والباحثين على مر العصور مفهوم المجتمع المدني، مثل أفلاطون الذي ذكر أن في هذا المفهوم نظام يحتوي على كل من الحيز والمستقل من الجماعات الطوعية والالتزام العام بمعايير مشتركة مثل: احترام الحرية، وحقوق الأفراد ممن يعيشون في مجتمعٍ قائمٍ على فضائل مدنية تتضمن هذه الحقوق، ولذلك فإن جمهورية أفلاطون كانت ترى في مثل هذه الترتيبات أشياء غير مقبولة، حيث أن هذا الحيز المستقل الذي يعمل كمصد ضد سلطة الدولة؛ سيجعل من الصعوبة للدولة أن يكون لها دور في تنسيق الأنشطة الخاصة بالطبقات المختلفة، بحيث يمكن تحقيق الصالح العام للجميع، ولذلك يرى أفلاطون في المجتمع المدني شيئاً سلبياً في الدولة، حيث أن وجود حيز منفصل أو مستقل متمثلاً بالمجتمع المدني قد يعيق قدرة الحاكم الفيلسوف على تربية المواطنين بصورة سليمة، ومن ثم إدارة شؤونهم بصورة ملائمة (ديلو، 2002).

وأما نظرة أرسطو فكانت نظرة انتقائية، إذ أُستبعد كثيرين من المشاركة الكاملة في الحياة العامة، خصوصاً النساء والعبيد، بالإضافة إلى تأكيده على أن الحرفيين وأصحاب الحوانيت المنخرطين في أنشطة تعدّ وضيعة وغير ملائمة للصلاح، لا يمكن لهم أن يصيروا مواطنين يشاركون بشكلٍ كاملٍ في الحكومة (ديلو، 2002).

ويعرف جون لوك المجتمع المدني: " بأنه قيام مجتمع منظم سياسيا ضمن إطار الدولة مهمته تنظيم عملية سن القانون الطبيعي الموجود دون دولة وفوقها "، أي أنه يتحدث عن مجتمع مدني مستقل افتراضيا عن إطار السلطوي المتمثل في أجهزة الدولة ولكنه لا يلغيها (العياشي، 2001 ، ص64) .

وأما غرامشي فطرح موضوع المجتمع المدني في إطار نظرية السيطرة والهيمنة الطبقية، واستخدمه لإعادة بناء إستراتيجية الثورة الشيوعية، وهو يحدد مجالين رئيسيين يضمنان استقرار سيطرة البرجوازية ونظامها؛ المجال الأول هو مجال الدولة وما تملكه من أجهزة، وفيه تتحقق السيطرة المباشرة، والمجال الثاني هو مجال المجتمع المدني، وما يمثله من أحزاب ونقابات وجمعيات ووسائل إعلام ومدارس ومساجد الخ، وفيه تتحقق الهيمنة الأيديولوجية والثقافية.

وأما في الفكر المعاصر الحديث يقدم توفيق (1992) تعريفاً للمجتمع المدني يناسب طبيعة المجتمع العربي بأنه "مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، التي تنتظم في إطار شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع ، ويحدث ذلك بصورة ديناميكية مستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة"؛ أي أن الانتساب لمؤسسات المجتمع المدني طوعي، وليس إجبارياً أو متوارثاً، كما تتجسد فكرة المؤسسية التي تطال مجمل الحياة الحديثة تقريباً، فهي تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير إلى علاقات التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الاجتماعيين.

وقد أجمع أغلب المفكرين المعاصرين في تعريف المجتمع المدني بأنه عدد من المؤسسات السياسية مثل: الأحزاب التي تسعى إلى المشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، والمؤسسات الاقتصادية مثل: النقابات التي تعمل على الدفاع عن مصالح أعضاء النقابة والارتقاء بمستوى المهنة، والمؤسسات الاجتماعية مثل: الجمعيات التطوعية التي تسهم في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية. والمؤسسات الثقافية مثل: اتحادات الكتاب والمثقفين، وتعمل هذه المؤسسات في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة.

ويتداخل مفهوم المدنية مع العديد من المفاهيم الأخرى، فعندما يتعلق الأمر بالعلاقات العسكرية يستخدم مفهوم المدنية ليعبر عن مفهومٍ مغايرٍ لها، كما اعتبرت المدنية ضمن مفهوم الحضارة، فيعرف وولبانك وتيلر الحضارة بأنها: نوع من أنواع الحياة البشرية المتقدمة عمادها بصفة أساسية معيشة الحضر، وما تتطلبه من تنظيم ما تسفر عنه من نتائج وتدابير تتمثل في الكتابة والتشريع ونظم الحكم وأساليب التجارة والتدين. وهذه الحضارة لايمكن قيامها إلا في المدن، فحياة التحضر هي التي توفر لسكانها علاقات وتفاعلات اجتماعية لها من الاستثارة ما يشجع على إقامة مثل هذا البنيان الحضاري (Wallban & Taylor, 1950).

وتعتبر المدنية وجهاً من أوجه الثقافة، حيث تعدّ الثقافة حسب تعريف تايلور بأنها "ذلك الكل المركب المعقد الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفنون والقانون والأخلاق والعادات والعرف، والقدرات والأشياء الأخرى كافةً، التي تؤدى من جانب الإنسان، باعتباره جزءاً وعضواً في المجتمع". بينما يعرفها الجابري بصفتها ذلك "المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات التي تحتفظ بجماعة بشرية تشكل أمة، أو ما في معناها بهويتها الحضارية في إطار ما تعرفه من تصورات بفعل ديناميتها الداخلية وقابليتها للتواصل والعطاء، وبعبارة أخرى فإن الثقافة هي المعّبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم وعن نظرة هذه الأمة إلى الكون والحياة والموت والإنسان ومهامه وقدراته وحدوده، وما ينبغي أن يتم وفق قواعد جماعية وعقلية مرتبطة بالظروف العامة بتشكلها، وتصبح هذه الأنماط بذاتها مستقلة داخل البناء الاجتماعي تؤثر فيه وتتأثر به" (البرغثي، 2007، ص54) .

الثقافة هي كل النتاج الفكري المجتمعي، المادي منه والمعنوي، لكل المجتمعات المعقدة والبسيطة، بالإضافة إلى كونها متراكمة ومكتسبة وتنتقل عناصرها من جيل إلى جيل خلال التنشئة الاجتماعية، كما أنها إنتاج مستقل يختص به مجتمع معين في فترة زمنية معينة، وليس بالضرورة أن تُنقل الثقافة من مجتمع إلى آخر، بينما الحضارة تعتبر قمة ما وصل إليه الإنسان من ثقافة، وتشير إلى طريقة الحياة المميزة لأهل المدن الذين يتبعون، عادةً، أسلوباً أو نمطاً معينا في حياتهم، وهو أمر يتعلق بالسلوك اليومي، فالناس يتكيفون نفسياً مع متطلبات المدينة، وأحد مظاهر هذا التكيف هو جعل سلوكهم مطابقاً لسلوك غيرهم من الحضريين.

ويقابل مفهوم المدنية المفهوم الديني، خاصةً، في الكثير من الكتابات العربية، وقد استخدم بعض المفكرين العلماء المسلمين أمثال: الفارابي وابن خلدون لوصف الإنسان وحاجته للاجتماع (اسماعيل، 1990) كما يقترن هذا المفهوم بإطار منظومته، التي يرتبط بها، مثل: حقوق الإنسان والمشاركة السياسية والشعبية، كما يرتبط بمفهوم الديمقراطية والمواطنة.

وكما ذكر سابقاً، يتميز سكان المجتمعات الحضرية بأنهم خليط غير متجانس من الأعراق والإثنيات المختلفة، ويحمل كل منها هويتها المميزة باعتبار الهوية مفهوماً سياسياً اجتماعياً، ويتضمن التبعية والانتماء والتشخيص والولاءات، وتكمن وظيفة الهوية في أنها دافعٌ للرفاه تمنح حامليها دفء الانتماء للجماعة وتمدهم بالتضامن والاستقرار، فالفرد يحمل هويات متعددة أهمها: الهوية الطائفية وهي شعور الانتماء إلى الطائفة الدينية، وهوية العائلية وهي شعور الانتماء لأفراد أسرته، وهوية الجهوية وهي شعور الانتماء إلى المدينة أو القرية التي يعيش فيها، والهوية المدنية أو القانونية وهي الشعور بالمواطنة في الدولة، والهوية القومية وهي شعور الانتماء إلى الأمة أو الوطن.

ويستخدم بعض الباحثين مفهوم الولاء مرادفاً لمفهوم الانتماء، لكن يفرّق آخرون بينهما في الدلالة ودرجة الاتجاه وقوة الميل، وكذلك في ترجمته سلوكاً في الواقع، فالانتماء يعني التبعية أو الانتساب لجهة ما أو الارتباط بعلاقة ما محدودة مكانية أو زمنية أو غيرها بمؤسسة ما أو بمكان أو منطقة أو حي أو جماعة ما مثل عضويته في هيئة أو جمعية (معروف، 1944)، والولاء ميل مكتسب ومتعلم نتيجة التنشئة الاجتماعية والخبرات التي يعيشها الأفراد.

بعد التطور البشري الهائل في المجالات كافةً، أصبحت المجتمعات البشرية بحاجة إلى نظم اجتماعية واقتصادية وسياسية أكثر ملائمة من النظم السابقة، ومن أهم هذه التحولات انتقال السلطة من القبيلة إلى الدولة، وانطلاقاً من مقولة ماكس فيبر في أن "الدولة تبدأ حيث تنتهي القبيلة"، في إشارة منه إلى دور الدولة في تحويل الولاءات الأولية أو الجزئية والارتقاء بها، وطبعاً من غير أن تلغيها بالقسر والإكراه، وذلك من خلال مؤسساتها الوطنية. فالانتماء الوطني لن يتشكل بشكل حقيقي في نفوس المواطنين، إلا بانجاز مفهوم المواطنة على نحو مؤسسي وعملي، فالمواطنة بما تحتضن من مسؤولية وشراكة هي بوابة إنجاز مفهوم الانتماء الوطني، وحينما يغيب مفهوم المواطنة من الفضاء السياسي والاجتماعي يتحول، حينذاك، إلى موضوع لا يتعدى الشعارات الرنانة (محفوظ، 2005).

فالمواطنة حسب ابن منظور لغة بأنها مشتقة من الوطن، والوطن المنزل الذي يقيم فيه الإنسان، ويقال وطَن بالمكان وأوطَن به أقام، وأوطنه اتخذه وطناً، وأوطن فلان أرضاً كذا وكذا أي اتخذها محلاً ومسكناً يقيم فيها، والموطن كل مقام قام به الإنسان لأمر ما فهو موطن له (ابن منظور، 1994). وأما المواطنة، اصطلاحاً، حسب تعريف موسوعة المعارف البريطانية بأنها العلاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة، بما تتضمنه تلك العلاقة من الواجبات

والحقوق في تلك الدولة، وتمنح المواطن حقوقا سياسية مثل: حق الانتخاب، وتولي المناصب العامة، وتحمل في مضامينها معاني الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات (الكواري، 2001).

وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريفها على إنها : مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة) ، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية ، وتتحدد هذه العلاقة عن طريق القانون (بدوي، 1982).

وتعرف المواطنة أيضاً بأنها "العضوية التي يتمتع بها الأفراد في المجتمع، وتتضمن القبول والتسليم بتبادل الاهتمامات بين جميع الأفراد، والإحساس بالاهتمام المشترك من أجل رفاهية المجتمع والقدرة على العطاء لتحقيق مزيد من تطور المجتمع واستمراره (Crick, 2000)؛ أي أنها علاقة متبادلة بين الأشخاص والدولة، فالشخص يحصل على الحقوق المدنية والسياسية نتيجة انتمائه إلى مجتمع سياسي معين، وعليه في الوقت نفسه أن يؤدي بعض الواجبات.

والمواطنة تعني المعايشة والمشاركة في الدولة وتحمل مسؤوليات هذا العيش، بالإضافة إلى أنها سلوكيات وممارسات تعبّر عن منظومة المعارف والقيم والاتجاهات، التي تشكل القاعدة التي تبنى عليها ثقافة المواطنة، وتتجلى في الوعي بالحقوق والواجبات، والمسؤوليات الاجتماعية، والممارسات الديمقراطية، والمشاركة في الحياة العامة، والإيجابية، والتعاون في التعامل مع الآخرين (حامد، 2002)؛ أي أنها هي عملية الانتماء إلى الدولة بمفهومها الحديث، من خلال الوعي بدور القانون والدستور والمشاركة الديمقراطية في الشأن العام، وعند تحقيق مفهوم المواطنة يتحقق بموجبها انتماء المواطن وولاؤه لوطنه وتفاعله الإيجابي مع مواطنيه، وعندما يتحقق انتماء المواطن وبالتالي ولاءه في دولة ما، تنتقل المواطنة من كونها مجرد توافق

أو ترتيب سياسي تعكسه نصوص قانونية، لتصبح المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات قيمة اجتماعية وممارسة سلوكية يعبر أداؤها من قبل المواطنين عن نضج ثقافي وإدراك حقيقي لفضيلة معاملة جميع المواطنين على قدم تمييز بينهم بسبب الدين والمذهب والعرق أو الجنس.

واجتهد بعض علماء الاجتماع في حصر صور المواطنة الجديدة، التي أبرزتها التطورات العالمية الراهنة، ومن أبرزهم جون يوري، أستاذ علم الاجتماع، في جامعة لانكستر في بريطانيا، وله دراسة مهمة منشورة عن العولمة والمواطنة، جاء فيها أن هناك صوراً جديدةً ابتدعت للمواطنة وهي:

1. المواطنة الايكولوجية: وهي تتعلق بحقوق والتزامات "مواطن الأرض".
2. المواطنة الكوزموبوليتانية: وهي تعني كيف ينمي الناس اتجاهاً إزاء المواطنين الآخرين والمجتمعات والثقافات الأخرى عبر الكوكب.
3. المواطنة المتحركة: وهي تعنى بحقوق ومسؤوليات الزوّار إلى أماكن أخرى وثقافات أخرى (السيد، 2005).

كما أن هناك مستويات للشعور بالمواطنة نذكر منها:

1. شعور الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين بقية أفراد الجماعة، مثل: الدم والجوار والوطن وطريقة الحياة بما فيها من عادات وتقاليد ونظم وقيم وعقائد ومهن وقوانين وغيرها.
2. شعور الفرد باستمرار هذه الجماعة على مر العصور، وأنه مع جيله نتيجة للماضي، وأنه وجيله بذرة المستقبل.

3. شعور الفرد بالارتباط بالوطن وبالانتماء للجماعة؛ أي ارتباط مستقبله بمستقبلها وانعكاس كل ما يصيبها على نفسه، وكل ما يصيبه عليها. اندماج هذا الشعور في فكر واحد واتجاه وحركة واحدة (أبو الفتوح، 1960).

مقارنة المجتمعات الأولية والمجتمعات المدنية

في ضوء ما توّضح سابقاً، فيما يتعلق بخصائص المجتمعات الأولية والمجتمعات المعقدة؛ تتضح فروق عدة تشمل خصائص اجتماعية واقتصادية وسياسية متعددة، أولها الأساس التي تقوم عليه الجماعات، فالمجتمعات الأولية تعتمد أساس القرابة (عشائري – قبلي) بحيث يرتبط أفراده بنسق قرابة، وتعدّ العشيرة في هذه المجتمعات من أهم القيم التي يعيشها الفرد، ويسعى للمحافظة عليها، فينشأ الفرد ويتعلم ويكتسب ثقافتها، لذا يعمل من أجل بقائها والمحافظة على كيانها فهي مصدر الأمان والحماية، وتمنح المكانة الاجتماعية في المجتمع الأولي، لهذا يتعصب الأفراد لعشيرتهم ويطيعون قيادتها وينحازون إليها دائماً.

لذا تعدّ الأسرة في المجتمعات الأولية وحدة إنتاجية أساسية، كما أنها تأخذ شكل العائلة الممتدة، وتفضيلها لزواج الأقارب خاصة من أبناء العمومة، كما يملك كبار في السن في العائلة مكانةً اجتماعية مميزة، ويرجع إليهم في حل الخلافات وإعطاء النصائح للأفراد، بينما تأخذ الأسرة الحضرية شكل الأسرة النواة، وهي عبارة عن " وحدة بسيطة تتكون من أب وأم وأطفال، في غالب الأحيان، بحيث تضعف العلاقات القرابية تحت الضغوط وكيفية وأسلوب الحياة الحضرية، وتزيد أهمية العلاقات الأسرية بالنسبة للأسرة الصغيرة نتيجة الظروف المادية وحياة المدينة وأسلوبها الحضري" (محمود، 1967 ، ص13). وتعد الأسرة الحضرية وحدةً استهلاكيةً

أكثر منها إنتاجيةً، ويلقى كبار السن الاحترام، لكن نظراً لاستقلالية الأسر النواة عن جسم العشيرة وتعليم الأفراد لم يعد تقدم السن وحده من يعطي مكانةً اجتماعيةً عاليةً.

ولأنها تتخذ مساحات صغيرة ومحدودة من الأرض، تتصف العلاقات الاجتماعية بأنها أولية وتتصف بالقوة والتماسك، وعلاقاتهم الاجتماعية مع الآخرين بأنها علاقات محدودة قائمة على أساس الريبة والخوف والشك، بينما تكون العلاقات الاجتماعية في المجتمع الحضري مبنيةً على أسس سطحية، ومنفعية بالدرجة الأولى فالتبرز خاصية الفردانية، كما يتميز بظهور المنافسة بين أفراده حول مصالح معينة، نتيجة للفروقات التي بينهم، كما أن وعي الفرد باختلافه عن الآخرين وتميزهم عنه يمكنه من أن يرى نفسه بموضوعية أكبر، وأن يفصل ذاته عن الجماعات التي تحيط به.

وتتميز العلاقات الاجتماعية في المجتمعات الأولية بنمط من العلاقات قائمة على المعرفة الشخصية والعلاقات المباشرة، بالاضافة أنها علاقات غير رسمية وتتصف بأنها إنسانية وعاطفية، كما أن عدد العلاقات التي يكونها الفرد أقل من المجتمع الحضري بسبب محدودية عدد الأفراد في التفاعل الاجتماعي، وهو ما يطلق عليه علاقات اجتماعية أولية، لذلك تتصف هذه المجتمعات بوجود ضبط اجتماعي مرتفع ممثلاً في الأعراف والعادات والتقاليد، ويمارس الأفراد الرقابة الاجتماعية على بعضهم بعضاً.

بينما تتميز العلاقات الاجتماعية في المجتمعات الحضرية بأنها علاقات إنسانية تأخذ شكلاً رسمياً، ولا يرتبط أفراد تلك المجتمعات بمعرفةٍ قويةٍ على أسس شخصية، وتزداد العلاقات الاجتماعية التي يستطيع الفرد الحضري تكوينها عبر التفاعل الاجتماعي، وذلك لكبر حجم المجتمع وتعدد الجماعات وسهولة وسائل الاتصال، وهو ما يطلق عليه العلاقات الثانوية لأنها

علاقات غير شخصية وسطحية ومؤقتة أساسها المصلحة، فتضعف وسائل الضبط الاجتماعي التقليدي، نسبياً، وتأخذ شكلاً رسمياً من خلال القوانين والأنظمة التي تضعها الدولة.

وبناءا على ما تقدّم تتصف المجتمعات الأولية بأنها مجتمعات متجانسة من ناحية السلالة والثقافة المشتركة والنواحي النفسية والاجتماعية والاقتصادية، وأفرادها يشتركون في القيم والعادات والتقاليد وأساليب وأنماط الحياة المعيشية، خلافاً للمجتمعات الحضرية التي تسكن في مدن التي تجمع مختلف الأجناس، وينتمون إلى أصول عدّة.

ويكون التدرج الاجتماعي في المجتمعات الأولية بناء على العلاقات الاجتماعية الأولية، لذلك تصبح المكانة الاجتماعية متوارثةً، ولا يستطيع الفرد تغير مركزه الاجتماعي وإن عظم إنجازه، لأن كل فرد معروف للآخرين، ويلاحقه مركزه الأسري ويحدد مكانته الاجتماعية تبعاً للأصول والعائلات التي ينتسبون إليها، لذا تتصف الطبقة هنا بالجمود، بينما تعتمد المجتمعات الحضرية على نظام الطبقة في العلاقات الثانوية، لذلك تتيح القيم الحضرية فرصاً عديدة لتنمية المهارات، وينتقل الفرد الحضري من طبقة إلى طبقة بناء على إنجازاته مثل: مؤهلاته العلمية وجمع الأموال.

وفيما يتعلق بالحراك الاجتماعي وعلاقته بتغيير مكان السكن، فعند انتقال الفرد في المجتمعات الأولية إلى سكن آخر فإن هذا لا يعني حراكاً اجتماعياً، ولا يترتب عليه أي تغير في مكانته الاجتماعية، خلافاً للمجتمعات الحضرية، فعند انتقال الفرد من سكنه إلى سكن آخر فإنه يعمل على تكوين علاقات اجتماعية جديدة في منطقته الجديدة، كما أنه يمكن أن يحصل تغير في مكانته الاجتماعية.

وأما من ناحية الحجم السكاني فإن المجتمعات الأولية في الريف والبدو هي مجتمعات صغيرة الحجم نتيجة لطبيعة النظام الاقتصادي المتبع فيها، الذي فرض قيوداً على الاتساع في الحجم، وأما المجتمعات الحضرية فتعد الأكبر حجما ، مما يعني أنها تسمح لأفرادها تشكيل شبكة أكبر من العلاقات الاجتماعية تتجاوز العائلة، وهو ما يضعف العصبية القبلية، ويظهر التباين والطبقية بشكل كبير بين السكان، وتتميز بوجود مؤسسات المجتمع المدني مثل: المستشفيات ومراكز الشرطة والمدارس والجامعات وأماكن الترفيه والأحزاب... إلخ.

ومن أهم عوامل التمييز بين المجتمعات العامل الاقتصادي ، الذي اعتبره الباحثين أساسا أخر للتفرقة بين سكان المجتمعات ، ففي المجتمعات الاولية تسودها نوع واحد من المهن بشكل أساسي ، ويعمل بها أغلب السكان ، فنجد مثلا المجتمعات الريفية يعتمد سكانها على مهنة الزراعة بينما المجتمعات البدوية تعتمد على رعي المواشي والابل ، ولكن هذا لا يعني عدم ممارسة بعض المهن الثانوية الاخرى . كما تعد الاسرة في تلك المجتمعات أساسا لتعليم المهنة وأساليبها ومهاراتها من خلال التنشئة الاجتماعية . أما سكان المجتمعات المدنية فتسودها عدد هائل من المهن المختلفة وبمجالات متعددة منها الادارية والحرفية والصناعية والتعليمية والطبية وغيرها ، لهذا يتجاوز تعليم المهن هنا الاسرة إلى الكليات والجامعات ومراكز تدريب و وتمنح شهادات معتمدة تسمح للفرد من ممارسة المهنة التي تعلمها.

غير أنه يصعب اعتماد هذه المعايير للتفريق بين المجتمعات الأولية والمدنية خاصة في وقتنا الحالي، فلم يعد هناك مجتمعات منعزلة جغرافياً أو اجتماعياً، فمثلا أصبحت القرية تمتلك مرافق للمياه والكهرباء ومدارس ومستشفيات وأندية وأسواق تجارية، كما يرتبط أهل القرية بعلاقات صداقة ومصاهرة وقرابة بأهل المدينة، ويستعيرون من أهل المدن العديد من أساليب

المعيشة واستخدام الأدوات التكنولوجية والسلع المصنعة، وتتجاوزها إلى تغيرات في الأنماط الثقافية مثل تغيرات الأزياء، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المتعلمين في المجتمعات الأولية واشتغالهم في الوظائف المختلفة.

المجتمع الأردني (العلاقات الأولية والعلاقات المدنية)

يعيش المجتمع الاردني ثقافة قيمية تعبر عن مجموعة القيم والتقاليد التي نشا وتربى عليها الأفراد لأنها انحدرت في تراثه وصارت تمثل خلفية حضارية لسلوك أفراده في مختلف التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع (المجالي، 1996)، كما تتميز المملكة الاردنية الهاشمية بتنوع المناخ الطبيعي ما سمح بتشكل ثلاثة أنماط معيشية: البدوي والريفي والمتحضر، فنجد سكان البدو استقروا في مناطق البادية الشمالية والجنوبية والوسطى، واعتمد نمطهم الاقتصادي على رعي الحيوانات مع نشاطٍ زراعيٍ محدودٍ، وتعد قبيلة الصخور، مثلاً، من أكبر مربي الجمال، وكانت ديرتهم تمتد من الغور شتاء لتصل إلى مرج بني عامر، ومنها عشائر الخريشه والجبور.

ويتشكل التنظيم الاجتماعي للمجتمع البدوي حول القبيلة، التي تأتي على رأس الهيكل القبلي، وهي أكبر الوحدات الاجتماعية، وتقسم إلى عشائر عدّة، والعشيرة إلى فروع عدة، والفرع إلى عدة أفخاد، والفخذ يتكون من حمايل عدة، التي بدورها تتألف من أسر عدة. وتعيش القبيلة على شكل وحدات مستقلة تجمع بينها رابطة التضامن ضد أخطار الطبيعة، وتعتمد الجماعات البدوية النسق القرابي ورابطة الدم، ويحدد هذا النسق مراكز الأفراد الاجتماعية وأدوارهم ووظائفهم وعلاقاتهم الاجتماعية، ويقوم على مبدأ التحالف والموالاة. ويقول هاني

العمد (العمد، 1973) تأكيدا على أهمية رابطة الدم عند المجتمع الأردني من خلال الأمثلة الشعبية، مثل: "ما يحمل همك إلا ابن عمك"، و"الدم ما يصير مي".

وتنعكس أهمية هذه الوحدة الاجتماعية على حياة البدوي الاجتماعية والاقتصادية، خاصة، فيما يتعلق في قضايا الثأر والدية؛ أي أنهم مسؤولين عن أي سلوك يقوم به أحد الأفراد ضمن الدائرة، التي تشمل جميع أقارب من الأب في دائرة الجد الخامس سواء مادياً أو معنوياً؛ أي أن الفرد يتماهى مع الجماعة، وذلك لحاجته إلى الحماية والدعم.

ويعدّ الكثير من الباحثين وخاصة المستشرقين الأردن: "المثال الكلاسيكي للدولة القبلية" (Tall, 2000)، ويشير أحد الباحثين إلى أن الأردن يضم أكبر نسبة من السكان البدو مقارنةً بالدول المحيطة (Gerald, 1961)، ويكاد النمط البدوي يغلب على بقية الأنماط الإنتاجية الأخرى، فالثقافة البدوية هي الجزء الأكثر بروزاً عند التعريف بالأردن وحضارته.

ونجد الكثير من الباحثين يهتمون بدراسة الثقافة لدى البدو، مثل نيفينز الذي ميّز مكانة المرأة عند البدو باعتبار "زوجة البدوي في الصحراء تمتلك حقوقاً معينة لا تزيد فقط من مدى احترامها، بل وأيضا من إحساسها بحريتها"، فهي "تتحكم بالمطبخ والشؤون المنزلية، وفي غياب زوجها هي حاكم البيت، تستقبل الضيوف نيابة عنه" (Nevins and Wright, 1969).

بدورها، كتبت ليندا لين دراسةً مفصلةً لموضوع الهوية الوطنيّة لدى البدو في الأردن، هي نتاج إقامتها لشهور طويلة بين أبناء العشائر الأردنية، وتعتبر أن المسؤول عن مقولات وجود بدوي حقيقي، وآخر غير حقيقي، أو أردني حقيقي، وأردني غير حقيقي هم الباحثون والسياسيون وذلك لخدمة أهدافٍ مختلفةٍ (Layne, 1994).

وفي وقتنا الحالي، لم تعد القبيلة بهيئتها التقليدية مقبولةً اجتماعياً، ففي دراسة حول البدو في الأردن تشير إلى أن القبائل البدوية في الأردن تعد شيئاً من الماضي؛ وذلك نتيجة للتخطيط ولقوى الحداثة التي لا تقاوم، وليس للبدو الكثير من الاختيار أحببنا ذلك أم لن نحب، وأحب البدوي ذلك أم لم يحب (Abu jabber, 1978).

وهناك النمط الريفي الذي يسود في القرى، والقرية النموذجية الأردنية هي وحدة اجتماعية اقتصادية متكاملة عبارة عن تجمع من المساكن المتلاصقة معظمها، وكانت معظم دور الفلاحين متشابهة البناء، فهي مبنية من أربعة جدران سميكة تختلف في سعتها، مع وجود فتحة للباب وفتحات قليلة للتهوية، وكانت سقوف الدور تغطى بالقصب المحمول على سيقان خشبية متينة مثبته على العقود المرتفعة. وكانت الأخشاب تجلب من حول السيول، وكان يستخدم الطين المخلوط بالتبن بوصفه مادةً رابطة، وكانت الدور من الداخل تصرّ بالملاط الذي يدهن بالشيد الأبيض (محمود والعموش، 1994)، وعرفت بعض القرى مفهوم الحوش، وكان لكل حوش باب متسع، ويضم الحوش أكثر من أسرة صغيرة أحيانا تنتمي لأسرة ممتدة، وبيت الأب عادة هو الأكبر مساحةً، ويكون مقسماً بواسطة العقود التي قد تصل إلى ثلاثة (بيرفس، 1993).

هناك مجموعة من الخصائص العامة مشتركة في بيئة المجتمع القروي، في الأردن، مثل اشتغال سكانه بالزراعة، وعزلته لقلة المواصلات، وتجانسه فيما يتعلق بالثقافة السائدة والارتباط القبلي، ويتميز مجتمع القرية الأردنية بأن لديه شعور جمعي بالمسؤولية، خاصة، لمواجهة الأزمات العامة عن طريق ما يسمونه بالمعونة. وتكون الأسرة وحدة اجتماعية اقتصادية متكاملة، وتقوم بالوظائف الاجتماعية المختلفة؛ الاقتصادية والسياسية والتربوية والدينية والصحية، التي تقوم بها مؤسسات مختصة حالياً، وشيخ العشيرة هو صاحب الجاه والشهرة

والنفوذ، وعادة ما يكون صاحب أملاك تعطيه ثروة زراعية، وهو من أسرة أو عشيرة متنفذة، والقرية تتصرف، عادة، بوصفها وحدةً متلاحمة مع الآخرين من خارجها، لكنها تنقسم من الداخل بسبب وجود عشائر وأسر مختلفة تتنافس على الجاه والسمعة والنفوذ.

وآخر شكل هو النمط الحضري لسكان المدن ، ففي الفترات الأولى من تأسس الدولة الاردنية لم يكن هناك مدينة بمفهوم المدنية المعاصر ، فقد كان هناك تجمعات سكانية ثم تطورت لظروف وأسباب مختلفة ، وكانت الصفة المميزة للمدن هي البيوت المبنية من الأحجار، فتبنى بيوت عمّان مثلاً، من الحجر الأبيض، ومن الحجر الأصفر في السلط ، ولم تكن المدن الأردنية في بداية القرن العشرين، منتجة للسلع بقدر ما كانت محطات تصدّر البضائع، أو أنها تستهلك ما تنتجه في خدمه سكانها.

وشهد المجتمع الأردني تحولات جذرية في بنيته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها من الأنماط المعيشية، ورافق التغير في الجانب الاقتصادي تغيراً في أسلوب الإنتاج من الزراعة أو الرعي إلى الصناعات والوظائف الحكومية والخدمات وشيوع نمط الاستهلاك الفردي، وفي الجانب الاجتماعي بشيوع نمط العائلة النووية، وازدياد نسبة عمل النساء بأجر، وارتفاع سن الزواج لدى الذكور والإناث، وارتفاع معدلات الطلاق وزيادة مساهمة المرأة في صنع القرارات الثانوية في الأسرة (الزغل، 1992). وأما الجانب السياسي فيمارس الأردني السياسة من خلال انتخاب مجلس برلماني لتشريع القوانين.

وفي مجال التعليم، أصبح ثلث السكان على مقاعد الدراسة، وانخفضت نسبة الأمية إلى 11% لعام 2000 (الإحصاءات العامة، 2001). كما زاد بناء المدارس والاهتمام بتأهيل

وتدريب المعلمين، والتركيز على المختبرات العملية والحوسبة والنشاطات اللامنهجية وغيرها (الإحصاءات العامة، 2000) .

وأثرت هذه التحولات على بنية الأسرة الأردنية حيث أصبحت الأسرة النووية النمط الشائع لشكل العائلة الأردنية، كما ضعفت روابط العائلة خاصة خارج إطار العائلة النووية، وتخلّت العائلة عن معظم الوظائف التقليدية، كما تناقصت سلطة الأب في الأسرة.

ومن أهم الأسباب التي ساعدت المجتمع الأردني على تغير أنماطه القديمة، نتيجة عمليات التحضر والتصنيع، وسياسة الدولة في التخطيط المستمر للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة من خلال ظهور التنظيمات الاجتماعية الحديثة الرسمية والخاصة، وظهور النقابات العمالية والمهنية والأحزاب السياسة والمنظمات المحلية والخيرية التطوعية.

وعلى الرغم من التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، الذي شهده المجتمع الأردني، إلا أنه حافظ على العادات والقيم الموروثة، لكن بصورة مختلفة عما ساد في الماضي، إذ بيّنت دراسة قام بها (الحوراني، 2012) أن جميع أفراد العينة من جميع المستويات الاقتصادية لديهم ولاء قوي للعشيرة بصرف النظر عن حالتهم الاجتماعية وحياتهم العملية كذلك، كما بينت الدراسة أن كبار السن أكثر ولاءً من سكان المدينة، وأن غير المتعلمين أكثر ولاءً من المتعلمين بالرغم من أن جميعهم لديهم ولاءٌ قوي للعشيرة.

وأظهرت الدراسة أن العشيرة تمثل رأساً اجتماعياً، وأن الولاء العشائري ما يزال قوياً، ويحقق الأفراد من خلاله الدعم الوجداني المتمثل بالاطمئنان والأمن الوجودي والاعتداد بالذات والثقة والحصول على المال والعمل والمنصب والحراك الرأسي والقوة الاجتماعية والوصول إلى أصحاب القرار، كما يحقق الأفراد بموجب ولائهم للعشيرة القدرة على حشد التضامن حيث

يمكنهم ولاؤهم من حشد أقاربهم للتصدي لمواقف معينة، ويكسب الأفراد من خلال ولائهم الذي يمنحهم العضوية والهوية، لذلك فإنهم ملتزمون بحضور اجتماعات العشيرة، ويحافظون على زيارة أقاربهم، ويتضامنون مع عشيرتهم في جميع المواقف والمناسبات.

وكشف (ساري، 1991) عن مدى التأثير الكبير من قبل الأقارب ووجهاء القرية والعائلة، الذين بقوا قادرين على القيام بأدوارهم التقليدية بوصفهم قادة رأي في المجتمع الأردني، ويؤثرون في توجيه عملية التفاعل الاجتماعي ويقررون إلى حد كبير السلوك السياسي، بينما أظهرت دراسة قام بها (مشاقبة، 2001) مساهمة الدولة من خلال سياستها المختلفة في تعزيز قناعة المواطن الأردني بأن العمل الحزبي شي سلبي وغير جيد، وهناك نظرة شك وريبة لدى الأفراد حيال المنتسبين إلى الأحزاب، كما أظهرت بقاء تأثير العشائرية بصفتها جزءاً لا يتجزأ للبنى الاجتماعية والأحزاب، ولا يمكن أن يحل الانتماء إلى الأحزاب محل الانتماء إلى العشيرة.

وأما دراسة (الحسبان، 1992) حول المضافة، فأظهرت نوعاً من التداخل بين الأنماط المختلفة السائدة والمتمثل في البيروقراطية والمضافة، إذ تعتبر المضافة رمز المجتمعات الريفية والبدوية، وأنّ البيروقراطية من مميزات المجتمع الحضري، فقد أكد الحسبان الدور العظيم الذي تقوم به فئة العاملين في الجهاز البيروقراطي، أو الراغبين بدخوله من خلال المضافات، بالإضافة إلى أن معظم المضافات التي تقام حالياً، يكون المحفز لقيامها أشخاص عاملون في الجهاز البيروقراطي، كما أن معظم الانشطة التي تمارس داخل المضافات ترعاها شخصيات متنفذة بيروقراطياً.

وحافظت العلاقات القرابية على علاقات أبوية ضمن العلاقات الاجتماعية، مع المحافظة على صفات ومميزات العائلة الممتدة بشكلها التقليدي، فانتماء الأفراد يتجه دائما للعائلة والعشيرة

ورابطة الدم تكون قوية جدا، على الرغم من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة، لدى سكان المدن فرضت التوجه نحو الأسرة النووية، بالإضافة إلى اعتبار المجتمع الأردني مجتمعاً ذكورياً والرجل فيه أعلى مكانة من المرأة، ولا يستشير الأب، عادةً، زوجته أو ابنته في أغلب القضايا العائلية قبل اتخاذ أي قرار. و انتشار أبرز سمتين من سمات الزواج في المجتمع الأردني، وهما: الزواج من الأقارب والزواج المبكر.

تعد الجامعة من أهم المؤسسات الوطنية، وهي مركز إشعاع ومعرفة منذ بدء العصور، وقد مرت فكرة الجامعة منذ نشأتها الأولى حتى الآن بكثير من التطورات والتغيرات، وذلك بفعل عدة عوامل بعضها نابع من داخلها كعملية تطور ونمو ذاتي سواء أكان في وظائفها أ م بنيتها التنظيمية وبعضها الأخر بفعل التأثير الخارجي عليهــا من خلال استجابتها للتغيرات والاحتياجات الاجتماعية للمجتمع . ومع التطورات التي شهدتها الجامعــة كمفهــوم وتنظــيم واكتسبت مع الزمن العديد من الصفات والسمات المميزة لكل عصر ،فالجامعة كغيرها من المؤسسات عليها أن تجاري تطور المجتمعات ، ويجب أن تتغير كلما كان التغير ضروريا ضمانا لبقائها و استمرارها.

نشأة الجامعات

عند الحديث عن نشأه الجامعات يصعب علينا الحديث عن بداية نشأة الجامعات، أو تحديد نواتها الأولى، بسبب صعوبة تحديد ماهية الجامعة ووصفها وتعريفها ومنحها مفهوماً شاملاً نتيجة التداخل بين مكوناتها وأجزائها، بالإضافة إلى اختلاف المؤرخين والباحثين حول المعايير المعتمدة لاعتبار مؤسسة تعليمية ما جامعة أم لا، لكن المتفق عليه بأن نشأة الجامعات تمتد إلى أعماق التاريخ البشري، فهي ليست وليدة العصر الحديث، إذ جاءت فكرة الجامعة من عمق

الحضارات القديمة التي عرفت التعليم، وشكّل دعامة نهوض الحضارات البشرية القديمة مثل: الصين وبابل ومصر، لأن فلسفة نشأة الجامعة تكون مرادفةً مع نشأة التعليم ذاته. فهناك من يعتبر أكاديمية أفلاطون أول أكاديمية تحمل خصائص التعليم الجامعي، التي كانت تدعو إلى الحق من أجل الحق، وإلى حق الفلاسفة في أن يصبحوا ملوكاً (المهيني، 1984).

ولا نسعى في بحثنا هذا متابعة الخط التطوري والتاريخي لنشأة الجامعات خلال العصور المختلفة بكل تفاصيلها وأصولها الفلسفية والاجتماعية سواء في الشرق أو الغرب، إنما سنحاول إعطاء نبذة تاريخية موجزة عن نشأة وتطور الجامعات المعاصرة، حيث تعدّ الجامعات الأوروبية في العصور الوسطى النموذج التاريخي للجامعات في وقتنا الحاضر (منير، 1992)، فعلى الرغم من التقدم العلمي الذي وصلت إليه الحضارات القديمة في مختلف البلدان العالم، إلا أنه لم تتبلور فكرة الجامعة بالمعنى الذي نعرفه اليوم. لنكتفي من خلال هذه المراجعة باستكشاف الأمس، ورصد مظاهر التخلف والتطور، واكتساب المعارف، وتجاوز الإخفاقات، والتوصل إلى الاستنتاجات، ووضع الرؤى المستقبلية.

يشير بعض المؤرخين في كتب التاريخ البشري أن بدايات نشأة الجامعات كانت في العالم العربي الإسلامي، على الرغم من استخدام المسلمين مصطلح المدارس لتسمية معاهد التعليم العالي (عاشور، 1975)، وهي تقابل مفهوم الجامعة، اليوم، باعتبارها تمثل نهاية المراحل التعليمية، ولها نظامها التعليمي، ويدرس فيها خيرة العلماء (القطري، 1986).

وامتد تأثير الجامعات العربية الإسلامية إلى أوروبا عن طريق الحروب الصليبية، والتجارة المتبادلة، وحركة الترجمة الكتب من اللغة العربية إلى اللاتينية، إضافة إلى الزيارات التي قام بها العلماء من أمثال جربرت ومخائيل أسكت، والشباب المسيحيين الذين أرسلهم أباؤهم

الإسبان إلى بلاط الأمراء المسلمين ليتربوا فيها ويتعلموا الفروسية. ومن الاتصال الدائم بين المسلمين والمسيحيين في بلاد الشام ومصر وصقلية وإسبانيا، لكن لم يكن هذا التأثير ظاهراً قبل القرن السابع الميلادي (سمعان، 1992)، بينما كانت ذروة اتصال الشرق مع الغرب في القرن الثاني عشر، حيث بدأ عصر الترجمة، فترجم التراث والفلسفة اليونانية عن العرب.

وكان تأثير العلوم والتقاليد العلمية العربية على الجامعات الغربية في العصور الوسطى واضحاً مثل سطوع الشمس في وسط السماء، فعرفت الجامعات الإسلامية، مثلاً، الكثير من التقاليد والنظم الجامعية الديمقراطية، ومثال عليها جامعة القرويين، التي عرفت حفل افتتاح الدراسة والتخرج، ومشاركة الطلاب في إدارة الجامعة، والتعليم الجامعي، وكذلك اعتمدت على الحلقات الدراسية والمناقشة والمناظرة كأساليب وطرق للتدريس (القطري، 1986)، وكانت الكتب العربية مصدراً أساسياً للتعليم بوصفها مراجع أساسية للدراسة في الجامعات الأوروبية في العصور الوسطى، فأعظم ما قدمه العرب للحضارة الغربية كانت مؤلفات أرسطو التي حفظوها من الضياع (منير، 1992).

وتضاربت آراء المؤرخين حول أول جامعة في التاريخ، وهناك العديد من الكتابات التي تشير إلى جامعة القرويين، في مدينة فاس، في المغرب، بأنها أول جامعة، وكانت مؤسسة تعليمية تتبع جامع القرويين، الذي قامت ببنائه السيدة فاطمة بنت محمد الفهري القيرواني نسبة إلى مدينة القيروان عام 859 م، وهناك بعض الكتب تعتبر بيت الحكمة، وهي مؤسسة علمية في العراق، بأنها تحمل لقب أول جامعة في التاريخ، وهي أنشئت في عصر الخليفة العباسي هارون الرشيد وابنه عبد الله المأمون في بداية القرن التاسع الميلادي، سنة 840 م تقريبا، وهناك بعض الكتب تعتبر جامع الأزهر، الذي أنشئ في القرن العاشر، سنة 170 م، أول جامعة إسلامية على

الرغم من أنه لم يطلق عليه اسم جامعة إلا عندما أعيد تنظيمه عام 1961 م جامعةً مستقلةً (منير، 1992).

وقد تبنّى هذا البحث نموذج الجامعات الأوروبية في العصور الوسطى؛ كنقطة بداية لتطور الجامعات في العصر الحديث باعتبارها نموذج الجامعة في مفهومها الحديث، ولذلك تعرّف الجامعة لغة : مؤنث الجامع ، وهو الاسم الذي يطلق على المؤسسة الثقافية التي تشتمل على معاهد التعليم العالي في أهم فروعه، كاللاهوت والفلسفة والطب والحقوق والهندسة والأدب. (المنجد في اللغة والاعلام، 1986)، أما اصطلاحا فقد تعددت واختلفت تعار يف العلماء والمفكرين للجامعة فمنهم من يعرفها على أنها " كل أنواع الدراسات أو التكوين الموجه للبحث التي تتم بعد مرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات التعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة (بوعشة، 2000).

وتنوعت التعريفات التي تناولت مفهوم الجامعة فجد البعض منها أخد الجانب الفلسفي ومنها من أهتم بالجانب التربوي أو الادراي أوالعلمي فنجد من يعرّف لفظ الجامعة على أنه مجموعة من المدرسين والطلبة الذين يتابعون –في مكان معين– فروع الدراسات الأعلى، وهؤلاء الأفراد يكوّنون بترابطهم معاً مجتمعا أو هيئة متضامنة لها سلطة منح الدرجات العلمية والامتيازات، كما يشمل اصطلاح الجامعة أيضا مباني ومعامل ... الخ (The Oxford Universal Dictionary).

وهناك من يعرّف الجامعة بأنها " تلك المؤسسة التربوية التي تقدم لطلابها الحاصلين على شهادة الثانوية العامة، أو ما يعادلها، تعليماً نظرياً معرفياً ثقافياً يتبنى أسساً أيديولوجية وإنسانية يلازمه تدريب مهني فني، بهدف إخراجهم إلى الحياة العامة أفراداً منتجين، فضلاً عن مساهمتها

في معالجة القضايا الحيوية التي تظهر على فترات متفاوتة في المجتمع، وتؤثر على تفاعلات هؤلاء الطلاب المختلفة في مجتمعهم بما تملكه من قدرات أكاديمية وأيديولوجية وبشرية " (البرعي، 2002 ، ص29)، وهناك من يعتبر الجامعة بأنها "تلك الأنظمة، التي تحتوي عددا من المعاهد التعليمية العليا، ويكون لديها غالباً كلية للفنون الحرة واثنتان أو أكثر من المدارس أو الكليات المهنية، وتقدم برنامجاً للدراسات العليا، وتكون قادرة على منح الدرجات العلمية في مختلف مجالات الدراسة" (Good, 1973).

وهناك من يعرفها على" أنها مؤسسة إنتاجية تعمل على إثراء المعارف وتطوير التقنيات وتهيئة الكفاءات مستفيدة من التراكم العلمي الإنساني في مختلف المجالات العلمية ،الإدارية والتقنية (دليو، 2006 ، ص79).

والبعض الأخر يعرفها " هي تلك المؤسسة التربوية التي تقدم لطلابها الحاصلين على شهادة الثانوية العامة وما يعادلها تعليما نظريا معرفيا ثقافيا يتبنى أسسا اديولوجية وإنسانية يلازمه تدريب مهني ، يهدف إخراجهم إلى الحياة العامة كأفراد منتجين ، فضلا عن مساهمتها في معالجة القضايا الحيوية التي تظهر على فترات متفاوتة في المجتمع وتؤثر على تفاعلات هؤلاء الطلاب المختلفة (البرادعي، 2002 ، ص290).

وقد أجمعت معظم التعريفات على إعتبار الجامعة مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية، وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب.

تطور التعليم العالي في الأردن

التعليم العالي في الأردن

مرت قرابة نصف قرن من التعليم الجامعي في الأردن، وما زال واقع الجامعات ومستقبلها يؤرق الأكاديميين وأهل الفكر وسياسة التعليم، بين قلق من مستوى التعليم، ودور الجامعات، والتمويل، وحاجات سوق العمل، واستحداث التخصصات، والإدارات الجامعية، والحاكمية، والبحث العلمي، ومواكبة التطورات العالمية، والاستثمار في التعليم، والجامعات الخاصة.

وفي ضوء تفاقم مشكلات التعليم الجامعي والعالي، وكثرة الحديث عنه، ارتأت هيئة التحرير أن تخصص ملف عددها الأول للتعليم العالي في الأردن، للإحاطة بواقع تعليمنا العالي، ومشكلاته، وكيفية التعامل معها، واقتراح حلول لها، وإضاءة رؤى حولها.

تصاعدت الضغوط على التعليم الجامعي في الأردن خلال السنوات الماضية في ستة اتجاهات رئيسية (كمال، 2009):

الأول: حجم التعليم الجامعي وتنوعه ومدى استطاعة هذا القطاع تلبية الطلب المحلي والعربي على التعليم.

الثاني: نوعية التعليم ومدى تواؤم هذه النوعية مع متطلبات سوق العمل والإنتاج.

الثالث: إدارة قطاع التعليم الجامعي ونوع الحاكمية Governance التي ينبغي أن تتأصل فيه.

الرابع: اقتصاديات التعليم العالي وكيفية التعامل مع المفردات المختلفة فيه.

الخامس: دور الجامعات الخاصة في التعليم وطبيعة العلاقة بين هذه الجامعات والقطاع الرسمي.

السادس: دور الجامعات في النهوض الاجتماعي ونشر المعرفة وزيادة القيمة الإنسانية المضافة.

انعقدت العديد من المؤتمرات والندوات على مدى السنوات الماضية شارك فيها الكثير من الأكاديميين والمفكرين الباحثين والمسؤولين الرسميين. وعلى الرغم مما تم تقديمه من أفكار وصياغته من برامج وسياسات بل واتخاذه من قرارات فإن التقدم كان بطيئا جداً. تلك الندوات والمؤتمرات موضع التطبيق إلا في حدود ضيقة وفي أحيان كثيرة لم يتعد السطح الخارجي للمسألة.

الجامعات

نظرا للصعوبات المالية التي تعانيها الجامعات، فقد اضطرت لاعتماد البرامج الموازية والدولية المسائية، وقبول عدد أكبر من الطلبة لتحسين وضعها المالي، مما اضطرها لقبول طلبة مستواهم متدن بالثانوية، الأمر الذي أربك أعضاء هيئة التدريس، وتدنى بالمستوى، بسبب عدم تجانس مستوى طلبة الصف الواحد.

وينسحب هذا أيضا على أعداد طلبة الدراسات العليا ونوعيتهم، فقد زاد عدد طلبة الدراسات العليا في الجامعات وفي الجامعات الخاصة على وجه التحديد وفي تخصصات بأعينها. وقد أغفلت بعض الجامعات واجبا أساسي من واجبات الأستاذ الجامعي، وهو البحث العلمي، ويكون التركيز على البحث العلمي بالتخفيض من الأعباء التدريسيّة، وزيادة التعيينات، والبعثات، وزيادة المخصصات، وتوفير الأجهزة اللازمة والحواسيب من متطلبات البحث،

وتشجيع الأساتذة لصرف إجازات تفرغهم العلمي في جامعات متميزة خارج الأردن، لإضافة خبرات جديدة إلى خبراتهم، فلا يعاني كثير منهم من عدم مواكبة التطورات في العلم، ويكون ذلك من خلال زيادة الرواتب في سنة التفرغ أسوة بتجربة جامعة العلوم والتكنولوجيا، التي أحسبها ناجحة في هذا المجال. وينبغي للجامعات تخصيص وصرف مبالغ كافية للبحث العلمي والمؤتمرات والنشر وبخاصة معظم الجامعات الخاصة (البطيخي، 2009).

وينبغي للجامعات أن تكون جادة في التفاعل وتوقيع الاتفاقيات مع القطاع الخاص لاستقطاب الأساتذة ليكونوا خبراء ومستشارين للقطاع الخاص، وذلك يعود بخير كثير على الأساتذة، والقطاع الخاص، والجامعات، والطلاب، والتنمية الوطنية.

خطا التعليم العالي في الأردن خطوات واسعة، فالتعليم بمراحله المختلفة كانت له الحظوة في هتمامات الدولة الأردنية منذ استقلال المملكة وحتى الآن. وكان ثمة جهود كثيرة متتابعة، وعقبات جمة تم التغلب عليها، وإرادات وطنية، وطموحات وآمال، أدت كلها إلى قيام مؤسسات تعليمية، تستجيب لأشواق الأردنيين في العلم المتقدم، والمعرفة الأصيلة، والتنوير الحضاري. ولعل التزايد المطرد في أعداد الطلبة الدارسين في الجامعات الأردنية من داخل الأردن وخارجه، يؤكد أن رسالة التعليم العالي في الأردن أصبحت ذات مدى أشمل، وأوسع. وتفرض في الوقت نفسه أمام القائمين على مسيرة التعليم العالي تحديات كبيرة، يقف في مقدمتها توفير أعضاء هيئة تدريس على درجة عالية من الكفاءة والتميز في العديد من التخصصات العلمية، لإعداد طالب مبدع في ميدان تخصصه، قادر على أداء دوره في نهضة وطنه، والمساهمة في عملية التنمية والبناء، إذ من أولى واجبات الجامعة أن تزود الوطن بالقيادات المهنية والإدارية والسياسية التي تسهم في صنع مستقبل أكثر نقاء وإشراقا ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الحرص

على التوازن الدقيق بين «تعليم الكم» و«تعليم النوع» وتقديم مناهج تعليمية توثب العقل، وتستثير التفكير الريادي، وتستحث الإبداع وأنه لا بد من تهيئة الطلبة ليكونوا قادرين على التعليم الذاتي، وجعلهم أهلا لبناء الثقة الشخصية (الحنيطي، 2009).

وكما ورد لدى (شاكر، 2013) في مقال له في جريدة الدستور الأردنية ، ان دراسات البنك الدولي التي اجريت في السنوات الثلاثة الماضية أثبتت ان التعليم العالي في الاردن افضل من نظيره في المنطقة العربية، لكن مقارنة واقع هذا التعليم العالي عما كان عليه في السابق نعتبره متراجعاً وان من أسباب ذلك كما يقول الخبراء تدني مستوى التعليم الأساسي وفتح باب التسجيل في الجامعات من خلال البرامج المسائية ونظام الموازي والذي وضع للجباية وتحسين الأوضاع المالية للجامعات الرسمية، وزيادة أعداد الجامعات الخاصة.

الخبراء يؤكدون ان الاردن بحاجة إلى أعداد كبيرة من أعضاء هيئة تدريس، وفي عام 2016 سيصل النقص في الهيئات التدريسية الى ستة آلاف عضو هيئة تدريس ويأتي هذا النقص في ظل تزايد الطلب على أساتذة الجامعات في الخارج. والذين يبحثون عن الرواتب المجزية حيث بلغت نسبة الذين تركوا الجامعات الرسمية حتى الان حوالي (18) بالمئة. والتي لا توفرها الجامعات الرسمية والأهلية عندنا لأنه لا بد من اعادة النظر في التشريعات التي تتعلق برواتب الهيئات التدريسية في الجامعات بحيث لا تكون متساوية بين أساتذة الدرجة الواحدة من خلال ايجاد معايير مثل البحث العلمي للاستاذ والذي يعاني من عيوب كثيرة، في مقدمتها ان البحث يوضع لغاية الترقية، ويفتقر الى التمويل المالي اللازم، وهناك عشرات الأبحاث المسروقة كما أكد ذلك تقرير وزارة التعليم العالي، والتالي فانه لن يكون للجامعات دور في

مجال التنمية ما لم يتم التركيز على تطوير البحث العلمي بجميع أشكاله رغم ان بعض ادارات الجامعات لا ترى هذه الأهمية للبحث العلمي (شاكر، 2013).

مرحلة تطور التعليم الجامعي

المرحلة (2000-1990)

شهد الأردن منذ بداية تسعينات القرن الماضي توسعاً ملحوظا في التعليم الجامعي، إذ على الرغم من الأحداث التي واجهتها المنطقة وشح الموارد الاقتصادية فقد خطا الأردن خلال تلك الفترة خطوات متطورة كماً ونوعاً في هذا المضمار تحقيقاً لرؤية القيادة السياسية بأهمية التعليم الجامعي ودوره في التنمية الشاملة، ونتيجة لتغير الظروف الاقتصادية التي ساهمت في توجيه الشباب نحو الالتحاق بالجامعات للحصول على شهادة جامعية تضمن مستقبلهم.

وتزايد الإقبال على التعليم الجامعي إقبالا غير عادي عاماً بعد عام، وأصبح الحصولً على مقعد جامعي حلما يتمنى تحقيقه كل شاب من مختلف الشرائح الاجتماعية، ومع ازدياد الطلب ازدادت الضغوط الاجتماعية على الحكومة التي قامت تلبية لهذه الضغوط بإنشاء (6) جامعات رسمية أخرى انتشرت في جميع محافظات المملكة، ووافقت على الترخيص للقطاع الخاص في الاستثمار في هذا المجال فتأسست (10) جامعات خاصة و(3) للدراسات العليا وكليتان جامعيتان، مما ساهم في تحقيق المطلب الملح في توسيع قاعدة القبول في الجامعات الرسمية وتوفير فرص إضافية لذوي المعدلات الأدنى للقبول في الجامعات الخاصة، ثم في الجامعات الرسمية من خلال البرامج الموازية والدولية. وكان طبيعيا أن يرافق هذه الزيادة في عدد الجامعات زيادة مطردة في أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم الجامعي، فبينما كان عددهم في

مرحلة البكالوريوس (34.984) طالباً وطالبة عام 1990 ،ليبلغ عددهم (118.657) طالبا وطالبة خلال عام 2000 (عويس، 2009).

ولم يقتصر التوسع في التعليم الجامعي خلال تلك المرحلة على عدد الجامعات وأعداد الطلبة؛ فقد نمت الجامعات نمواً سريعاً كذلك في عدد كلياتها وأقسامها الأكاديمية والتخصصات التي تطرحها والتي بلغت عام 2000 (57) تخصصا علميا و (43) تخصصا ً في العلوم الأخرى، كما واكب هذا النمو الكمي توسعا في المرافق التعليمية والأجهزة والمباني والكوادر التدريسية والفنية والإدارية.

لقد مكن هذا النمو السريع الذي تحقق خلال الفترة ما بين 2000-1990 الأردن من ّ تبوؤ مكانة مرموقة على مستوى المنطقة في مجال التعليم العالي، ويجدر بنا ونحن نتحدث عن إنجازات تلك المرحلة أن نفخر بما تحقق من ّ تطور كمي ونوعي في قطاع التعليم العالي؛ إذ وعلى الرغم من صعوبات البدايات ومراحل التأسيس وشح الموارد والظروف الاقتصادية والسياسية التي عصفت بالمنطقة خلال تلك الفترة، فقد تمكنت الجامعات من المحافظة على تطورها الكمي متوازناً مع تطورها النوعي، ونجحت في تلبية حاجات الوطن والأقطار المجاورة من الكفاءات الجامعية المؤهلة، وفي اكتساب سمعة علمية رفيعة المستوى، فاقت الطموحات والإمكانات وكانت الرائدة في المنطقة في هذا المجال (عويس، 2009).

المرحلة الثانية (2008-2000)

بنفس الموضوعية التي تم فيها تقويم المرحلة الأولى للأعوام (2000-1990) بوصفها مرحلة جيدة حققت أهدافها، لابد من أن يتم تقويم مرحلة الأعوام (2008-2000) بوصفها

مرحلة شهدت تراجعا نسبيا في جودة التعليم الجامعي، وسلبيات عديدة بدأت تتفاقم نتيجة النمو الكمي المتسارع الذي شمل جوانب عديدة دون ضوابط أو وفق استراتيجيات تأخذ بالاعتبار متطلبات النوعية.

أشارت جميع الدراسات التي أجرتها المؤسسات المحلية والدولية وتقارير البنك الدولي ودوريات ومؤتمرات منظمة اليونسكو بأن التعليم الجامعي في الأردن بحاجة لوقفة مراجعة شاملة لمعالجة السلبيات التي يعاني منها، ومن هذا المنطلق شكل إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي أحد أهم الأولويات في «الأجندة الوطنية 2015-2006» وفي استراتيجيات التعليم العالي والبحث العلمي التي وضعت خلال السنوات الماضية وحددت المعوقات وتضمنت توصيات مناسبة لم يتم تنفيذها لأسباب عديدة ، يمكن ايجازها بعنوانين رئيسيين هما التمويل وآلية قبول الطلبة (عويس، 2009).

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية

لقد أولت الوزارة اهتماماً خاصاً بالتعليم العالي كي يتصدر الأولويات الوطنية، وانصب هذا الاهتمام على متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي للسنوات (2007- 2012) والمحافظة على الصورة الناصعة للتعليم ومخرجاته وقدرته التنافسية واستيعاب اكبر عدد ممكن من الطلبة في مؤسسات التعليم العالي الأردنية. وعليه، فقد قامت الوزارة بوضع خطة إستراتيجية (2007-2010) لأول مرة، سعت من خلالها إلى تطوير كادرها والأنظمة الداخلية والهيكل التنظيمي بما يحقق مصلحة العمل كما سعت إلى دعم استقلالية أكبر لمؤسسات التعليم العالي الرسمية، بحيث يقتصر دور الوزارة على الداعم والمساند لها، بالإضافة إلى ذلك سعت الوزارة إلى تطوير نوعية الخدمات التي تقدمها وكيفية

توصيلها إلى الجهات المعنية، وترسيخ مفهوم التنافسية الايجابية. ومن ثم جاء تطوير الخطة الإستراتيجية للوزارة للأعوام 2011 – 2013 على خلفية التطورات والانجازات التي شهدها قطاع التعليم العالي خلال السنتين الأخيرتين، وأهمها صدور قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (23) لسنة 2009، وكذلك قانون الجامعات الأردنية رقم (20) لسنة 2009، وحرص الوزارة على مواكبة الإستراتيجية الوطنية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي (2007 – 2012)، ووضع الخطط التنفيذية الشاملة للبرنامج التنفيذي الحكومي لحزمة الإصلاحات في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي للأعوام 2010 – 2015. بالإضافة لوضع السياسات الكفيلة بتعزيز القدرات المؤسسية للوزارة اللازمة للقيام بمهامها ومسؤولياتها (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2011).

الفصل الثالث

العمل الميداني (في جامعة اليرموك)

دور العلاقات غير المدنية في الجامعات الأردنية من خلال العمل الميداني (حالة دراسية اليرموك)

تتكون هذه المادة الميدانية من قسمين، يعرض القسم الأول مجموعة من التصورات والتوقعات المتعلقة بالتعليم الجامعي الأردني من خلال خطاب التعليم العالي، بالإضافة إلى القوانين والقواعد المختلفة التي تنظم عملية التعليم بشكل عام، ويقدّم القسم الثاني المادة الميدانية التي تم جمعها خلال زيارات ميدانية عديدة في جامعة اليرموك، واستمرت ستة شهور متواصلة، عبر التواصل مع العديد من الطلاب ذي توجهات ونشاطات مختلفة، وترتيب مقابلات مع موظفي الجامعة في مختلف المواقع، لنرى مدى تطابق خطاب ورؤية التعليم العالي مع واقع الحال في الجامعات الأردنية عموماً وجامعة اليرموك بوجه خاص، بالإضافة إلى معرفة مدى تطبيق القوانين المختلفة الناظمة لعملية التعليم.

بداية، اهتم الأردن بتوقيع معاهدات دولية عدّة تؤكد على المساواة، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فيما يختص التعليم، الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 كانون الأول/ ديسمبر عام 1948، ونصّت المادة السادسة والعشرين منه على أن:

1. "لكل شخص الحق في التعلم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً، وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة.

2. يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماءً كاملاً، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية، وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام (الصبان، 2004).

وتبنّى الدستور الأردني لعام 1952 النافذ مبدأ المساواة، ونصت المادة السادسة من الدستور البند الأول "الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات، وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين"، ولم يكتف الدستور بإقرار المبدأ بشكل عام، إنما أحاطه بنصوص أخرى لكفالة احترامه حيث جاء في المادة السادسة ذاتها البند الثاني ب "تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود امكانياتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الاردنيين"، كما تنص المادة 15 من نصوص الدستور في بندها الثاني: "تكفل الدولة حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي والرياضي بما لا يخالف أحكام القانون أو النظام العام والآداب".

وتم توقيع الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الصادر في 1965/12/21، ودخلت حيز التنفيذ في 1969/1/4، وصادَق عليها الأردن في 1974/5/30.

ويضم موقع رئاسة الوزارة النص وثيقة "الأردن أولا" بوصفها بوتقة انصهار؛ تعمل على تمتين النسيج الوطني لجميع الأردنيين والأردنيات، وتحترم تنوع مشاربهم وأصولهم واتجاهاتهم وأعراقهم ومشاعرهم، وتسعى إلى دمجهم وطنياً ومجتمعياً، لتكون تعدديتنا الأردنية مصدر قوة لمجتمع مدني حديث ومتماسك، يزدهر في مناخات من الحرية والديمقراطية البرلمانية، وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

ويمثّل شعار "الأردن أولاً" تكريساً لمفهوم المواطنة باعتبارها حقاً أساسياً لكل مواطن أردني يكفله الدستور، ولا يجوز الانتقاص منه وهو عامل ايجابي محفز على تعميق المشاركة السياسية وتخطي النزعات السلبية وعنوانها: لا فضل لأحد على الآخر إلا بما يقدمه لوطنه وشعبه. وهو استثمار في الإنسان الأردني في تعليمه وتأهيله وتدريبه وصحته ورفاهه ليكون أساسا لمستقبل أردني واعد بالعلم والمعرفة والانجاز (النص الكامل لوثيقة الأردن أولاً).

وأما القوانين المتعلقة في التعليم والموجود في (الموقع الالكتروني لوزارة التربية والتعليم) الذي تضمن أسس فلسفة التربية وأهدافها، فإنها تعتبر الشعب الأردني وحدةً متكاملةً ولا مكان فيه للتعصب العنصري أو الإقليمي أو الطائفي أو العشائري أو العائلي. وأن الأردنيين متساوون في الحقوق والواجبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويتفاضلون بمدى عطائهم لمجتمعهم وانتمائهم له .

واهتم قانون التربية والتعليم رقم 16 لعام 1964 بالتأكيد على إلزامية ومجانية التعليم في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، وعلى مجانيته في جميع أنواع التعليم الثانوي، حيث تعتبر المساواة المكون الأساسي لدولة القانون التي تصون وتحترم كرامة وحقوق مواطنيها كافةً دون تمييز.

وأما القوانين المنظمة للتعليم الجامعي، فيعتبر القانون المؤقت رقم (42) لسنة 2001 قانون الجامعات الأردنية الرسمية و(تعديلاته)، وعرّفت المادة الثانية من هذا القانون الجامعة بأنها: مؤسسة وطنية رسمية للتعليم العالي تنشأ بموجب قانون التعليم العالي والبحث العلمي؛ أي أنها مؤسسة وطنية لكل من يحمل الجنسية الأردنية.

ويتضمن هذا القانون أحكام عامة التالية:

المادة (3):

أ. تتمتع الجامعة بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ولها بهذه الصفة حق تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وإجراء جميع التصرفات القانونية بما في ذلك إبرام العقود والاقتراض وقبول المساعدات والتبرعات والهبات والمنح والوصايا ولها حق التقاضي وأن تنيب عنها في الإجراءات القضائية المحامي العام المدني أو أي محام آخر تعينه لهذه الغاية.

ب. الجامعة مؤسسة أكاديمية مستقلة تعمل على تحقيق أهداف التعليم العالي والبحث العلمي وتقوم لهذه الغاية وبما يتفق مع سياسة التعليم العالي بما يلي:

1. وضع برامجها ومناهجها وخططها الدراسية والبحثية.
2. عقد الامتحانات.
3. منح الدرجات العلمية والفخرية والشهادات.
4. وضع جدول تشكيلات بما تحتاج إليه من وظائف في أجهزتها العلمية والفنية والإدارية وغيرها وتعيين شاغلي هذه الوظائف وفق الأنظمة الخاصة بها.

وقد توجه جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين برسالة إلى الجامعات الأردنية جميعها يطلب منها "أن تركز على نوعية ومستوى التعليم العالي، وأن لا يقتصر عملها على الجانب الأكاديمي والتعليمي، إنما عليها مسؤولية تشكيل الوعي الثقافي والديموقراطي، وتعزيز الهوية الوطنية الجامعة

على مبدأ الـــمواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، وتشجيعكم أنتم الطلاب على المزيد من الإبداع والتميز والعمل التطوعي وتكريس ثقافة الحوار والقيم الديموقراطية واحترام الرأي الآخر" (المجالي، 2012).

ثم نأتي لعرض أهم ما قاله المسؤولون عن التربية والتعليم، ونبدؤه بكلمة الوزير التربية والتعليم تيسير النعيمي عندما قال :"أولا يجب أن تصب الأهداف الكبرى للتعليم التربوي في هدف تحقيق العدالة والدمج والتماسك الاجتماعي" (الموقع الالكتروني لوزارة التربية والتعليم الاردنية).

وصرّح رئيس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي السابق الدكتور اخليف الطراونة أن مستوى التعليم العالي في الأردن من أفضل المستويات التعليمية في الوطن العربي، ويحتل مكانة متقدمة على مستوى الإقليم.

وأضاف أن خريجي الجامعات الأردنية في التخصصات كافةً حققوا مكانة علمية يُشهد لها على المستوى العالمي بدليل النتائج المتميزة التي يحصل عليها الطلبة الأردنيون الذين يلتحقون ببرامج التعليم العالي داخل وخارج الأردن.

وبيّن الطراونة (2010) أن التعليم العالي في الأردن وصل إلى مرحلةٍ متميزةٍ من حيث النوع والكم، مشيراً إلى أن بدايات المسيرة كانت متواضعة قياساً بما وصلت اليه حيث أن عدد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي وصل إلى 274 ألف طالباً وطالبة هذا العام. وأشار إلى أن الجامعات الأردنية لعبت دوراً بارزاً في رفد الخدمة العامة بكفاءات سياسية واقتصادية وتربوية يشهد لها بالكفاءة والخبرة على المستوى العالمي والعربي والمحلي. وأكد الطراونة على أن اعتماد الأردن

على الموارد البشرية بشكل أساسي يتطلب استمرار التطوير والتحديث والتوافق مع متطلبات العصر، مشيرا إلى أن العالم أصبح قرية صغيرة بفضل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ولديه متطلبات ومعايير تحث على الجدة والمتابعة. وقال إن الجامعات الأردنية كانت وما تزال عقل الدولة الأردنية ونبض أبناء الأردن والسند للأشقاء العرب في كافة المجالات التنموية في التطوير والتحديث.

وأكد رئيس الجامعة الأردنية السابق الدكتور خالد الكركي في كلمة افتتح فيها فعاليات المؤتمر العلمي الرياضي السادس الذي تنظمه كلية التربية الرياضية في الجامعة الأردنية: "أن التعليم العالي ليس في خطر ولا يلفظ أنفاسه الأخيرة، ولا تعاني جامعاته تعثراً"، وقال إن التعليم العالي بالرغم من قسوة الظروف متقدم في المنطقة ودخل عالم المنافسة عالمياً" (جريدة الدستور، 2010).

وتحدث الدكتور إبراهيم بدران حول دور الجامعة في رفد حركة الترجمة والتأليف في الأردن مبيناً أن: "الجامعة ملتزمة بنقل المجتمع الأردني المحلي إلى مجتمع المعرفة ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية" (العلي، 2006).

وأما فيما يخص مجتمع الدراسة جامعة اليرموك فقد وضعت الجامعة رؤيا شاملة في "أن تكون جامعة متميزة ونموذجية على مستوى الوطنية والإقليم، وتسعى إلى الإبداع والتميز، وتساهم في تحسين نوعية التعليم والبحث العلمي، وفق أعلى المستويات العالمية، كما ورَد في كتاب دليل الطالب أن الهدف الأساسي لنشأة جامعة اليرموك هو الإيفاء بمتطلبات وحاجات المجتمع التنموية وفرص التعليم الجامعي الأكبر لعدد من خريجي الثانوية العامة، الذين هم في تزايد مستمر، نتيجة لاهتمامات الأردن بقطاع التعليم في مراحله كافة، وخدمة المجتمع المحلي وتطويره من خلال

التركيز على البحث العلمي وتشجيعه، والاهتمام بنوعية التعليم بغية توفير الكفاءات العلمية والكوادر المؤهلة لخدمة احتياجات المجتمع وقطاعاته التنموية كافةً، والإسهام في تقدم الفكر الإنساني من خلال استقطاب المعلومة وتطويرها وتوظيفها في خدمة التنمية المحلية والإقليمية، وتوثيق الروابط مع الجامعات والهيئات العلمية العربية والعالمية، ورفع مستوى التعاون الثقافي بين دول العالم على أساس من الحرية والوعي بالشخصية القومية والاستقلال الذاتي والاحترام المتبادل، بالإضافة إلى تعميق وتعزيز العقيدة الإسلامية، وقيمها الروحية والأخلاقية، والعناية بالحضارة العربية والإسلامية، ونشر تراثها.

ووضعت جامعة اليرموك مجموعة من القيم، التي تشكل الإطار العام، الذي تسعى من خلاله تحقيق رؤيتها ورسالتها، وتحدد أيضاً هوية الجامعة بوصفها مؤسسة تعليمية تسعى إلى تقدم العلم والبحث العلمي، وتسعى هذه المنظومة إلى (موقع جامعة اليرموك الالكتروني، 2011):

الالتزام الاجتماعي والأخلاقي: تسعى جامعة اليرموك الى تحقيق أعلى مستويات الالتزام الاجتماعي والأخلاقي بما يتماشى مع تعاليم الدين الإسلامي الحنيف والعادات والتقاليد العربية الأصيلة والمثل الإنسانية العليا.

الانتماء: تسعى الجامعة جاهدة إلى تحقيق أعلى مستويات الانتماء الوطني الصادق لطلبتها عن طريق تعزيز الروح الوطنية، ووضع المصلحة العامة فوق كل المصالح الشخصية.

الرؤية العالمية: تتبنى الجامعة رؤية عالمية من حيث المبادىء والمعايير الإنسانية العالمية، وتسعى إلى التفاعل الإيجابي مع جميع الثقافات، وفتح أبواب التعاون مع جميع الجامعات والمراكز البحثية العالمية المتميزة.

الشمولية: تسعى الجامعة إلى تحقيق الشمولية في تكامل أشكال المعرفة المختلفة، وتوسيع رقعة التخصصات والاهتمامات البحثية التي تركز عليها.

الجودة: تلتزم الجامعة بمعايير تربوية رفيعة المستوى، ساعية دائمًا إلى تطوير العملية التربوية والبحث العلمي وخدمة المجتمع وفق أرفع مستويات الجودة والنوعية.

التميز والإبداع: تشجع الجامعة المبادرات والمشاريع الإبداعية سعياً لتحقيق التميز في محاور اهتمامات الجامعة المختلفة في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

الشفافية والحرية الأكاديمية: تشجع الجامعة الانفتاح والتفاعل مع الآخرين، وتؤكد اهتمامها بقيم العدل والإنصاف والحرية الأكاديمية.

تمتاز جامعة اليرموك بفلسفتها الخاصة، التي ترتكز على إيجاد نواة علمية وثقافية قادرة على إنتاج الأبحاث والدراسات اللازمة لتقدم العلم والمعرفة، وتوظيف ذلك في عجلة التقدم التطور في الأردن والعالم العربي.

وتهتم الجامعة اهتماماً كبيراً بنوعية التعليم، لذا فهي تتبنى نظام الفصول والساعات المعتمدة لتعطي الطالب حرية أكثر في اختيار ما يتناسب مع حاجاته ورغباته، وتسعى كذلك إلى توفير الكفاءات العالية من الأساتذة والإداريين والفنيين.

وتؤمن الجامعة بمبدأ "الجامعة في خدمة المجتمع"، لذلك فإنها تعمل على تقديم الخدمات الاكاديمية وغير الأكاديمية من خلال ما أوجدته من التخصصات المتنوعة المطلوبة لمجتمع نامٍ متطور، فشملت مخططاتها إنشاء معاهد ومراكز وكليات وتقديم برامج ودورات وندوات متنوعة تسهم في تكامل وتنمية قطاعات المجتمع المختلفة وتطويرها، وتتبع الجامعة أسلوب التخطيط والمتابع والتقويم المستمر في جميع أعمالها ونشاطاتها.

وكتب رئيس جامعة اليرموك الدكتور عبد الله الموسى (2011)، في كلمة له، على موقع الجامعة قال فيها: " لقد احتلت هذه الجامعة مكانة مرموقة بين مثيلاتها من الجامعات الأردنية، حيث كانت خططها الدراسية منسجمة بين العلوم الحرة والعلوم التخصصية الدقيقة منطلقة من مبدأ التوأمة بين مدخلات ومخرجات العملية التعليمية، ومنطلقة من الممازجة بين السلوك والأخلاق، كما تسعى الجامعة دائماً لمواكبة التطورات الحديثة في التعليم ولمواءمته مع متطلبات التغيير في المجتمعات، ولذلك فهي تراجع وبشكل مستمر برامجها وخططها الدراسية؛ بما ينسجم ومتطلبات سوق العمل، وتتابع التطورات، وتوفر الاحتياجات الضرورية اللازمة لتحسين الأداء".

وتابع؛ لقد آمنت هذه الجامعة منذ نشأتها عام 1976 بتوطيد العلاقة وتعزيزها بالمجتمع المحلي، الذي يعد إحدى الركائز الأساسية في نجاح كل عمل، وهو أحد أهم الأهداف في رسالتها

بحيث تكون هذه العلاقة تكاملية وتشاركية، فالمجتمع المحلي هو التربة الخصبة لما تنثره الجامعة من بذار حسن، وبقدر ما تكون التربة والبذار سليما يكون الزرع ناضجاً وسميناً.

وعلى صعيد البحث العلمي فقد تزايد الاهتمام به نتيجة لعمق التجربة ومواكبة تحديات العصر، وهذا يعود إلى تزايد طموحات المجتمعات المختلفة في النمو والتقدم، ولتحقيق هذا الهدف السامي يلقى أعضاء هيئة التدريس والباحثين العناية القصوى حتى يتمكنوا من القيام بمهامهم البحثية والتدريسية بكفاءة ومهنية عاليتين بما تسمح به الإمكانات المتاحة.

"وتولي جامعة اليرموك أنشطة الطلاب، والطلبة هم محور العملية الأكاديمية المنهجية منها واللامنهجية، وسنولى الأنشطة اللامنهجية كل عنايتنا واهتمامنا من رياضية وفنية واجتماعية وترفيهية، كما سنسعى إلى توفير البرامج التدريبية الهادفة لهم ليس على المستوى المحلي فقط، إنما سيتجاوز ذلك إلى الحدود الإقليمية والعالمية وذلك من خلال المشاركة في المسابقات الدولية والبرامج التدريبية. سعياً منّا إلى خلق قيادات كفؤة مبدعة قادرة على الولوج في سوق العمل بكل كفاءة واقتدار متسلحة في ذلك بالعلم والمعرفة. وإن النهوض بهذا الصرح العلمي سيكون همنا الأكبر، وسنوجه كل إمكاناتنا وطاقاتنا لتكتسب هذه الجامعة سمعة فريدة على جميع المستويات، بما يساعد على تحقيق أهدافنا دون المساس بالثوابت والمرتكزات الأساسية الأمر الذي يحقق مبدأ تكافؤ الفرص بشفافية ومصداقية وموضوعية، وهو عمل جماعي تكاملي يتطلب تضافر جهود كل الخيرين وكل الغيورين من أبناء هذا الوطن المعطاء، ومطلوب منا أن نكون جميعاً عند مسؤولياتنا وعلى جميع المستويات الأكاديمية والإدارية".

وستعمل الجامعة على تحسين جودة مخرجات العملية الأكاديمية بكل مكوناتها ومفرداتها سواء أكانوا خريجين، أو ما يتعلق بالدراسات والاستشارات والبحوث العلمية النوعية المتخصصة.

هذه الرؤيا لا يمكن أن ترى النور إذا ما أولينا البيئة الجامعية جل اهتمامنا ورعايتنا بكل ما تحمل الكلمة من معنى والموازنة بين المقومات البشرية والمادية، وغير ناسين العنصر الفيزيائي والجمالي، وسنعمل بكل ما نستطيع لتوفير عامل الرضا لكل من في هذه المؤسسة التعليمية حيث تعد البيئة الجامعية أداة فاعلة في وجود مخرجات وكوادر علمية معدة إعداداً جيداً" (الموسى، 2011).

ويعتبر د. عدنان العتوم، نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية، في كلمة له، في دليل جامعة اليرموك أن "ما تم إنجازه في جامعة اليرموك، في شتى المجالات في العقود الماضية إنجازاً عظيماً، إن دل على شيء، فإنما يدل على الانتماء والاخلاص والإرادة والمثابرة لدى الإدارات السابقة والحالية والعاملين في الجامعة، إضافة للتخطيط السليم ووضوح الرؤيا لتحقيق الأهداف المتعددة التي تسعى الجامعة لبلوغها. هذه الأهداف بطبيعة الحال لن تقتصر على المعرفة النظرية فقط، بل انطلقت غايتها خدمة للوطن والمجتمع المحلي وخدمة للمنطقة في العالم العربي والدول الإسلامية الشخصية".

وأوضح د. أحمد البطاينة، عميد شؤون الطلبة، في كلمة له، في دليل الطالب "إننا نأمل ممن يصبح عضواً في الأسرة الجامعية الحرص والمحافظة على صورة الطالب الجامعي وعياً وسلوكاً وانتماءً وإنتاجاً. ففي اللحظة التي يلتحق بها بالجامعة عليه أن يصبح أكثر رقياً وعطاءً وإلتزاماً فيما توفره الجامعة، وتقوم عليه عمادة شؤون الطلبة من نشاطاتٍ مختلفةٍ، وأن تكونوا مواكبين لهذه

النشاطات الفاعلة بما يتناسب وميولكم وهوايتكم. لأنها مهمة في صقل شخصيتكم، وتنشيط أدائكم العلمي".

القسم الميداني

ويهتم القسم الثاني بوصف واقع البيئة الجامعة من وجهة نظر الفاعلين فيها؛ من خلال تجاربهم الشخصية في حرمها وكلياتها، فلا يخلو يوم إلا وتُسمع فيه تعبيرات مثل: "كلو بالواسطة"، و"والله أنت شيخ ابن شيخ"، و"الله احنا (اسم العائلة أو العشيرة) ما حدا بسترجي يجي فينا"، و"لما تحكي (اسم العائلة أو العشيرة) بتحط ايدك على راسك"، كما يغلب مناداة بعض الطلاب لبعضهم بأسماء عائلاتهم.

ويلاحظ، أيضاً، خاصة بالقرب من البوابة الشمالية، أن هناك تجمعاً (شلة) من الطلاب، وأخرى لطالبات بشكل منفصل، فقلما نرى وجود شلة مختلطة، بينما تلاحظ أن هناك جلسات فردية طالباً مع طالبة، وفي هذا السياق، ومن خلال حديثي مع طالبة (ر)، وهي طالبة من جرش تدرس في كلية الحجاوي/ قسم هندسة الاتصالات، فإنها تشير أنها لا ترى أي مشكلة في التعامل مع زملاء ذكور في تخصصها، رغم شعورها بعدم رغبة زميلاتها في مساعدتها، لكن في الوقت نفسه تخشى من نظرة أقاربها أو معارفها من رؤيتها مع زميل لها، لأنها حسب تعبيرها من عائلة محافظة وأبناء قريتها متخلفين، أما الطالبة (س)، وهي طالبة في كلية الآداب، فتقول إنها ليست بحاجة لتعامل مع زملاء لها في التخصص، وحتى لو احتاجت ذلك فإنها ترفض طلب أي مساعدة، لأسباب دينية واجتماعية، ثم قاطعتها زميلتها في التخصص نفسه قائلة: "بخاف يفكرني معجبة فيه".

وعلى النقيض من ذلك، وفي مقابلة مع مجموعة من الطلاب في كلية الاقتصاد والإعلام، قال أحدهم، وهو (م) من قسم المحاسبة، وبغضب "تحرم علي أحكي مع بنت بحياتي. بنات الجامعة عقولهم صغيرة"، وعند استفساري عن السبب، قال: "مرة اجيت طلبت من بنت تشرح لي مادة مش فاهمها، ومن يومها والبنت طول النهار وهي صافنة فيي، وبعدين صار في بينا نظرات ورحت أحكي معها اجت جحرتني ومشيت بوقتها حسيت حالي أهبل". واشتد النقاش بين مؤيد ومعارض، إذ قال أحدهم: "لأنو في شباب كثير بتزانخوا على البنات وبفكروهم حابين يتعرفوا عليهم واحنا الشباب بنعرف هالحكي". وأما (ا. ل)، وهو طالب قسم إعلام فيقول: "أنا بخاف إذا وقفت مع بنت يشوفها واحد من قرايبها وتصير مشكلة وهاي القصص بتصير عنا كثير".

وشدد (ا. س)، وهو طالب في قسم اللغة العربية، على ضرورة الفصل بين الطلاب والطالبات وقال: "الاختلاط سبب كل مشاكلنا في الجامعة، لأنه لا يتناسب مع تعاليم الدين الإسلامي ولا حتى مع عاداتنا وتقاليدنا يلي تربينا عليها".

وفي محور آخر، ذكر العديد من الطلاب عند سؤالهم عن تفضيلهم تسجيل المواد عند دكتور أو دكتورة، فكانت الردود مختلفة فيقول (ر) وهو طالب في قسم الرياضيات "إن الأمر متعلق بسمعة الدكتور أو الدكتورة، وبأسلوبه في شرح المادة"، وأما (خ . م) طالب في قسم هندسة الاتصالات فيرى أن "أفضل التسجيل عند دكتور، وذلك لكفاءته في شرح المادة وقدرته على ضبط المحاضرة"، وتقول (س) طالبة في قسم التربية "إنها تفضل تسجيل أغلبية موادها عند دكاترة ذكور، لأن أغلب الدكاترة الإناث متشددين في تطبيق القوانين وحتى في العلامات خاصة للطالبات"، بينما يقول (ق)

طالب في قسم الآثار "الدكاترة (الذكور) بغاوزوا مع البنات كثير بالتعامل وبتساهلوا بالغياب وبالعلامات".

ويقول (ك) "خليت بنت تحكي مع الدكتور بتمون عليه وحطلي 85 راحت عندو ودلعت شوي وطعجت شويتين مع العلم أنه لا يفهم شي وكانت محاضرة قراءة واستمتاع".

وجاءت (ف)، وهي طالبة سنة أولى في قسم علوم الأرض، لتذكر حادثة مشابهة فقالت "حتى عند بعض الموظفين بتصير هيك شغلات، وأنا سمعت وحده بتحكي لصاحيتها بتنصحها اغمزيلوا ودلعي بمشيلك معاملتك بسرعة، أنا هيك عملت، يعني المحـــــتـــرم اللي ماشي بحالو راحت على أهله. جد بطلت شغلة علم ودراسة، صارت شراء شهادات".

وذكرت (ر. ف) طالبة في قسم الإعلام قصتها لي مع دكتور في قسمها، حيث كان يلّح عليها لزيارته، في مكتبه، بصورة متكررة من دون سبب، وقد وضع لها علامة عالية في امتحان الشهر الأول (فيرست)، وعند رفضها تكرار زيارته في المكتب من دون سبب وجيه رسبّها في مادته.

وتقول (م)، وهي طالبة تسكن في عمّان، "بحس جامعة اليرموك محتكرة لأهل الشمال فالطلاب وحتى الدكاترة من إربد وجرش وعجلون، وأغلب طلاب قسمي (اللغة الانجليزية) من قرى إربد، وعلامات بتنحط حسب القرابة أو من بكون من نفس البلد، وبميزوهم عينك عينك بالغياب وبتعامل، وحتى لما ينادي الدكتور على طالب بناديه باسم عيلتو، كأنو بحكيلنا إنو بعرفو".

وقد تكون هذه ملاحظة عامة تكونت خلال العمل الميداني، وإجراء مقابلات عشوائية مع طلاب جامعة اليرموك كان أغلبهم من إربد وقراها، ومن إقليم الشمال عامة، وحتى أغلب أعضاء

هيئة التدريس ذكروا أنه في أغلب الأحيان يوجد على الأقل 5 طلاب من العائلة نفسها في قاعة المحاضرة.

وعند رصد الكتابات الموجودة على جدران الكليات وأسوارها، والمحفورة على مقاعدها يصادفك كتابات غير عبارات الحب وأرقام الهواتف، إذ تجد كتابات لأسماء مدن وعائلات من إقليم الشمال عامة، كما يطلق بعض الطلاب ألقابا على بعض الكليات مثل: كلية التربية، التي تعرف بكلية المفرق، وأما كلية الآداب فهي معروفة بأنها كلية البدو، بينما تسمى المنطقة القريبة من كلية الاقتصاد القديم بزاوية الرمثا بسبب تجمع طلاب الجامعة من منطقة الرمثا، وأما درج كلية الاقتصاد القديم في الطابق الأرضي يسمى بدرج المسيحية.

وفي مقابلة مع مجموعة طلاب ينتمون إلى الديانة المسيحية ذكر (ب) "الحمد لله ما بحس بتمييز من الدكاترة، بشكل عام، لأني مسيحي، بس زملائي بالقسم بفكروني جاي من المريخ بستغربو إنو عنا نفس العادات والتقاليد حتى بالعيد بستغربوا إنو احنا بنعمل كعك العيد بنقدم شوكولاتة أو مثلاً بفكروا إنو احنا المسيحية كلنا بنعرف بعض"، وهنا أضافت (ف) قائلة "كتير بنات بفكروا إنو عادي أحكي مع شباب، ومفكرين إنو نحنا عنا هيك أمور مباحة ومفتوحة وحتى بستغربوا اني ما بحب شب"، وعند سؤالهم عن إذا كانوا يجتمعون خارج الجامعة فيجيب (ع) "احنا أصلاً مع بعض في شبيبة الكنيسة وبنعمل نشاطات مع الكنيسة".

وفي مقابلة جماعية أخرى مع مجموعة من الطالبات في قسم الصحافة والإعلام بلغ عددهن 6 طالبات، ومن أصول وأماكن مختلفة، وتجمعهن علاقات صداقة بصفتهن يدرسن التخصص نفسه، وبالرغم من روابط الصداقة والزمالة التي تجمعهن إلا أنه عند الحديث بشكل منفصل، كل واحدة

على حدة، لاحظت التفريق بين أردني وفلسطيني، خاصة عند التحدث في أمور شخصية مثل الزواج أو في الانتخابات؛ انتخابات جامعة أو نيابية.

ومن هذا المدخل سوف نلقي الضوء على انتخابات الطلابية في جامعة اليرموك وآليات سيرها، حسب رئيس سابق لاتحاد مجلس الطلبة (ب. س)، ومن خلال تجربته الخاصة في الترشح للانتخابات قال: "تبدأ التحضيرات للانتخابات منذ اليوم الأول للعام الدراسي، وكنت حاطط ببالي إني اترشح لانتخابات الجامعة من أول يوم فتت فيه بالجامعة حتى أغيّر بالجامعة، ولأني من عشيرة صغيرة عدداً داخل جامعة اليرموك فقد حرصت على تكوين صداقات مع كل طلاب القسم وخاصة الطالبات، لأنو أغلب جامعتنا بنات، وكنت أعمل نشاطات مختلفة في القسم مثل مساعدة الطلبة بكل أمورهم، وأعملهم ملخصات للمواد الدراسية، وبجمع أسئلة الامتحانات السابقة في ملف وبعمل جدول الامتحانات وبوزعهم على الطلاب، وبساعد الطلاب السنة الأولى بالتسجيل وبنصحهم شو ينزلوا مواد".

ويتابع (ب. س) حديثه "الحمد الله كانت عندي شعبية كبيرة بالقسم خلتني أفوز بالانتخابات بالتزكية لأنو معروف إني المرشح الأقوى للفوز، أما انتخابات اتحاد الطلبة فكانت على أيامي متفقين إنو طالب من المزار يفوز برئاسة الاتحاد لإنو كان دورها من بين ألوية إربد، بس ما ربح ولا طالب من المزار بانتخابات ممثلي الأقسام، وكانت أيامها عجلون عندها سبعة طلاب ممثلي أقسام مختلفة، وكانت الحصة الأكبر مشان هيك التكتلات الثانية سواء العشائرية أو الحزبية بتحكي معنا وبنعمل تحالفات على أساس أنو يعطونا صوت لمرشح الرئاسة الاتحاد مقابل نختار منهم أعضاء الهيئة الإدارية، وتقريباً حكوا معنا كل التكتلات ما عدا أهل الرمثا والائتلاف الإسلامي

فكانوا بصف واحد ضدنا، وتم اختياري من بين ممثلي الأقسام السبعة بناء على الكفاءة والنشاط، واللي فادني كمان إنو كان في قرار بمنع تدخل الأجهزة الأمنية، وغلق مكاتبهم في الجامعة".

ويشرح (ف. ل)، وهو ناشط سياسي، آلية الانتخابات في الجامعات الأردنية عامة، وجامعة اليرموك خاصة، إذ تشبه إلى حد كبير ما يحدث في الانتخابات البلدية والنيابية، فيقول "تجري الانتخابات في الجامعات الأردنية تقريبا بالأسلوب نفسه، وتختلف فيما بينها بالتكتلات المؤثرة، مثلا نجد في الجامعة الأردنية تكتلات مؤثرة مثل: السلطية والعدوان والعبادي، وأما الجامعة الهاشمية فتقسم تكتلاتها الى بني حسن والفلسطينيين وابن شمال وابن جنوب، وأما جامعة اليرموك التي أنتمي إليها فتقسّم بين إقليم الشمال عامة، كما أنها تقسم أيضا بين أبناء مدينة إربد التي تقسم إلى:

- قصبة إربد وأكبر عائلاتها التلول والبطاينة وبني هاني والطعاني والطبيشات والغرايبة.. إلخ.
- لواء الطيبة ويضم عشائر العلاونة والمقابلة والقرعان والعزام.. الخ.
- لواء الرمثا ويضم عشائر الخطيب والزعبية والدرابسة والرواشدة والذيابات.. إلخ.
- لواء بني عبيد ويضم عشائر العثامنة والخصاونة والحتاملة والشياب والشطناوي.. إلخ.
- لواء بني كنانة ويضم عشائر العبيدات والملكاوي والطوالبة والروسان.. إلخ.
- لواء المزار الشمالي ويضم عشائر الجراح والشرمان والعمري.. إلخ.
- لواء الأغوار ويضم عشائر الغزاوي والبشتاوي.. إلخ.
- لواء الكورة ويضم عشائر الشريدة وبني حمد والربابعة وبني خلف.. إلخ.
- لواء الوسطية ويضم عشائر مهيدات والعمري والمقابلة.. إلخ.

وطبعاً ,قبل ما تبدأ الانتخابات بتكون كل عشيرة عملت أكثر من اجتماع، وممكن كمان يعملو انتخابات داخلية سرية، وبشوفو القسم يلي في عندهم عدد كبير من طلاب، أو ممكن يجيبوا فيه أصوات عالية حتى تختار المرشح الذي يمثلها، وبفضلو يكون المرشح ذكر، ويكون عندو أنشطة في قسمه، وممكن كمان تتفق العشيرة على مرشح بس مشان يحفظ أصوات أبناء العشيرة في قسم معين وحتى يقايضوا عليه بأصوات لعشيرة ثانية في قسم ثاني، وممكن كمان يتشكل وفد بتكون من بعض وجهاء عشيرة حتى يتنازل مرشح لصالح مرشح هذه العشيرة، وحتى يضمنوا منح صوت لعشيرة ما، وبصير فيه حلفان يمين قبل أو في يوم الانتخابات نفسه، وممكن يوقعوا شيكات.

ووجد العديد من الإعلانات على صفحات المواقع الإخبارية المحلية، ومواقع التواصل الاجتماعي، خاصة الفيس بوك، تطلب من الطلاب التجمع في مكان ما من أجل التباحث في أمور الطلاب داخل الجامعة، ويمكن تصنيف هذه الدعوات إلى صنفين؛ أولها دعوة إلى أبناء العشيرة الواحدة، مثل إعلان على موقع قلعة عجلون الإخبارية يفيد بضرورة تجمع أبناء عشيرة (م) في ديوان العشيرة، وإعلان آخر يفيد بضرورة تجمع طلاب منطقة الطرة في جامعة اليرموك في ديوان عشيرة (د).

وبعد اختيار المرشح تُشكل اللجان، يتم اختيار قيادات للحملة الانتخابية يكون لها دوراً كبيراً في جمع التمويل والدعاية من أجل كسب أصوات لا تدخل ضمن سيطرة العشيرة، وليس بالضرورة أن يكون الطلاب من جامعة اليرموك أو على مقاعد الدراسة، فالمهم هنا أن يكون لهم خبرة في تنظيم الحملات الانتخابية، والقدرة على إقامة التحالفات.

ومن أكثر الأساليب المتبعة لجذب الناخبين وقوف مؤازري المرشح على باب الكلية، وكل ما يفوت طالب بسألوه بأي قسم وبصيروا يترجوا ويحكوا للطلاب: "الله يوفقك وينجحك"، و"حياة الغوالي اتصوت لفلان"، وبحكوا للطالبات: "الله يستر عليكي صوتي للفلان" حتى يجمعوا أصوات لمرشحهم كأنهم بشحدوا الصوت شحدة. وفي بعض الأحيان بعد ما يعطوا الهدية للطالب بيجي واحد من مؤازري هذا المرشح وبياخد الطالب من يده للصندوق ليتأكد أنه أدلى بصوته.

ويتم أيضاً توزيع الهدايا ولا سيما الورود ودببة وسكاكر، وهنا تؤكد (س) وهي طالبة في قسم اللغة العربية تأثير الوردة والهدايا فتقول: "أنا بصوّت للمرشح يلي وردتو أحلى".

وحتماً لا تكتمل حملة انتخابية من دون تعليق اللافتات على جدران الكلية كافةً، وعلى أبواب الجامعة، وحتى الأشجار لا تسلم من حمل تلك اللافتات، التي تحمل صور المرشحين وبجانبها العديد من العبارات لجذب الطلاب الناخبين مثل: "من أجل مستقبل أفضل آزروا مرشحكم"، و"آزروا مرشح القسم المستقل"، وغيرها من العبارات.

ويتابع (ف. ل) حديثه "إن السبب الرئيسي لوصولنا لهذه الحالة من التفرقة الإقليمية والعشائرية وعدم إنتاج هوية وطنية مشتركة هو اعتماد الأجهزة الأمنية، أحياناً، على إثارة النعرات الإقيلمية والعشائرية لتحويل التصويت بما يخدم مصالحهم، وممكن كمان يهددوا بطريقة مباشرة من أجل سحب ترشيح بعض الطلاب، أو قد يرشحون طالب، أكيد محسوب عليهم، ضد طالب ما بدهم إياه ينجح، وبساعدو بكل الوسائل التي من ضمنها التنسيق بعض أجهزة الامنية مع موظفي الجامعة من أجل تغيير نتائج التصويت، وممكن كمان يغيبوا ويخطفوا أحد المرشحين في يوم الانتخابات".

وتؤكد (ي) على دور العنصرية في التصويت، فتقول: "مرة نزل من قسمنا طالبين في انتخابات ممثلي الأقسام، وكنا أنا وصاحباتي مش مفكرين نصوت لحدا لإنهم اثنين ما بستاهلوا بس بعدين اجت طالبة من لقسم حكتلنا انو الطلاب الفلسطينيه بحكو إنهم رح يفوزوا خاوه عن الأردنية، ومشان هيك صرنا نروح لكل الطلاب الأردنيه بالقسم حتى نصوت للمرشح الأردني".

ويقول (م) وهو مرشح لانتخابات ممثلي الأقسام: "مع إني ضد العنصرية بس تركيبة القسم يلي أغلبه طلابه من إربد وقراها بلزمك تعتمد عليها حتى تنجح. يعني أنا أصلي أردني بس عيلتي صغيرة، ومش مبينة إنها أردنية مشان هيك كنت أتعمد ألبس الكوفية الحمرا وقت الانتخابات".

وعند مراقبة نتائج الانتخابات جامعة اليرموك يلاحظ أن معظم الناجحين سواء في انتخابات ممثلي الأقسام أو مجلس اتحاد الطلبة من مدينة إربد أو إقليم الشمال.

كما سُجّلت بعض مظاهر التفرقة في مجال الأنشطة الجامعية، أيضاً، وعند زيارة بعض الأندية الجامعية في عمادة شؤون الطلبة لوحظ في معظم هذه الزيارات أن أبواب هذه الأندية مغلقة ومهجورة أو كانت عبارة عن تجمع لطلاب يتناولون فيها وجبة الغذاء وللمزاح، وفي إحدى الزيارات إلى مقر نادي لوحظ تعليق صور وملصقات على جدران وخزائن النادي كافةً تحمل توجهات سياسية ذات طابع إسلامي مثل: منظمة حماس، بالإضافة إلى تعليق الكوفية الفلسطينية ذات اللونين الأبيض والأسود. وقد تواجد في المقر سبع طالبات من مختلف المحافظات، بالإضافة إلى رئيسة جمعية خيرية (أ. ي) في مخيم إربد، وجميعهن ينحدرن من أصول فلسطينية ومنهن من لا تحمل الهوية الأردنية، كما أن أغلبهن طلاب سنة أولى وثانية.

وعند عمل مقابلات متتالية مع بعض أعضاء هذا النادي قالت (ت) وهي طالبة في قسم الفيزياء: "النادي هو ملجأي بسبب عدم مقدرتي على تكوين صداقات، بالإضافة أنه المكان الذي يتيح لي التعبير عن هويتي الفلسطينية من دون نظرات الاستغراب أو الاستهزاء، فعندما ألبس الكوفية أو شنتة وعليها علم بلدي أحس بأني كائن وغريب، وأسمع العديد من الكلمات المستفزة ولا أعلم لماذا".

وتتفق (ف)، وهي طالبة في قسم العلوم السياسية، مع الطالبة (ت)، وزادت: "مش بس من طلاب عم بنحس إنو احنا أقلية وحتى من إدارة الجامعة عم بتحد من نشاطنا. مرة كنا عاملين احتفالية من أجل الأقصى وكنا عم نهتف وفجأة إجوا الأمن الجامعي وأخذوا الهويات الجامعية من مسؤولي الاحتفالية ومنعونا نكملها".

وقاطعتها مسؤولة الجمعية المتواجدة في مقر هذا النادي لتقول: "نحنا ما عنا تفرقة وما بنميز بالتعامل حتى أنا رحت عند عميد كلية أردني الأصل وعادي بتعامل معو حتى أحط بالكلية صندوق لدعم الطالب، بس للأسف احنا ما بنلاقي نفس هاي المعاملة، حتى بيت حماي بيميزوا أولاد اسلافي عن أولادي بس لإنو أمهم فلسطينية وبضلو يسمعوني حكي ومزح بايخ مع إنو نحنا بنحمل الجنسية الأردنية وبنحب الأردن بس عنا كمان انتماء لأرضنا فلسطين".

وتشرح (ش) أنشطة النادي "اعملنا معرض صور لفلسطين يشرح التاريخ المشترك ما بين فلسطين والأردن، بالإضافة إلى وقفات تضامنية للأقصى وغزة وغيرها، كما ساهم النادي بدعم الطالب الجامعي من خلال مبادرة (كلنا إنسان)، وإعطاء دروس تقوية لطلاب الجامعة خاصة في كليتي الاقتصاد والإعلام".

ويلاحظ هنا حصر نشاطات النادي بنشاطات الكتلة المسيطرة على النادي، بالإضافة إلى عزوف الطلاب من غير المنتسبين إلى النادي المشاركة في أي نشاط أو أو احتفالية، وفي إحدى المقابلات عبّر أكثر من طالب عن رغبته الانتساب في هذا النادي إلا أنه عند دخوله إلى مقر النادي يعتقد أنه مخصص فقط للفلسطينين.

وتسيطر على الأندية بشكل عام تكتلات ذات خلفية عشائرية، فينتسب مثلاً جميع طلاب عشيرة ما لنادي معين، أو تكتلات حزبية ذات توجه فلسطيني مثل كتلة "المجد"، التي تعرف بميولها لـــ"حماس"، وكتلة "التضامن" التي تعرف بأنها أقرب إلى "فتح"، وأما كتلة "الأقصى" التي يقال إنها من صنع أجهزة الدولة.

وفي معظم الأوقات كانت أبواب تلك النوادي مغلقةً أو مكاناً يتجمع فيه مجموعة من الطلاب لتناول الطعام وللمزاح، وتخلو هذه التجمعات من الاختلاط، فأغلب الأحيان يتواجد في مقر النادي طلبة ذكور أو إناث. وقد أجمعت معظم الآراء خوف أصحابها من المشاركة في الأعمال الطلابية السياسية كافةً، منها وحتى التطوعية وذلك بسبب الكم الهائل من القصص والروايات حول فصل طلاب أو إعطائهم إنذار لأتفه الأسباب، ويقول (س) وهو طالب فُصل مدة أربعة فصول دراسية على خلفية مشاركته في الإعتصام السلمي للمطالبة بحقوق الطلاب. وأشار في بيان أصدره إلى أنه تفاجأ بعد انتخابات اتحاد الطلبة بدعوته إلى مركز أمن غرب إربد بخصوص مشاجرة حصلت في الجامعة يوم الانتخابات، وأن المشتكين عليه وهم طلبة قالوا في المحكمة إن الجامعة هي من نسّبت اسمه، وهذا مثبت في محاضر الجلسات لدى القضاء وما تزال الجلسات قائمة في المحكمة.

ويقول (ر) وهو طالب في قسم الهندسة الكهربائية وناشط سياسي: "أنا شهدت أكثر من حالة من اعتقال لشباب أصحابي، لأنهم من شباب الحراك السياسي المعارض، وعلى أساس عندهم مقابلة مع رئيس الجامعة وإلا بتفاجأوا إنو تم اعتقالهم في مبنى الرئاسة الجامعة".

وفي إحدى المقابلات مع أحد موظفي الجامعة، وللمصادفة كان يتحدث على الهاتف مع أحد المسؤولين في الأجهزة الأمنية لإرسال قائمة بأسماء الطلاب المشاركين في أنشطة تطوعية، وقد قال بالحرف: "سوف ارسل لك بقائمة أسماء طلاب همل وبدهم يقلقو راسنا شاركوا بـــ..".

هذه الروايات جعلت من عمادة شؤون الطلبة، في ذهن الطلاب، كأنها دائرة أمنية تتولى مراقبة الطلبة ومحاسبة أي طالب لديه نشاطات فعالة في الجامعة، وتؤكد (ت) وهي موظفة في الجامعة "أنا أمنع ابني من المشاركة في أي نشاط بالجامعة مهما كان نوعه فقط يأخذ محاضرات ويروح عالبيت لأنو مو ناقصنا مشاكل".

ومن ناحية أخرى، يقول (م. ي)، وهو طالب في قسم الرياضيات، ويدرس ضمن دورات مجانية للطلاب في عمادة شؤون الطلبة إن: "أغلب الطلاب مشاركين في الدورات بكونوا سنة ثانية، بس بلاحظ عليهم إنو بهمهم الشهادة أكثر حتى من المعلومات يلي بقدمها ومش الكل طبعا بس في نسبة جيدة، حتى بسألوني متى رح أوزع الشهادة عليهم يمكن 100 مرة في اليوم".

وقد تُستغل بعض الأنشطة، التي تقام في الجامعة لأهداف شخصية، كما تقول (ي) من كلية الآداب إن الدكتور(ع) قام بإنشاء رابطة في الكلية مختصة لأبناء منطقته فقط، وكان هدفه من

إنشائها دعم ومؤازرة مرشحي اللواء، كافةً، في الانتخابات النيابية لمكاسب شخصية ولدعمه شخصياً في معركته الانتخابية.

وغدت "الواسطة" جزءاً مهماً في تفاصيل حياتنا اليومية، وأصبح مفهوم الواسطة يتداول بشكل طبيعي، كأنه بند من بنود العمل أو عرف يصعب علينا التحرك من دونه، ومن هنا نجد (ج. ك) يقول "الواسطة موجودة بكل مكان في البلد وليس في الجامعة فقط حتى في أتفه الأمور مثل تجاهل طالب الطابور الطويل ودفع المصاري ومشى حالو بس لأنو بعرف الموظف".

وتشتكي (ب) من تغير شعب الدكاترة فتقول: "أول صدمة بتجي بس نسجل المادة عند دكتور معروف بنزاهته وأسلوبه بشرح المادة وبيعطي بذمة وضمير، وبأول يوم دوام بتتصدم إنو تغير الدكتور من دون ما نعرف السبب بس الواضح إنو الواسطة بتلعب فينا وبتستغفلنا يعني من أول ما يحطوا اسم دكتور وحطوهم حسب الواسطة هيك أريح راس".

(ج) هو طالب في قسم الآثار يقول "إحنا وين ما بنروح بنلاقي فساد ومحسوبية وواسطة لما بدي أنزّل مادة حتى تفتحلي مواد ثانية وتلاقي الشعب مسكرة وتكون مضطر حتى أتخرج وأروح ع المسجل ويلف وجه وبحكي بطريقة وكأنك بتشحد منو مصاري وكل موظف عندو جهاز كمبيوتر قدامه ومشبوك نت للقعدة على الفيس بوك وقراءة الجرايد إلا من رحم ربي ومرات الواحد بيطلع مشوار لآخر الدنيا حتى يجيب ورقة بقدر الموظف يطلعها بكبسة زر".

هذا و قد احتجت طالبة (ب. م) طالبة في قسم الإرشاد النفسي على الفراغ الزمني بين المحاضرات حيث قالت: "رحت عند الدكتور حتى أغير شعبتي بس رفض الموضوع مع إنو صاحبتي غيرت شعبتها عند نفس الدكتور بس لإنو صاحب عمها".

ويبدي (ع) وهو طالب في قسم العلوم السياسية اعتراضه على وجود الواسطة حتى في تسجيل الحضور والغياب وخاصة في المواد الحرة فيقول: "في طلاب بنحرموا من المادة لو تأخروا 5 دقايق وفي طلاب بحضروا آخر ربع ساعة وما بنحكى معهم اشي وبتلاقيهم يا قرابة أو معرفة الدكتور يا بكون في بينهم مصلحة".

ويقول (ر. م) ساخرا: "أنا تواسطلي كونترول باص عشان يفتحلي 3 شعب عند عميد الكلية، أبصر شو كاين بينهم بالزمانات، على أي حال البلد كلها واسطات فسكروا الموضوع أحسن لأنه بدون واسطة عمرنا ما بنعيش".

وذكر أحد الموظفين أنه كان شاهداً على حادثة حضور نائب من عشيرة (م) إلى مكتب رئيس الجامعة السابق متوسطاً لكي ينجح أحد الطلبة الراسبين، وكان سبب رسوبه أن طالباً آخر امتحن عنه في الامتحان النهائي، وعندما اعتذر منه الرئيس بدأ بشتم ويسب شخص الرئيس وكان رد فعل الأخير أن تبسم ودخل مكتبه.

من جهته، يقول (أ. ه) وهو طالب ماجستير: "العلامات بتنعطى حسب مزاجية الدكتور وعلى الواسطة يعني في طالب جاب واسطة عين سابق لدكتور حتى يعطيه العلامة اللي بده إياها أو بكون

قرابة الدكتور. يعني إلى متى مهزلة الواسطات في الجامعة؟ أنا ما بنام الليل وأنا بدرس والعلامات بتروح للواسطة واللي ما اله واسطة راحت عليه".

وتؤكد (ب) الرأي السابق فتقول: "الفساد في جامعة.. أكبر من هيك.. أنا طالبة ماجستير من كلية (التربية).. وصلت مع بعض الدكاترة إنهم بحطو العلامة على أساس العلاقات.. حتى مش مستعدين يتطلعو على أوراق الامتحانات ولا يصححوها أكيد.. وهيك بتروح عللي مش عامل علاقة أو ضارب صحبة مع الدكتور".

وتقول (ص) "لقد عانيت شديد المعاناة من دكتور في قسمي في التعامل وحتى في العلامات ولا أعلم ما السبب ولكن على الأغلب لإني من الطفيلة بحس بكرهني وحاقد علي".

ويشير الطلبة أن الخلافات بين أعضاء هيئة التدريس وتبادل الاتهامات بين عدد منهم يؤثر بشكل مباشر على الطلبة، فيقول (ق. ت): "حقد علي دكتوري بعد أن كنت من الطلبة المميزين عنده وحتى سلام ما برد عليي السلام، لأني حطيت دكتور آخر مشرف على رسالتي وهو على خلافات شخصية معه يعلمها كلها القسم"، بينما اعترف (ه. م) بأنه اضطر لتقديم بعض الخدمات لأحد أعضاء هيئة التدريس مثل تقديم الهدايا والعزايم في المطاعم المشهورة لتحسين علاماته.

وقد لاحظت من خلال العمل الميداني تزاحم الطلاب عند مكاتب بعض الموظفين وتحولها إلى مكاتب بدت كأنها مخصصة لإدارة واسطات، وعند مراجعة أحد الموظفين في نهاية الفصل كانت السكرتيرة تمسك ورقة مكتوب عليها أرقام الدكاترة مع أسماء الطلاب وتحول هذه المكالمات إلى موظف حتى يتدخل لينجح الطلاب أو لرفع علامات أو يلغي فصل بعض الطلاب بسبب الغياب،

وقد اضطررت لمراجعة هذا الموظف ثلاثة أيام ريثما أكملت مقابلتي معه بسبب تزاحم الطلاب وكثرة طلباتهم، وأغلب هؤلاء الطلاب كانوا من قرية هذا الموظف نفسه ومعارفه.

وحول الواسطة في مجال الابتعاث، يروي (م .ع) قصته على صفحات النت فيقول: "أنا طالب خريج من جامعة اليرموك عام 2008/ 2009 تخصص (قانون) بمعدل "86.9" وبتقدير ممتاز، والأول بامتياز على الدفعة للفصل الأول والثاني والصيفي للعام نفسه، واسمي على لائحة الشرف في معظم الفصول الدراسية التي درستها (كل ذلك موضح في الأوراق التي معي والصادرة عن جامعة اليرموك)، وتقدمت لبعثة داخلية في جامعة اليرموك لدراسة الماجستير/ تخصص القانون الإداري كوني الأول على الدفعة التي تخرجت معها، ومن أهم شروطها أنها تعطى للأول، وبعثة أخرى خارجية في الجامعة نفسها، وكان ذلك في بداية الفصل الثاني 2008/ 2009، وتقدمت للبعثتين وبعد أقل من شهر تم إخباري أن البعثة الخارجية تم إلغاؤها بسبب عدم تقدم طلبات تحقق الشروط لها، وعندما أخبرتهم أن جميع الشروط منطبقة عليّ، قالوا لي إن البعثة الداخلية منطبقة عليك وهي أفضل لأنها تعطى للأول على التخصص ولا يمكن حجبها عن طريق الواسطة وطلبوا مني أوراق كثيرة من بداية الفصل الثاني السابق 2008/ 2009 وحتى بداية الفصل الأول 2009/ 2010 والجامعة مرة تخبرني أن مجلس العمداء لم يجتمع بعد، أو أن الطلب ينقصه أوراق، أو أن الموافقة الأمنية لم تصل بعد، وهكذا واستمروا على ذلك حتى نهاية الفصل الأول 2009/ 2010 توكلت على الله ومثل ما طلبوا فعلت. وقبل حوالي شهر اتصلت بي الجامعة وأُخبرت انه يوجد مقابلة معي، وبالفعل ذهبت إلى المقابلة وأعجبوا كثيرا بى حسب قول العميد لي، لأنني أجبت عن جميع الأسئلة، كما أعتقد، وقالوا لي إن الأمور قد صارت قاب قوسين أو أدنى بانتظار بعض

الإجراءات الروتينية، والله إني فرحت كثيراً والفرحة لتي كانت بقلبي أكبر فرحة عرفتها بحياتي لإني كنت اعتقد إن البعثة قد أصبحت لي، وفي ساعات بعد العصر ذهبت للعميد للاستفسار منه عن إجراءات البعثة لأفاجأ به يقول لي: إن لجنة البعثات قررت أن تلغى البعثة؛ لماذا لا أعرف. وجرت التعيينات في الجامعة وغيرها. لماذا لم يتم توظيفي حتى هذي اللحظة؟ اسأل كل مسؤول لماذا يتم الحديث عن العدل في النهار وفي الليل نرى عكس ذلك؟".

وتقول الطالبة (ش.ع): "أنهيت دراستي في جامعة اليرموك لسنة 2010، حاصلة على المرتبة الأولى على القسم والدفعة، وتكرمنا من قبل الدكتور العين معروف البخيت، آنذاك، وحصلت على قرار ابتعاثي لإكمال دراستي في (اللغة العبرية)، وتمت مقابلتنا من قبل الدكتور عدنان العتوم، لإكمال الإجراءات وعند تأخر الجامعة بالرد لإعطائي ورقة الترشيح راجعتهم باستمرار فكان ردهم بالانتظار.. لأتفاجأ بصدور ورقة ترشيح زميلي الثاني ع القسم، الحاصل ع بكالوريس اللغة الفارسية الأول ع دفعته –قبل مقابلتي بشهر– الذي يشغل خاله منصب عميد البحث العلمي في نفس الجامعة – وعند المطالبة بحقي تم تحويل بعثتي لإكمال الماجستير بكلية ثانية (الآثار). طلبت مقابلة مع الرئيس السابق الدكتور سلطان أبو عرابي، ولم أتمكن من ذلك لأنه كان ينهي مهماته بالجامعة، كما طالبت بمقابلة الرئيس الجديد الدكتور عبد الله الموسى، وأيضا لم أستطع مقابلته وكتبت استدعاء إليه ضم شكوتي ولم يتم الرد عليه ،حيث تم تحويله إلى لجنة البعثات التي يرأسها الدكتور عدنان العتوم ومن ثم الى عميد الكلية الدكتور سليمان الخرابشة ليعطني ورقة بقرار بإلغاء البعثات بسبب الأوضاع الاقتصادية، وهذة الورقة صدرت قبل قرار ابتعاثي بعام وكأنني كرة

في ملعبهم، كل شخص يقول لي هذا الامر لا يعنيني راجعي كذا.. قدمت أيضاً استدعاء لرئيس الوزراء قبل شهر ونصف ولم يتم الرد حتى الآن، وحاولت مقابلة رئيس النواب ولكنني لم أستطع".

وفي رسالة بعث بها أحد طلاب جامعة اليرموك الى جريدة زاد الأردن بعنوان "رسالة من مواطن إلى دولة رئيس الوزراء وعطوفة رئيس جامعة اليرموك الأكرم"، ويقول فيها: "أعتقد بأن دولتكم تعتبر الواسطة شكلاً من أشكال الفساد، كما وأعتقد بأن دولتكم لا تعلم بأن الواسطات قد هدمت الجامعة، وإن لم تنقذها فسوف لن نجد أنقاضها لنجلس عليها".

إليك واحدة من كثير..

عندما طلبت الجامعة في إعلانها عن توفر بعث دراسية لنيل درجة الدكتوراه في الإحصاء كانت شروط الإعلان كما يلي:

- على المتقدم أن يكون حاصلاً على درجة البكالوريوس تخصص الإحصاء.
- على المتقدم أن يكون حاصلاً على درجة والماجستير في تخصص الإحصاء.
- أن لا يقل تقديره في درجة البكالوريوس عن جيد جداً.
- أن لا يقل تقديره في درجة الماجستير عن جيد جداً.
- وشروط عامة أخرى.

لم يسمح لنا بالتقدم لهذه البعثة من قبل الجامعة لحصولنا على درجة البكالوريوس في الرياضيات "أي عدم توفر الشرط الأول"، وبالرغم من ان تقديرنا في البكالوريوس جيد جداً وفي الماجستير كذلك، فاحتسبنا أمرنا إلى الله العلي القدير، ولم يتقدم أحد للإعلان.

لكن المفاجأة كانت بأن تقدم طالب على مقاعد الدراسة في الولايات المتحدة بطلب للحصول على البعثة إلى رئيس الجامعة شخصيا، وقد حول الرئيس طلبه إلى القسم المختص لبيان الرأي، لماذا؟ لأن والد هذا المتقدم أستاذ دكتور في قسم الكيمياء في الجامعة "أي تربطه زمالة وصداقة مع رئيس الجامعة منذ زمن بعيد".

وقد رفض القسم المختص طلبه بالأغلبية لعدم تحقق الشروط التالية:

1. تخصصه في البكالوريوس رياضيات، \"أي ليس إحصاء كما هو في الإعلان.\"
2. تقديره في درجة البكالوريوس جيد. \"أي ليس جيد جدا.\"
3. لم يتقدم للجامعة ضمن القنوات الرسمية للإعلان. \"وذلك لأن الجامعة لا تسمح له بالتقدم بطلب لعدم تحقق الشروط\"
4. إن الجامعة التي يدرس فيها من أضعف الجامعات الأمريكية، وأن ما يدرسه يبعد عن التخصص المطلوب للإحصاء.
5. مستوى تحصيله في تلك الجامعة \"عادي\" ليس لدية أي تميز.

لكن المجلس وافق على طلبه للحصول على البعثة بالأغلبية، وكانت الصعقة.. لماذا؟ وكيف؟ ماذا عن شروط الإعلان؟ ماذا عن حقوقنا؟ ما مصير دراستنا؟ ما فائدة تعبنا؟ أليس لكل مجتهد نصيب؟ أم كلو واسطة ومحسوبية نصيب!".

ويؤكد (ل) أنه يعرف: "ابن مسؤول سابق في جامعة اليرموك يحمل الجنسية الأميركية، قد ابتعثته جامعة اليرموك بصفته مواطنا أردنيا، وعلى غير وجه حق كون ترتيبه بقائمة أسماء

المبتعثين من حيث معدله في البكالوريوس هو الثالث عشر وبتقدير جيد منخفض، ولولا علاقة والده بالدكاترة الذين درسونا في البكالوريوس وتوسطه لبقي على مقاعد البكالوريوس وتخرج بمعدل مقبول. وأنا أحد المتضررين الذين هضم حقهم، وحالياً أدرس الماجستير في ماليزيا على نفقتي الخاصة بعد أن اقترض أهلي تكاليف الدراسة من البنك وباعوا ما باعوه من أراض وقد كان ترتيبي الثاني على قائمة الابتعاث. كل هذا لأن والده هو نائب رئيس الجامعة، آنذاك، وعضو في مجلس التعليم العالي الذي يقترح ويعين أسماء رؤساء الجامعات الحكومية ويمدد لهم، وعندما راجعت الجامعة بشأن هذا الفساد في عهد رئيس جامعة سابق سألني شو بشتغل أبوك يا ابني؟"

ويقول (و) وهو شاهد عيان على هذه الحادثة: "إنه أحضر استثناءً من نائب الرئيس السابق (م .ر) إلى رئيس الجامعة السابق والموقع من رئيس مجلس أمناء اليرموك السابق دولة (ز. ر) يلتمس فيه غض النظر عن تقدير (ع. ر) في البكالوريوس، وإعتباره حالة استثنائية كونه الوحيد المتقدم للبعثة، إذ أن من شروط الإبتعاث في جامعة اليرموك هو جيد جيداً، ويوجد عندي نسخة من هذا الإستثناء، ولا مانع عندي من إبرازه لأي جهة رسمية".

بدوره، يوضح (ب. ف)، وهو موظف في الجامعة وشاهد على ما حصل، سبب اعتبار (ع. ر) الوحيد المتقدم لهذه البعثة بقوله: "لقد تم التلاعب بأرقام هواتف الطلبة المرشحين في قائمة الابتعاث لكي يتعذر وصول المعلومة إليهم إلا (ع . ر)، سبحان الله هو الوحيد اللي رقمه صحيح ويمكن الاتصال به، وقد تم تأكيد الإتصال بوالده".

وتستذكر (ي. م) أيام الجامعية الماضية، وتقول: "أنا طالبة في اليرموك كنت الأولى طيلة أربع سنوات في البكالوريوس وكان في ابتعاث للطلبة الأوائل للماجستير والدكتوراة، وبس خلصت

رحت أشوف رئيس الجامعة ضليت شهرين وأنا بروح وباجي مشان أقدر أشوفه ما صحلي وبالأخير حكولي إنو رئيس القسم لازم يكتب فيكي كتاب، رئيس قسمي ما رضي وسألته بالحرف الواحد، هل القسم مو بحاجه ابتعاث طلاب أم رئيس القسم مو بحاجة طلاب؟؟ حكالي لا أنا ما بدي أكتب فيكي كتاب، وحرمني منها لأهوائه الشخصية، وبتفاجأ أنه هاي السنة حصل الموضوع مع طالبة كمان، بس الطالبة جابت واسطة من رئيس جامعة سابق وأعطوها الابتعاث؟".

وتروي (ر. ب)، طالبة في قسم صيانة المصادر التراثية، قصتها: "أنا خريجة تقدير ممتاز والأولى على الدفعة في الماجستير وحفيت أديه ورجليه عشان أحصل على منحة دكتوراه لكن عبث، والله خدمت هالجامعة أكبر خدمة، وبحياتي ما قصرت وأنا الأولى على القسم يعني إذا ما جبت واسطة ما بتمشي وحتى في التعينات، وقال بعملولك امتحانات ومقابلات بس عشان يبرروا الإعلان في الجريدة ولا بكون الموضف متعين من قبل ماينزلوا الإعلان".

ونأتي لذكر دور الواسطة في التوظيف، إذ وجهت أسئلتي إلى العديد من الموظفين داخل جامعة اليرموك لإفادتي في هذا الموضوع وأخذ آرائهم الشخصية، ووجدت أن أغلب الموظفين يؤكدون دور الواسطة في التوظيف سواء بسبب القرابة أو معرفة أو مصلحة متبادلة فيما بينهم، إلا أنهم رفضوا ذكر تفاصيل عن أسماء أو حتى أماكن تعيينهم، واكتفوا فقط بتأكيد ذلك من خلال سماع زملائهم يتفاخرون بمنصب ومكانة من كان سبب في تعيينه أو من خلال قصص سمعوا فيها من زملائهم أو من خلال مفاخرة بعض الموظفين بمنصب الواسطة التي كانت سبب بتعيينه أو من خلال تجارب مروا فيها.

ونظراً لصعوبة حصولي على تفاصيل، في هذا الموضوع، لجأت إلى مواقع الكترونية عديدة، لأجد الكثير من الشكاوى والقصص وجدوا في هذه المواقع منبراً لنقل شكوتهم، كما وجدنا الكثير من العناوين تدور حول ملف التعيينات والتجاوزات في جامعة اليرموك، فمثلا نجد في جريدة الوكيل عنوان *"الوكيل يفتح ملف التعيينات في جامعة اليرموك _ أسماء"*؛ حيث تتناول المقال تعيين ثلاثة مدرسين في قسم (الرياضيات) في كلية العلوم دون الإعلان في الصحف المحلية، كما تتضمن المقال تعيين فائض من أعضاء هيئة التدريس في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بوصفها حالات إنسانية، كما نشرت أسماء موظفين إداريين قد تعينوا في أماكن مختلفة في الجامعة، ومن الملاحظ من هذه الأسماء تعيين أكثر من شخص من العائلة نفسها (مستريحي).

وثمة خبر آخر في إحدى الجرائد الإلكترونية يفيد بأنه: "جرى في جامعة اليرموك في الأسابيع الماضية تنقلات وتعيينات وتشكيلات جديدة لبعض العمداء ورؤساء الأقسام بمناسبة تعيين رئيس جديد للجامعة". وعبّر مجموعة من أعضاء هيئة التدريس عن استيائهم وعدم رضاهم من الأسس التي تم إتباعها من قبل رئيس الجامعة، واعتمدت على مبدأ الواسطة والمحسوبية، ونقل المعلومات الخاطئة من خلال نائبه الأكاديمي وخاصة ما حدث بكليتي(...).

وعلمت (...) أنه تم "تعيين عميد لكلية (السياحة)، وهو برتبة أستاذ مشارك، وغير مختص بالسياحة، وتم تجاوز أعضاء هيئة التدريس في الكلية ممن يحملون رتبة الأستاذية، إضافة إلى تجاوز أعضاء هيئة التدريس المختصين في مجال السياحة، كما تم تعيين عميد لكلية (...) بناء على توصية أحد أقربائه المتنفذين في إحدى الوزارات، وأن العميد الجديد عمل في قسم (النقوش) المفرغ من الطلاب منذ سنوات عدة، وتم تجاوز مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في الأقسام

الأخرى ممن هم أقدم رتبة وأكثر خبرة منه. وقام الدكتور عميد (...) الجديد بتعيين شلته وأقربائه في أقسام الكلية متجاوزا أيضا الرتب الأكاديمية والخبرة، كما قام بإعطاء بعض الأقسام لشلته الذين استلموا أكثر من مرة ودون إعطاء أولوية لأعضاء هيئة التدريس الذين لم يستلموا أي قسم لغاية الآن".

وفي عنوان آخر يشير إلى تزايد الإشاعات بأنه تم تعيين ابن مسؤول كبير في جامعة اليرموك بوظيفة إداري في دائرة اللوازم العامة في الجامعة، علما أن معدله مقبول، بينما نجد معلقاً على أحد العناوين المشابهة التي تتصل بالتعيينات، ولقب نفسه قسم (التاريخ) يقول: "لكن ما جرى في قسم (التاريخ) يشير بوضوح إلى أنك اعتمدت الواسطة قبل كل شيء بتعيينك ثلاثة أعضاء تدريس في تخصص تاريخ الأردن علما أن المطلوب اثنين. ثم أنك قمت بتعيين شخص لم تنطبق عليه الشروط في تخصص تاريخ العالم الحديث والمعاصر، وأنت والكل يعلم أن التخصص المطلوب تاريخ أوروبي- أمريكي، وقمت بتعيين شخص يحمل تخصص في تاريخ عمان؟؟ وبالنسبة للشخص الذي قمت بتعيينه زيادة أما نظرت الى القائمة لتعلم أن هناك أشخاص نقاطهم أعلى منه؟ أما تعلم يا رئيس الجامعة بأن من أكلت حقهم يدعون عليك بساعة الإفطار بأن يبتليك الله (...)... واذا كنت تعرف شيئا عن الدين فأنت تعرف بأن دعاء المظلوم لا يرد".

ويذكر معلق آخر يلقب نفسه دكتور من اليرموك: "أنت تعلم... وكل العاملين في جامعة اليرموك... يعرفون حالة الفساد المنتشرة من (...)... ويشترك بها جبن (...) لسير مصالح (....)... أرجو مسائلة مدير شوؤن العاملين.. حول تعيين أحد (...) لم يجد له مكان في كل

الجامعة حتى أخذ بيده أحد العمداء وتم تعين... هذا الشخص يفتقر إلى الكفاءة والأكاديمية والخبرة فقط كونه من (...) تم تعيينه. أين الشفافية يا سيادة الرئيس (...)".

ويقول الدكتور (ب. خ): "لقد تقدمت إلى جامعة اليرموك لشغل وظيفة في وحدة تحليل البيانات، إذ طلبت الجامعة لهذا العمل ماجستير في القياس والتقويم وأنا حاصل على ماجستير ودكتوراة من جامعة اليرموك في نفس التخصص وبمعدل تراكمي 90.2 في الدكتوراه، ولم يتم الاتصال بي نهائياً فلماذا يا رئيس جامعة اليرموك؟ مع شكري وتقديري لك على تكريمك الطلبة الأوائل وكنت أنا من بينهم".

ويؤكد (و. ل)، أحد المعلقين، على ممارسة العديد من الضغوط الخارجية على أحد أقسام الجامعة، فيقول: "أنا من الأشخاص الذين شهدوا على التعيينات بالواسطة حيث أنني عضو هيئة تدريس في جامعة اليرموك. وقد تمت التعيينات بالواسطة والضغوط التي مورست على قسمي وأنا شاهد على هذا الظلم الذي حدث في هذه التعيينات. حيث تم تعيين أحد الأشخاص بالواسطة والمحسوبية لأن هذا الشخص لديه واسطة من الرئاسة. لا نعلم من أي جهة بالرئاسة ولا نريد التشهير. لكن أنا أقولها، وكوني مسؤول أن هذه التعيينات لم تقم على الأسس والمعايير المعتمدة حيث أنه لم تتم مقابلة الأشخاص الذين تم تعيينهم وكوني لا أملك بدي أي شيء لتغيير فأقول لا حول ولا قوة إلا بالله".

من جهتها، تذكر (ح. ح) قصتها لعلها تجد من يسمع شكوتها، فتقول: "الحمدلله على كل اشي لأنو الظلم والظالم اخريتهم ينكشفوا لأنو أنا وحدة من الي كانت الواسطة إلها دور بضياع الوظيفة علي وشكرا لكل واحد فتح هاد الملف وأنا بشهد على الي توظفوا بكلية (الفنون) وعندي الملف كامل

عن طريقة تعينهم ومين الي كان وراهم وكيف تعينوا عن طريق الواسطة والمحسوبية.. بس الحمدلله على كل اشي".

وينقل (م) شهادته بقوله: "يا.. أنا بداوم بالنشاط الرياضي وقدام عيوني صار في تزوير لشخص بخص عميد شؤن الطلبة عشان يتوظف تعال شوف ابن أخوه صار موظف قبل شهر".

ولم تكن كلية (الشريعة) أفضل حالاً مقارنة ببقية الكليات، ويقول هذا (س .ع): "للعلم قد قامت كلية الشريعة بجامعة اليرموك بدورها في هذه المهزلة حتى أنها أخفت بعض الأوراق التي قدمت للتنافس على التعيين في وظيفة: عضو هيئة تدريس في (الفقه والحديث) وغيرها من التخصصات لتمرير أصحاب الواسطة وتعينهم في تلك التخصصات والحمد لله عما قريب سوف تظهر هذه الفضائح أمام مكافحة الفساد لا سيما إدارة شؤون الموظفين والعمادة".

ويؤكد (ي. ف) أن هناك أشخاصاً يعرضون التوظيف في الجامعة مقابل 1000 دينار، للشخص الذي بدوره سيضمن للدافع حصوله على وظيفة في جامعة اليرموك.

ومن القصص التي كان لها صدى واسعاً في الجامعة ووصلت إلى منابر الإعلام، يرويها أحد المعلقين لقب نفسه أكاديمي من الجامعة فيقول: "تحياتي للكل بخصوص التعيينات في كلية التربية الأخيرة، كانت كما يلي تم تعيين الدكتورة (ن) حيث أن طلبها حوله الرئيس للكلية بتاريخ 20 /8، على الرغم من أن تعيينها كان يوم 17 / 8 والقسم رفض تعيينها؛ أي أن التعيين تم قبل الإجراءات المتعارف عليها بقوانين الجامعة، حيث أن القسم بالكلية أعلن عن وظيفة أستاذ مشارك، والتعيين تم على درجة أستاذ مساعد، وهذا أيضا مخالف للأنظمة. كما تم تعيين مدرسين اثنين آخرين بالقسم،

والشروط كانت غير مطابقة عليهم، والقسم بكتابه الموجه إلى العميد رفض المتقدمين لعدم تطابق الشروط. وفي كلية الاقتصاد تم تعيين ابنة نائب الرئيس كمدرسة والقسم أيضاً رفض ذلك".

وعند البحث في تفاصيل هذه القصة من خلال أحد المقربين من عميد الكلية، الذي يؤكد استقالته احتجاجاً على تدخل رئاسة الجامعة في التعيينات داخل القسم، على الرغم من النفي الرسمي من رئاسة الجامعة. وقد أكد لي أحد طلاب الدراسات العليا في كلية التربية (ع) بأن "القسم يتلاعب في الشروط أو حتى ممكن أن يلغوا إعلان التوظيف إذا لم يستطيعوا تعيين من يهمهم أمرهم".

في المقابل، كانت هناك وجهة نظر قد تبدو مغايرة لما سبقتها، إذ يرى بعض الموظفين أن هناك تعيينات تأتي عن طريق الواسطة، لكنها حالات محدودة وليست قاعدة، ونجد من يبررها، وكتب أحد أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك (م. ب) رأيه في مقال منشور بعنوان "التعيينات في جامعة اليرموك... رؤية من الداخل، حيث يعطي الدكتور مبررات منطقية من وجهة نظره لتجاوز شروط التعيينات، وذلك بأن "جامعة اليرموك شأنها شأن أي مؤسسة وطنية يخضع المسئولين فيها لضغوطات اجتماعية مختلفة ومتنوعة؛ وهي جزء من المجتمع وليست جزيرة معزولة عنه، وبالتالي تستجيب أحياناً لبعض الضغوطات وفق إمكانياتها، والاستجابة للضغوط المعقولة والمنطقية نقطة قوة وليست نقطة ضعف تسجل للقائمين على الجامعة وتحسب لهم وليس عليهم، ويقيني أن مسؤول أي مؤسسة عامة في بلدنا يتعرض لضغوط وإشاعات ولا سيما من بعض أصحاب الأجندة الشخصية الذين يحاولون الاصطياد في الماء العكر، تجعله بحاجة إلى مستشار صحفي وناطق إعلامي وجيش من الكتاب وخبراء العلاقات العامة حتى يبرئ ساحته من سيل

الاتهامات والانتقادات، ولكن هيهات أن ينال أصحاب الأجندة الشخصية من إنجازات ومواقف ومآثر رموز هذا الوطن وقادته، والقافلة تسير!...".

ويذكر فيها هذا الدكتور مثالاً يدعم فكرته السابقة، ويقدم رؤيته بوصفه شاهد عيان على التعيينات التي جرت في الجامعة بشكل عام، وقسم (العلوم السياسية) بشكل خاص، ويلخص ملاحظاته في هذا الموضوع، فيقول مدافعاً عن التعيينات التي جرت في قسمه؛ على الرغم من ارتكاب مخالفات وتجاوزات عدة في شروط إعلان التوظيف، ومنها تعيين اثنين من أعضاء الهيئة التدريسية ممن تجاوزوا 55 عاماً على الرغم أنه ومن ضمن الشروط بأن لا يتجاوز العمر 40، وقد ألغيت هذه التعيينات، وأعيد تشكيل لجنة وتم إعادة تطبيق المعايير واحتساب العلامات، وأعيدت الكشوف إلى مجلس العمداء للنظر فيها، وللمرة الثانية حصلت تجاوزات عديدة، فعمد الرئيس إلى تشكيل لجنة من خارج القسم وأعضائها كافةً هم من مجلس العمداء، وعلى أثر ذلك تم تعيين 4 من المتقدمين ممن ثبت لدى مجلس العمداء أنهم الأولى بالتعيين، وفقاً للمعايير المعتمدة على الرغم من مخالفاتهم أيضاً للشروط، حيث "أثيرت علامات استفهام حول تعيين اثنين من المتقدمين أحدهما معدله في الثانوية العامة أقل من 65 وكان رأي مجلس العمداء أنه حاصل على شهاداته من أعرق الجامعات الأمريكية، ولديه خبرة في التدريس في الجامعات تزيد عن عشر سنوات أما معدل الثانوية العامة فهو مؤشر، وليس معياراً نهائياً للمفاضلة ولا سيما أن الذين أنهوا دراسة الثانوية العامة قبل فترة طويلة كانت معدلات الطلبة في الثانوية العامة أقل بكثير من المعدلات الحالية، وأذكر هنا على سبيل المثال أنه في عام 1984 كان الأول على المملكة في الثانوية العامة – الفرع الأدبي معدله العام 89، أما بخصوص المرشح الآخر فهو خريج جامعة اليرموك في مرحلة

البكالوريوس بتقدير جيد جداً وخريج الجامعة الأردنية في مرحلة الماجستير بتقدير جيد جداً وحاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة Monster في ألمانيا، وهي واحدة من أفضل 100 جامعة على مستوى العالم ويتقن اللغات الإنجليزية والألمانية وكان قبل تعيينه في جامع اليرموك يعمل محللاً سياسياً في السفارة الأمريكية في عمان وبراتب يفوق الراتب الذي عين به في جامعة اليرموك".

لكن هل يعقل أنه لا يوجد أعضاء هيئة تدريس تنطبق عليهم كامل الشروط؟ وهل هي مقصودة؟ ولماذا يتم تبرير التجاوزات وإعطائها غطاء شرعياً لبعض الأشخاص دون غيرهم؟.

ولعل ما حدث مع (ن) يقدّم صورة أوضح عن إمكانية تلاعب ببعض شروط إعلانات التوظيف حيث: "قدمت طلب توظيف وأكد لي الموظف أنه ما في داعي أخسر أوراق مصدقة مدفوع عليها مصاري ياما علشان تنكب بزبالة كل الوظايف، ابتتعبى قبل ما ينشر الإعلان وكلها امفصلة تفصيل على اللي بدهم إياهم ولا شرط مشرفة السكن تكون دارسة انجليزي يا جماعة فهموني والمصيبة تقدير جيد جداً أي دكاترة وتقديرهم جيد مشرفة جيد جدا!".

ويعلق (ج. ك) على انتشار الفساد والمحسوبيات في إدارات الجامعة كافةً، فيقول: "قام رئيس الجامعة السابق بجلب معلمة متقاعدة من خارج الجامعة عمرها أكثر من 60 عاماً وأخذت الدكتوراه من جامعة اليرموك قبل مدة وجيزة، وعينها في الجامعة بطريقة غير قانونية وهي ذات تخصص فائض جداً (تربية)، وبعد شهرين قام بتعيينها مديرة للمركز برتبة عميد متجاوزاً كل الأعراف والقيم الأكاديمية في التعيين في المرة الأولى والثانية، ومتجاهلاً حق عشرات من دكتورات الجامعة من مختلف الرتب الأكاديمية علما بأن هذه المعينة هي شقيقة رئيس مجلس أمناء سابق كان في غاية

التشدد مدة من الزمن بالنسبة لتعيين من هم فوق سن 36 عام، كما قام الرئيس بتعيين زوجته في مجلس المركز وهي ليس لها علاقة بالمركز ولا تفهم في البحوث والدراسات وبالتالي توزع المركز بين زوجة رئيس الجامعة وشقيقة رئيس مجلس الأمناء".

وتوجد على صفحات الانترنت مئات القصص، التي تروي التجاوزات والإخلال بالشروط في أثناء التعيين، ولم يسكت المتضررون عن حقهم، أاذكر منها ما قاله (ب): "من المفارقات العجيبة أن أحد زملائنا الذين نحترمهم ونقدر علمهم قد تقدم لجامعة اليرموك بناء على الإعلان الرسمي لوظائف أعضاء هيئة التدريس الشاغرة في قسم (س) وعندما سأل عن نتيجة التنافس قالت له سكرتير العميد لا يحق لك أن تعرف شيء ــ كأنها جامعة خاصة له ولأمثاله ولأبناء طينته. إلا أن زميلنا العزيز أجبرها على إظهار ترتيبه فتبين أن القسم المحترم قد قابل أربعة واختار اثنان منهم هكذا جزافاً وأن زميلنا المحترم قد وضع اسمه في آخر الترتيب رغم أنه نشر ثلاثة أبحاث محكمة أصيلة، إضافة إلى تفوقه الأكاديمي والأهم من ذلك أنه لا يدخل في هذا التنافس لأنه في الأصل داخل في تنافس آخر (الحالات الإنسانية) فيجب أن يكون المقدم على جميع هؤلاء، وبالفعل قدر الله له أن يعين جبراً عن العميد وحاشيته عندما سنحت له الفرصة بالدخول إلى رئيس الجامعة السابق الذي نظر في أمره فرأى أنه يستحق أن يعين، ونظراً للبلبلة التي حصلت حول العميد وحاشيته أوقفت التعيينات في القسم فلم يعين سواه".

ويكثر القيل والقال حول تعيينات رؤساء الجامعات وتنقلاتهم، فهناك من يشير إلى استبعاد أحد رؤساء الجامعة بسبب رفضه قبول ابن أحد المسؤولين لمقعد جامعي في تخصص الطب البشري، كما تم استبعاد رئيس إحدى الجامعات الأردنية بسبب علاقاته المتوترة مع مدير التعليم العالي الذي

كان نائبه في رئاسة سابقة لجامعة أخرى، فقد عمل بكل الوسائل لإقصائه، خاصة بعد تبني رئيس الجامعة سياسات بإلغاء تعليمات اتحاد الطلبة القديمة.

وبما يخص المنح والقروض، يقول أبو علي معلقاً على خبر نشر أسماء المستفيدين من المنح والقروض: "حصل ابني على معدل 74 علمي ويدرس في جامعة اليرموك علوم أرض، وهو من أبناء البادية الشمالية الشرقية، وحاولت في البداية أن أنقله إلى جامعة آل البيت، إلا إن الجواب كان أن النقل بعد عام من الدراسة، ولم يحصل على منحة أو قرض جامعي ولم يحصل أيضاً على مكرمة ملكية سامية علما بأنني متقاعد عسكري لماذا وأين العدالة؟ أليس هذا هو الفساد والواسطة والمحسوبية ؟ لو كان من أبناء الذوات أو له واسطة هل سيكون هذا حاله، حسبي الله ونعم الوكيل على من وراء هذا الموضوع".

وفي تعليق آخر على الخبر نفسه يحمل اسم "المظلوم" يقول: "والله العظيم أن كثيراً جدا من الأسماء تم وضعها بواسطة وبظلم وإجحاف، وأقسم بالله أعرف كثيرا جدا من تلك الأسماء يملكون عقارات وأراضي وبيوت وأموال لا تأكلها النيران وعندهم مكرمات عدة إلى متى الظلم بكل شي بالتعليم العالي وغيره. لا نفهم لذلك أعتقد أن الواسطة دخلت بشكل كبير فيجب أن يرجع كل من قدم ويقدم امتحان تنافسي ومعايير عادلة لأن الكثير من الأسماء طلعت أوراق من جمعيات خيرية بالواسطة، وأقسم بالله العظيم أحد الأسماء عند أبوه شركه تلفزيونات وكاتبين دخله 500 دينار. أليس عيب هذا الكلام؟ واضح أن العنصرية والقرابة داخلة بكل شي بهالبلد وبس هذا إلي حبيت أقوله".

وفي تعليق ثانٍ يقول صاحبه: "أرجو العلم يا معالي الوزير بأن لي ثلاثة أبناء في الجامعة اثنين في جامعة اليرموك وآخر في جامعة فيلادلفيا وتنطبق عليهم جميع الشروط والنقاط، وقد قاموا بتقديم اعتراض للجامعة، ولكن للأسف لم تظهر أسماؤهم علما بآن هناك بعض الطلاب لا تتوفر فيهم الشروط المتوفرة في أبنائي وظهرت أسماؤهم مما يعني بأن الواسطة كان لها دور كبير في هذه المنح، وإن شاء الله ربنا هو العادل فقط وحسبنا الله ونعم الوكيل والظلم ظلمات يوم القيامة وسوف تسأل عن ذلك يوم القيامة، فوالله عندما يحين موعد الرسوم في كل فصل أعاني الأمرين في سبيل توفيرها بينما البعض الآخر يكمل جميع دراسته الجامعية بكل أريحية لأن له واسطة ويحصل على منحه طوال فترة دراسته الجامعة".

ويقول (ن) مستغرباً: "معقول أن الطلبات التي قمت بتقديمها أنا وأشقائي الاثنين قد وصلت من الجامعة إلى وزارة التعليم العالي، فوالله إنني أشك في وصولها لأن هناك بعض الموظفين للأسف يتلاعبون في الطلبات ويخفون المقبول منها ووضع طلبات المقربين لديهم والدليل على ذلك حصول بعض الطلاب التي لا تنطبق عليهم الشروط ورفض بعض الطلاب التي تنطبق عليهم الشروط بنسبة ١٠٠٪، فأنا طالب في الجامعة ولي زملاء في نفس الجامعة وحصلوا على منح ولم يقوموا بتقديم معلومات جديدة سوى رقمهم الجامعي فقط والاسم، وأخبروني بأنهم مدعومين بواسطات، فإلى متى يا معالي الوزير سوف تبقى الواسطة هي الأساس في الحصول على المنح الجامعية، فيا ليت يتم إعطاء كل ذي حق حقه بدون ظلم، فنحن الطلاب نعرف بعض جيدا وزملاء ونعرف مدى تغلغل الواسطة في الجامعة، فنرجو من هؤلاء الموظفين أن يتقوا الله في عملهم وليعلموا وليعلموا بأن إرضائهم لواسطتهم ظلموا في المقابل شخص ليس له واسطة ويظن أن هناك

عدل؟ ونتمنى من رئيس الجامعة أن يجري تنقلات داخلية على بعض هؤلاء الذي أصبح أبناء عشيرتهم يحصلون على مال يريدون سواء في التخصص الذي يريدونه أو في الحصول على المنح وغيرها من التسهيلات".

بدروها، تقول (س) في تعليق على الخبر نفسه: "أنا طلعي قرض بس ما بدي القرض لأني مش محتاجة ولازم ناس ثانية تستفيد منه غيري من المحتاجين".

ويروي ولي أمر طالب متفوق، الأول في قسمه بكلية الفنون (س. ن. ش)، بأنه رغم انطباق شروط القروض على ابنه، غير أنه استدان مبلغاً من المال ليَفي قسطه الجامعي.

وفي تأكيد آخر تقول (ف. ن): "أنا حابه أحكي لكل إلي قال إنو في واسطات أنا معكم لأنو امبارح حكيت مع موظف في جامعة وقلي إذا ما عندك واسطة لا تتأملي كثير لأنهم أخرو النتائج المنح وهاد بعني أنهم راح يغيرو الأسماء بالواسطات هاد حكي الموظف بالحرف بس الله كبير والحمد لله كنت من المستفيدين من المنحة صندوق دعم الطالب".

هذا كان جزءاً بسيطاً من مئات القصص المتعلقة بالواسطة فيما يخص توزيع المنح والقروض، وفي السياق نفسه، أذكر زميلة لي اضطرت لتأجيل أكثر من فصل لعجزها عن دفع الرسوم الجامعية، وكانت تشتكي بأنها تعرف بنتاً من قريتها يملك أبوها محلات وأراض وحصلت على منحة تغطي دراستها كاملة.

وعند التدقيق بأسماء الطلاب المنشورة المستفيدين من المنح والقروض، وأسماء المستفيدين من المكرمات المختلفة، نجد معدلاتهم تتركز تقريبا في الستينات والسبعينات ويدرسون تخصصات تحتاج معدلاً عالياً مثل الهندسة والطب.

ولدى مراجعة موظف القبول والتسجيل للحصول على بيانات توضح نسب الطلاب المقبولين لبرنامج العادي والموازي والحصول على كشوف القبول للجامعة، تم رفض الطلب على الرغم من الحصول على كتاب من قسم الأنثربولوجيا لتسهيل المهمات داخل الجامعة وإعطاء ما يلزم لإتمام هذا البحث. وعند الإصرار للحصول على هذه البيانات رد هذا الموظف: "أنا ما دخلني روحي جيبي موافقة خطية من مدير القبول والتسجيل"، وعلى الرغم من استحصال هذه الموافقة إلا أن رد الموظف كان كالآتي: "بدك نصيحتي حتى لو أعطيتك المعلومات يلي طلبتها ما رح تكون نسب حقيقة وفهمك كفاية".

ومن خلال مقابلتي مع (ك) قال إن صديقه يدرس الطب البشري، في إحدى الجامعات الأردنية، رغم أن معدله في الثانوية العامة 82. ويروي (س. ر)، وهو طالب في قسم اللغة الانجليزية/ سنة ثالثة، قصته بأنه حصل على معدل (4،63) وكانت له واسطة في الديوان الملكي فأمّن له مقعد يدرس على حساب الديوان، لكن بعد عزله من منصبه رجع على النظام الموازي، ويتابع "أنا معدلي بالجامعة مقبول وفي عندي واسطة رح تجبلي بعثة ماجستير، مشان هيك وبتنسيق مع واسطتي بالجامعة والتعليم العالي حولت على جامعة حكومية أخرى وانحسب 118 ساعة وتصفر لي معدلي ورح أتخرج بمعدل جيد جداً مع إني ما بداوم غير بالمناسبات".

كانت هذه بعض النماذج لروابط غير حداثية عبّرت عن نفسها داخل أسوار جامعة اليرموك وسيطرت عليها العشائرية والمناطقية والجندرية.

ملاحظة: تم تغيير أسماء الطلاب واستبدالها برموز، وكذلك بالنسبة لكلياتهم بناء على طلب أغلب الطلاب.

الفصل الرابع

التحليل

تمهيد

تعد الجامعات مكونا أساسيا من مكونات بناء الدولة الحديثة القائمة على الفكر المتطور، و فرض تتطور المجتمعات على الجامعة أن تلعب أدوار غير تقليدية تتجاوز الوظائف التعليمية ، وتتجلى معالم مفهوم الجامعة من المنظور الحديث بفعل تأثر انتشار المنهج العملي في التعليم الجامعي في أميركا مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وينطوي التعليم الجامعي على أبعاد كبيرة وخطيرة في آن واحد ، وذلك بسبب ارتباط العملية التعليمية بعدة أبعاد منها اجتماعية واقتصادية وثقافية ، بالإضافة إلى كونه عملية مستمرة ليست مرتبطة بزمان ومكان وجيل معين ، ومن هنا يأتي إدراك الواقع التعليمي فهو ليس مقصورا على جهة محددة إنما هو واجب يخص كل من يهتم بمستقبل الوطن وتنميته ، فالتعليم الجامعي يحرك عملية التنمية باعتبار الجامعة من ارفع المؤسسات التي تناط لها مهمة توفير ما يحتاجه المجتمع وعمليات التنمية فيه من متخصصين وبمختلف المجالات ، كما إنها المراكز الأساسية للبحوث العلمية والتطبيقية التي يدونها يصعب أحداث أي تقدم اقتصادي أو اجتماعي حقيقي أو ثقافي بل والأبعد من ذلك فهي تزود صناع القرار بالخبرات والمهارات .

فالجامعة مؤسسة اجتماعية هدفها بالدرجة الاولى خدمة المجتمع باعتبارها مؤسسة تؤثر فيه من خلال ما تقوم به من وظائف ومهمات ، كما إنها تتأثر بما يحيط بها من مناخات تفوضها أوضاع المجتمع وحركته . هذه الصلة الوثيقة بين الجامعة والمجتمع تفرض على الجامعة ان تحدث دائما في بنيتها ووظائفها وبرامجها وبحوثها تغيرات تتناسب مع التغيرات التي تحدث في المجتمع والمحيط به ،فهي أكثر قدرة على تحقيق تلك الوظائف والاستجابة لمطالب المجتمع ، ومن هذه

العلاقة تفرض على التعليم الجامعي أن يكون وثيق الصلة بحياة المجتمع ومشكلاتهم وحاجاتهم وأمالهم بحيث يصبح الهدف الأول للتعليم الجامعي تطوير المجتمع

ولكن لا يمكن أن تؤدي الجامعة دورها في التغيير الاجتماعي في المجتمع من دون تحقيق تفاعل بين الطالب من ناحية والبيئة الاجتماعية من ناحية أخرى ، حيث يعد طلبة الجامعات من أكثر الفئات الاجتماعية تعبيرا عن مضامين واتجاهات التحولات الاجتماعية والسياسية التي تشهدها المجتمعات البشرية ، وهم الأكثر جرأة على اختبار طبيعة ومضامين التحولات الاجتماعية والسياسية واتجاهاتها، لذا يسهم فهم تحولات المجتمعات الطلابية من خلال سلوكها اليومي وقيمها في فهم تحولات المجتمعات الكبيرة التي جاءوا منها أو ينتمون إليها.

من هنا جاءت هذه الدراسة التي عكست معظم سلوكيات الفاعلين الاجتماعين في الجامعة ، التي تعتبر مؤسسة بيروقراطية وذلك حسب نموذج المثالي لماكس فيبر الذي يعتمد على تنظيم المكاتب الذي يتبع مبدأ الهيكلة المكتبية ، فيركز فيبر على العقلانية والانضباط وقيم السلطة والكفاءة والاهتمام بالوقت والعلاقات الرسمية ، مع وجود نظام صارم من القواعد والإجراءات مثل الانجاز والدقة في الاداء ، والجدارة في التعيين والترقية ، والتخصص الوظيفي والانضباط في العمل ، وخضوع المرؤوسين لسلطة الرؤساء ، وتقديم المصلحة العامة للعمل على المصلحة الشخصية للافراد .

وعند محاكاة هذه القيم على جامعة اليرموك، مثلا نجد أنها تتكون من عدد من المكاتب والهيئات الإدارية؛ كالكليات وعمادة شؤون الطلبة وعمادة البحث العلمي والدراسات العليا وغيرها، كما تشمل الهيئة الادارية في الجامعة على الدوائر التالية : رئاسة الجامعة و العلاقات العامة و

شؤون العاملين ، والقبول والتسجيل ، والمالية واللوازم و والمكتبة والخدمات العامة والصيانة والتشغيل والتدريب و الامن الجامعي والدائرة الهندسية والتنمية والتخطيط والرقابة الادارية والمالية والشؤون القانونية وامانة سر المجالس ولكل منها وظيفة محددة ومتكاملة مع بقية الهيئات، وتنظم شؤونها من خلال مجموعة من القوانين والتشريعات الداخلية منها والخارجية المتعلقة بوزارة التربية والتعليم ، كما يطبق مبدأ مناطق الصلاحيات الثابتة والرسمية والتي تحددها الانظمة الادارية ، بحيث توزع النشاطات اللازمة لاغراض الهيكل البيروقراطي على شكل واجبات ، فنجد مثلا أن الدائرة المالية مهتمة بإدارة أموال الجامعة بما في ذلك قبضها وصرفها طبقا لمجموعة من القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاها وتطوير وتنفيذ السياسات والاجراءات والبرامج التي تتعلق بكافة الاعمال المالية بالاضافة إلى إتخاذ كافة الاجراءات والاحتياطات ووسائل الرقابة الكافية لحماية أموال الجامعة .

ونستدل مما سبق خضوع جامعة اليرموك لنظام الهيكلة المكتبية ولتنظيم الاداري محدد يخضع لمجموعة من القوانين والتشريعات ، كما تعتمد الإدارة على ملفات ومستندات ورقية والكترونية . وأما الجانب الاخر الذي يركز عليه فيبر كالعقلانية وغيرها التي ذكرت سابقا ، فقد أظهرت هذه الدراسة ومن خلال العمل الميداني حول بعض السلوكيات والتصورات حول مفهوم الجامعة من هنا انطلقت هذه الدراسة لإجابة عن تساؤل حول الجامعة بصفتها مؤسسة وطنية وفضاء حداثي هل ينتج روابط حداثية تسهم في تطوير المجتمع الأردني أم أنها فضاء يعيد لاعادة انتاج الروابط الأولية والتقليدية .

التحليل

حاولت الدراسة استعراض بعض السلوكيات من واقع البيئة الجامعة من خلال العمل الميداني، نبدأها بالعلاقات المتبادلة بين طلاب الجامعة ، فيلاحظ الفصل نوعا ما وإن لم يكن اجباريا بين الطلاب والطالبات سواء في المحاضرات أو خارجها ، وانعكست نظرة المجتمع المحلية التي لا تستحب الاختلاط بشكل عام على الجامعة ، وذلك من خلال تخوف بعض الطلاب والطالبات من التعامل بشكل طبيعي مع بعضهم ، و من دون التفكير بنظرة بقية الطلاب أو الخوف من رؤية أحد أقاربهم وحتى إن كان في حدود الحاجة والمساعدة في الدراسة ، أو حتى الخوف الطلاب من بعض وذلك من خلال ردود بعض الطلبة " بخاف يفكرني معجبة فيه" أو " بنات الجامعة عقولهم صغيرة " . وأما فيما يختص بعلاقة بين جندر الدكتور والطالب فاصبحت من البديهيات عند الطلاب؛ أن الطالبات يفضلون تسجيل المواد عند الدكاترة الرجال والعكس صحيح أيضا. وهنا الباحث يتناول قضية علاقات بين الطلاب من مبدأ أن الانسان في المرحلة الجامعية يتوجب أن يكون مدركاً لمسؤوليته في التعامل مع الطرف الآخر بالطريقة التي يراها مناسبة له، خاصة أن الجامعة تتيح فرصة للتلاقي بين نصفي المجتمع، وليس بالضرورة أن يكون هذا سببا للمشاكل . فالجامعة ليست مؤسسة أكاديمية فقط بل اجتماعية وتحتاج الى أن يتشارك أفرادها مع بعضهم البعض لتقديم الدعم والفائدة المتبادلة .

ولعل ما يساهم في تعميق الفجوة ما بين الطلاب والطالبات التنشئة الاجتماعية التي تساهم في تكوين وتكريس النظرة النمطية تجاه بعضهم البعض. فالطالب الذي يعيش في هذا الفصل بين

الجنسين منذ صغره حتى مرحلة الثانوية، ولم يربى على الزمالة والتعامل مع الاخر بالضرورة سوف يعيش بحالة أقرب إلى الصدمة عند دخوله إلى الجامعة.

كما أظهر العمل الميداني أن معظم علاقات الصداقة في الجامعة عادة ما ينتمون إلى نفس العشيرة أو القرية أو حتى الاقليم ، فأغلب المقابلات الجماعية مع الطلاب وخاصة في معظم الكليات ما عدا الكلية الهندسة (الحجاوي) وكلية الاعلام والاقتصاد التي كان فيها الوضع أقل حدة عن بقية الكليات ، أظهرت نوعا من التقسيم بين أردني وفلسطيني من جهة وبين شمالي وجنوبي ليصل حتى تقسيم بين العشائر ، وهذا التقسيم يجعل الاخر وكأنه غريب ويتجلى ذلك بتصورات حول مفهوم الذات والاخر عند استخدام "إحنا " و "هم" في الخطاب الطلابي. وينتقل التصور حول الذات من المجتمع (العشائري والجهوي والمناطقي) إلى البيئة الجامعية أي النزعة العشائرية، حيث تبدو العشائرية مضمونا يوفر هوية شخصية وجماعية للفاعلين الاجتماعين وهي القائمة على اعتبارات اجتماعية وثقافية وسياسية ، ويبرز التصور حول الذات العشائرية باعتبار الرابط العشائري هوية شخصية إلى كونه مصدر الولاء للوطن، واكثر ما يدل على اهتمام الطلبة بالتصور حول مفهوم الذات هو انشغال أغلب الفاعلين الاجتماعين في الجامعة بالسؤال عن أسماء العائلات فكثيرا ما نسمع جملة "من أي عيلة ؟ أو من وين أنت" متناسين الاسم الاول كأنه نكرة . بالاضافة إلى تشدد الفاعلين الاجتماعين على المناداة بأسماء العشائر والتي تتضمن إبراز قوة وهيبة العشيرة.

وفي صورة مغايرة تماما يقوم التصور حول الذات الذي يحاول بكافة الاشكال نفي العشائر الاخرى أو الهويات الفرعية ، بدءاً من الهويات الجهوية الأخرى التي تعامل الهوية العشائرية بالمثل (الهوية الجهوية الفلسطينية، مقابل الهوية العشائرية الأردنية)، مرورا بالهويات المناطقية والجهوية

(الهوية العشائرية مقابل الهويات الجهوية الفرعية المحلية: شمال، وسط، جنوب)، وصولا إلى الهويات العشائرية الفرعية الكبيرة كعشيرة مقابل عشيرة. وهنا نجد تجزئة المجزأ لنصل إلى هذه التراتبية في مضمون الهوية يحددها التصور حول الآخرين، والقائم على النفي المتعدد، واستمرار متوالية الانقسام والتجزئة التي تعود إلى طبيعة تكوين الجماعات المرجعية الأولية في الأصل، وضعف النسق الثقافي السياسي حول مفاهيم الوطن والمواطنة والدولة.

وتعتبر البيئة الجامعية واحدة من أكثر البيئات الاجتماعية التي يبرز فيها التعبير حول الذات وحول الاخر، فمن خلال حضور الجماعات المرجعية الأولية، لا يكتفي الطلبة بنقل تناقضات المجتمعات التي جاءوا منها وتعبيراتها المتعددة حول مضامين الهوية الاجتماعية والسياسية، بل يتم تضخيم هذه التناقضات والتعبير عنها بوضوح أكثر، وهذا يدل على استمرار تنامي العصبة القبيلية عند أغلب الطلاب والتي ما زالت متأصلة في المجتمع الاردني، وقد أكد الحوراني (2012) في دراسته عن العشيرة بأن الولاء العشائري ما زال قويا وأن العشيرة تمثل رأس مال اجتماعي بحيث تحقق للفرد مكاسب متعددة اقتصادية والاجتماعية ، وأيضا سياسية، وهذا يعني بالضرورة أيضا إعادة نمط العشيرة كنزعة سياسية واجتماعية داخل أسوار الجامعة وذلك بتحقيق المكاسب للأغلب الفاعلين الاجتماعين مثل زيادة في العلامات أو في التوظيف في الجامعة أو الابتعاث وغيرها من المكاسب.

وهنا يبرز خللا في بناء تصور حول الذات العشائرية يبدو في (الولاء للعشيرة هو الولاء للوطن)، ولا تعارض بين قيم العشيرة ومصلحة الوطن ، وهذا مؤشر خطير يدل على خلل في مفهوم الهوية والمواطنة ، حيث يعتبر الطالب هنا عشيرته بمثابة وطنه حيث تعطي العشيرة هوية

للشخص وتعتبر مصدر الاعتزاز والافتخار وتحقق له العديد من المكاسب المادية والمعنوية مما يدل على وجود خلل حول حقيقة مفهومي العشيرة والدولة ، فأخذت العشيرة أدوار الدولة وهنا موطن الخلل . فازدادت النزعة في تصنيف الفاعلين الاجتماعين من طلبة وهيئة التدريسية والاداريين بشكل حاد على خلفيات عشائريةو مناطقية والجهوية ، والتي ساهمت بزيادة الاختلاف فيما بينهم مما ولد تصارع وتناحر.

وقد يكون هذا سببا لازدياد ظاهرة العنف وخاصة العنف الطلابي ،والتي باتت ظاهرة تشكل خطرا يهدد العملية التعليمية والمجتمع بأكمله ، فلأن التضامن الاجتماعي يعتبر من أهم مظاهر العصبية القبلية ، ويتجسد هذا التضامن بشكل واضح عندما تسيطر أسماء لبعض المناطق والشوارع وحتى الكليات إما بأسماء المحافظات مثل كلية التربية التي تعرف بالمفرق أو حتى بأسماء قرى كمنطقة أهل الرمثا أو الصريح أو بأسماء عشائر كعشيرة العمري ، بالإضافة إلى مناداة الطلاب بأسماء عائلاتهم وعشائرهم ، فنلاحظ هنا أنه عندما يكون الفرد جزءا من مجموعة متماسكة يستجيب بعنف إذا وجهت نحوه إهانة من فرد لا ينتمي إلى المجموعة نفسها لان الذي ينتمي لعصبة ما يتصرف بطريقة مهذبة عندما يكون وحده ولكنه يتصرف بعنف مبالغ فيه إذا استثاره غريب استثارة بسيطة بوجود جماعته ، وهذا يفسر سبب حدوث معارك طلابية بسبب ولاعة دخان أو بسبب نظرة لا تعجب طالب ، فتعتبر تلك بالنسبة له أكبر إهانة ليس لشخصه فقط بل لافراد عشيرته كاملة وحتى الافراد اللذين لا ينتمون للجامعة ، فيطلب الفزعة من أبناء عشيرته ويلبى بسرعة البرق ، باعتبار هذا الطالب لا يمثل شخصه بل يمثل شخصية اعتبارية تتمثل بالعشيرة ، وأي إهانة له تعتبر إهانة لكل أفراد عشيرته.

وتبرز العشائرية في الجامعة من خلال الأندية الطلابية والتي تسيطر عليها بشكل عام تكتلات ذات خلفية عنصرية ، ويلاحظ حصر نشاطات النادي بنشاطات الكتلة المسيطرة على النادي، بالإضافة إلى عزوف الطلاب من غير المنتسبين إلى الكتلة الحزبية أو العشائرية المشاركة في أي نشاط أو أو احتفالية للنادي على الرغم من أنهم أعضاء في النادي، بالاضافة إلى وجود العديد من إشارات العنصرية المختلفة مثل الشماغات ذات اللون الابيض والاسود للدلالة على الجنسية الفلسطينة ، بحيث تعتبر إشارة غير ماشرة بأن النادي مخصص فقط للفلسطينية، والعكس صحيح بالنسبة للشماغ الاحمر والذي يعبر عن الاردنية. على الرغم من منع كل ما شأنه إثارة النعرات الطائفية والاقليمية والعنصرية والجهوية ومخالفة أنظمة وتعليمات الجامعة.

ولكن تبرز العشائرية بصورتها الأوضح من خلال التمثيل الطلابي من خلال انتخابات مجالس واتحادات الطلبة والأندية ، بحيث تحفز الانتخابات الطلابية في الجامعات تسيطر النزعة العشائرية في كافة تفاصيل المشاركة الطلابية، تبدأ مظاهر العشائرية بالاجتماعات التحضيرية عند الدعوة إلى اجتماعات تحضيرية على مستوى العشيرة حسب حجم العشيرة وعدد طلبتها في الجامعة أو حسب عشائر منطقة أو مدينة ما، عادة يدعو للاجتماعات طلبة يمثلون لديهم حضور ونشاطات فعالة في أقسامهم ، بالاضافة إلى قدرتهم السيطرة على الاجتماعات الضخمة وإجراء الحوارات ، كما لا تشرح العشيرة غير الذكور من أبناءها وعادة يكونون طلبة متقدمين نسبياً في السن على معظم الطلبة أقرانهم أو من سنوات متقدمة في كلياتهم، ثم تأتي مرحلة التحالفات بين العشائر والمعتمدة على المصلحة متبادلة . كما تتم دعوة الجاهات والوفود التي يتم تحريكها على أسس عشائرية بين الطلبة لتنازل مرشح من عشيرة ما لصالح مرشح آخر أو لكسب تأييد عشيرة لكتلة ما،

كما تدخل أشخاص مؤثرين من خارج الطلبة، وأحيانا من الرموز العشائرية ومن الخريجين الذين كانوا أحيانا يستخدموا الابتزاز والتهديد لبعض الطلبة لدفعهم للتصويت لصالح مرشح ما أو عدم المشاركة في الانتخابات.

فهي تتبع مبدأ آلية الانتخابات البرلمانية المعتمد على العشيرة، فمنذ اعلان موعد الانتخابات البرلمانية تتحرك الأوساط العشائرية لعقد الاجتماعات لاختيار وانتخاب مرشح اجماع للعشيرة سواء بالتزكية أو بالانتخاب الداخلي ، ويتم عقد تحالفات مع العشائر الأخرى في مناطقها لحشد التأييد لمرشحها ، لنجد أن تحرك العشائر اتجاه الانتخابات أسرع من تحرك الأحزاب و السياسيين ، مما يعني وجود رغبة كبيرة لدى العشائر في ايصال أصوات ممثلة لها في البرلمان، من أجل تلبية العديد من احتياجات أبناء تلك العشائر من توفير فرص عمل ومطالب خدمية وتنموية، فمن خلال النائب تستطيع العشيرة تحقيق منافع عديدة وبشكل سريع، لذا نجد المكون العشائري في الحياة السياسية الأردنية ما يزال مكوناً قوياً طوال المراحل التاريخية التي مرت بها التجربة البرلمانية والحياة السياسية في الأردن، وأصبح مجالس نواب عبارة عن تمثيل منابت وأصول ومناطق ومصالح. وهذا المبدأ من المنفعة والمصالح يولد ولاء الفرد الأردني الذي يتدرج في بناء هرمي من ولاءات القرابة؛ تبدأ بالعائلة فالعشيرة، فالقبيلة، فالوطن. وينعكس هذا الولاء في التأييد السياسي للمرشحين بعضوية مجلس النواب في الانتخابات النيابية، حيث تتكتل الأسر المتقاربة أو العشائر في سبيل إنجاح ممثليها في هذه الانتخابات.

وقد أشارت أغلب نتائج الانتخابات الطلابية نفوذ العشائرية بشكل كبير في مقابل التيار الإسلامي الذي تراجع بشكل كبير بعد أن كان في المقدمة في مطلع التسعينيات واحتل أيضا مكان

التيارات السياسية المتعددة التي كانت تسيطر على ساحات الجامعات هذه النتائج على أن القوى الطلابية العشائرية التي شكلت مجالس الاتحادات خلال هذه السنوات آخذة في الانحصار في الصراع والتنافس داخل النزعة العشائرية بعد أن فرغت المشاركة الطلابية من النمطين المهني والسياسي وانسحب الأمر حتى في تراجع التيارات السياسية التي كانت تلاقي دعما رسميا ومحسوبة على الدولة ما جعل الساحة الطلابية محتكرة من قبل النزعة العشائرية التي تدير الصراع على التمثيل، الأمر الذي جعل رئاسة اتحاد الطلبة في بعض الجامعات في عشائر المدينة التي تقع فيها، ويمنع على الطلبة من المناطق الأخرى من الوصول الى رئاسة الاتحاد.

و تشجع قوانين الانتخاب ترسيخ العشائرية في الانتخابات سواء البرلمانية أو الطلابية، فقد لعب نظام الصوت الواحد دوراً بارزاً في تزكية النزعات العشائرية وفي تفتيت الأصوات الانتخابية بحيث لا يتم الإجماع على المرشح صاحب البرنامج السياسي أو الانتخابي القوي بل على المرشح العشائري أو المناطقي.وانه يساهم في تفتيت العملية السياسية وتشتيت المجتمع ،فأصبحت العشيرة تحتل مكان الأحزاب السياسية ومكان الهيئات الخدمية .

وجاء هذا الضعف السياسي لعدة أسباب أهمها الأسرة ، فمن خلال التنشئة الاجتماعية التي زرعت الخوف في قلوب أبنائها ، نتيجة تصوير النظام العمل السياسي بطريقة غير لائقة بحيث أن الفرد أصبح يخاف في المجال السياسي ، وانتقل هذا الخوف إلى الجامعات فقد اشتكى العديد من الطلاب بتدخل الأجهزة الأمنية على الرغم من إغلاق المكاتب التابعة لها بشكل رسمي في الجامعة ، فروى الطلاب العديد من القصص والروايات التي تؤكد التحقيق وفصل الطلبة بسبب نشاطهم الحزبي والسياسي ، على الرغم من توجه العام في المملكة الأردنية الهاشمية لزيادة التنمية

السياسية ، ووصل الخوف الطلاب أيضا من المشاركة في الأندية الطلابية وفي النشاطات اللامنهجية والطوعية ، ويعتبر أغلب الطلاب عمادة شؤون الطلبة فرع من فروع الأجهزة الأمنية.

فلا يخفى على أحد أيضا تدخل الأجهزة الأمنية باستخدامها للنعرات العشائرية والاقليمة لقلب نتيجة الانتخابات لصالح مرشح ما ، على الرغم من وجود القانون المؤقت رقم (42) لسنة 2001 قانون الجامعات الأردنية الرسمية و(تعديلاته)، والتي يتضمن منه المادة الثالثة فقرة (أ) والتي تقر بأن الجامعة تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ، بالاضافة إلى الفقرة (ب) من ذات المادة والتي تنص على أن " الجامعة مؤسسة أكاديمية مستقلة تعمل على تحقيق أهداف التعليم العالي والبحث العلمي" . حيث يعتبر هذا خروج على تقليد "حرمة الجامعة" والذي يتبع في أغلب جامعات العالم، حيث لا يسمح للجهات الأمنية وغيرها من مؤسسات الدولة غير الجامعية بالتدخل في الشئون الجامعية إلا بإذن من الجامعة وإن كان بطريقة غير مباشرة. فأصبحت الساحات الجامعة خالية من العمل السياسي التقليدي والأيديولوجي ولم يتم ملء الفراغ بعمل طلابي مهني أو سياسي شرعي قائم على التعدد.

وقد ساهم نظام القبول الموحد للجامعات في تعزيز إفراز هذا الشكل من التركيبة الطلابية ، فساهم دخول أعداد كبيرة من الطلبة في مختلف الكليات وهم غير مؤهلين ليكونوا طلبة جامعيين من حيث المعدل ، حيث أن القبول وخصوصاً في الكليات الإنسانية والتي تخضع لنظرة دونية بحيث يعتبرها البعض أقل أهمية من الكليات العلمية يعتمد على المكرمات المختلفة مثل مكرمة الجيش وأبناء العاملين والاقل حظا وغيرها . كما يغيب النسب الرسمية التي تشير إلى النسبة الحقيقة التي تمثل مقاعد التنافس أو المكرمة في الجامعة ، وقد تم رفض الموظف وبطريقة غير مباشرة لاعطاء

الباحث نسب تفيده في إكمال هذه الدراسة ، على رغم من حصول الباحث على كتب تسهيل مهمة من القسم وبالاضافة إلى موافقة خطية من مدير القبول والتسجيل لتسهيل تلك المهمة ، إلا أن الموظف قد رفض بطريقة غير مباشرة واعتبارها معلومات سرية فكان رده " يا بنتي حتى لو اعطيتك النسب ما رح تكون مزبوطة " .

لذا كانت تصريحات الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة "ذبحتونا" السبيل في محاولة الحصول على النسب ، والذي أكد أن نسبة الاستثناءات ليست 15% كما صرح معالي وزير التربية والتعليم ، وإنما تتجاوز ال38%، فيما لا تتجاوز نسبة التنافس حاجز ال60%، وإذا ما أضفنا طلبة الموازي والدولي فإن نسبة الاستثناءات تقفز ل70%–85% حسب الجامعة والتخصص (موقع سواليف الالكتروني، 2014)، وعلى أساس هذه النسب نلاحظ أن حوالي(30%) من الطلاب الجامعات الاردنية فقط يدخلون الجامعة عن الكفاءة مما يعني أن مقعد التنافس أصبح هو استثناء . وهذا ينافي مبدأ المساواة بين الأردنيين على الرغم من تأكيد الدستور الاردني على أن "الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات، وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين" ، كما تؤكد فلسفة التعليم في الأردن أيضا على أن الشعب الأردني وحدةً متكاملةً ولا مكان فيه للتعصب العنصري أو الإقليمي أو الطائفي أو العشائري أو العائلي. وأن الأردنيين متساوون في الحقوق والواجبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويتفاضلون بمدى عطائهم لمجتمعهم وانتمائهم له ، و تعتبر هذه القضية من أهم القضايا الجامعية الأساسية ، فهي لا تؤثر على شكل البنية التعليم الجامعي بل تؤثر وبشكل سلبي على واقع المجتمع واستقراره وتوازنه وبالتالي على قدرته على التطور والنمو.

العشائرية الطلابية أحد الأمثلة على تشوه الدور الاجتماعي للعشيرة وضعف بنية الجامعات وتراجع استقلاليتها، وتنقل جانبا من أزمة العلاقة بين الدولة والمجتمع، ولا تتوقف النتائج الكارثية لهذه الظاهرة في توليد ظواهر أخرى وهي العنف الطلابي الذي يعصف بالجامعات، ويقول الدكتور عبدالخالق ختاتنة (2013) أستاذ علم الاجتماع: " ان للعنف الطلابي خصوصية تميزه عن غيره من المشكلات الأخرى، بسبب خصوصية المرحلة العمرية التي تتسم بالنشاط والحركة، وارتباطه في مؤسسات تعليمية يفترض أنها تؤثر إيجابا على المدركات العقل والوعي وتصقل الطلبة ثقافيا ومعرفيا تفتح أمامهم آفاق المعرفة والتطلع نحو المستقبل، وتقلص لديهم المؤثرات النابعة من المؤسسات والحياة التقليدية، التي لا يتواءم مع مستخرجات التعليم وما يفترض أن يفرزه من أنماط تفكير مرتبطة بطبيعة الحياة العصرية".

كما تمتد النتائج السلبية العديدة لتصل إلى تشوه لكبير في الثقافة السياسية للطلبة ما يعني أن جامعتنا تنتج أجيالا غير قادرة على استيعاب فكرة الدولة المدنية المعاصرة، وتحول الأدوات الديمقراطية في المشاركة والتمثيل، الى أدوات تنتج ظواهر أصبحت واحدة من أكثر مصادر تهديد بنية الدولة، واستقرارها، بعدما كانت العشيرة في حدودها الطبيعية قوة بنائية أساسية في تأسيس الدولة واستقرارها؛ مما ينتج من كل هذا ضعف الحركة الطلابية في جامعة اليرموك خلاف ما كانت عليه منذ 1951 ، حين بدأت تنتشر بين قطاعات واسعة من الطلبة الدعوة من أجل تشكيل اتحاد طلابي ، وتتناسب مع الحركة الطلابية العربية (خرينو، 2000). فقد كان يسود في الجامعة حالة من الوعي والتكاتف على مستوى الافكار ، وحتى ان وجد صراع فقد كان الصراع يحدث على الافكار والايدولوجيات ، وقد شكلت جامعة اليرموك حالة مميزه في تلك المرحلة ، وبذلك

فان تلك المرحلة تختلف عن واقع الجامعات الحالي المليء بالعنف وبالنعرات العنصرية وكانت خير مثال لذلك أحداث جامعة اليرموك عام 1986 .

ونقلا عن جريدة خبر جو في ذكرى الاحداث التي شكلت علامة فارقة في تاريخ ليس فقط العمل الطلابي الاردني وانما في تاريخ الجامعات الاردنية مع احد قادة احداث اليرموك وهو الاستاذ رمزي الخب الذي بدأ حديثه بالقول " ان احداث اليرموك التي حصلت عام 1986 قد جاءت تتويجا لمجموعة من النضالات التي سبقت الاحداث ، وابرز هذه الاحداث كانت الانتفاضة الطلابية التي حصلت في 6 شباط عام 1984 ، وذلك على خلفية قيام ادارة الجامعة بتغيير الخطط الدراسية ورفع علامة النجاح وهذه الاجراءات اسفرت عن فصل ما يقارب ال560 طالبا ، وبناء على هذه الاجراءات التي اتخذتها ادارة الجامعة حصلت موجة من الاحتجاجات على مدار خمسة ايام جرت فيها تعليق الدوام في الجامعة وبناء على ما حصل من احتجاج حصل ولاول مرة ان رضخت ادارة الجامعة لمطالب الطلبة وتراجعت عن تطبيق الخطة الدراسية ، كما انها قامت بالرتاجع عن فصل الطلبة لتدني معدلهم ، واعتطهم فرصة لكي يقوموا برفع معدلهم .

وبعد هذه الاجداث وفي بداية عام 1986 قامت ادارة الجامعة بوضع رسوم على (التدريب الهندسي) وذلك اثار حفيظة الطلاب وقاموا بالاحتجاج مما ادى مرة اخرى لان تقوم ادارة الجامعة بالتراجع عن قرارها .

واما الحدث الذي شكل الشرارة الاساسية في احداث اليرموك هو المؤتمر الطلابي الذي جرى عقده في داخل الجامعة يوم (28–4–1986) والذي خرج بمجموعة من القرارات ابرزها هو المطالبة باتحاد طلبة لطلبة جامعة اليرموك وبناء على هذا المطلب ، وبالاتفاق مابين الطلبة قام

اعضاء النوادي والجمعيات الطلابية بالاستقالة الجماعية من جميع هذه الهيئات والجمعيات للتأكيد على انه لايوجد بديل عن وجود اتحاد طلبة لطلاب جامعة اليرموك ، وبذلك فان تطور الحركة الطلابية ومطالب الطلاب اخذت بعدا جديدا .

وهذه الأحداث التي حصلت يوم 28-4 اقلقت ادارة الجامعة وحتى محافظة اربد باكملها "استنفرت" ، مما حدى بالمحافظ للدعوة لانعقاد "مجلس امن المحافظة" بحظور رئيس الجامعة انذاك "د. عدنان بدران" وقاموا بهذا الاجتماع باتخاذ قرار بفصل 32 طالب فصلاً نهائياً و فصل 110 طلاب فصلا جزئيا ، وقد طال الفصل طلابا من جميع القوى الطلابية الفاعلة في الجامعة انذاك ، وكانوا قد حاولوا ابقاء قرارات الفصل طي الكتمان الى حين انتهاء الفصل الدراسي في تلك الفترة وذلك خوفا من الاحتجاجات التي من الممكن ان تحصلىفي الجامعة ، الا ان الخبر كان قد سرب الى الطلاب وهذا ادى الى موجة عظيمة من الغضب بين صفوف الطلبة على اجراءات الفصل الظالمة من وجهة نظرهم .

وفي يوم 11-5-1986 بدأت الاحتجاجات ، وكان هناك تفاعل كبير من قبل الطلبة واعلن الطلبة التوقف عن الدراسة ،كما انهم اوقفوا اداء الامتحانات الى حين عودة الجامة عن القرارات التي اتخذتها بحق الطلاب ، وقد كانت نسبة المشاركة كبيرة جدا ، وصلت الى مشاركة 8 الاف طالب من اصل 11 الف طالب .

واستمرت حالة تصاعدية من الاحتجاج الى ان وصلت ذروتها يوم 14-5-1986 وجرت محاصرة الجامعة من قبل ما كان يسمى حينها "قوات الامن المركزي" ، وقاموا بمنع الطلبة من

الخروج الا الى سيارات الامن التي قامت باعتقال كل من يخرج من الجامعة ، مما حدى بقيادة الاضراب باتخاذ قرار بالبقاء في داخل الجامعة ، لان كل من يخرج معرض للاعتقال .

وفي حوالي الساعة 12 ليلا دخل (عبد الرزاق طبيشات) رئيس البلدية ، و النائب (احمد الكوفحي) ، وذلك للتوسط في حل المشكلة وقاموا بعرض تسوية عليهم تضمن خروج الطلبة ولكن مع بقاء قرارات الفصل التي اتخذتها الجامعة قائمة ، وقد قامت قيادة الاضراب بعد التشاور برفض هذه التسوية .

وبعد خروج كلا من " الطبيشات والكوفحي " واخبار المعنيين بان الطلبة رفضوا فك الاضراب ، وبحسب ما وصل الى مسامع الطلبة قام مدير شرطة اربد حينها العقيد " عبد الرحمن العدوان " بالاتصال بمدير الامن العام " عبد الهادي المجالي " وتم الاتفاق بينهم على اقتحام الجامعة .

وفي تمام الساعة 12.30 ليلا قامت قوات الامن المركزي باقتحام الجامعة من الجهة الخلفية ، وذلك اصاب الطلبة بالذهول في اللحظات الاولى وادى الى حدوث اضطراب في صفوف الطلبة وهروبهم ولكن وبعد مضي بعض الوقت استعاد الطلبة رشدهم وادركوا ما يحصل واعادوا جمع صفوفهم ، ودخلوا في حالة صدام مع الامن واستمرت حالة الصدام الى اكثر من ساعة ، وكما وصل الى الطلبة في حينها قام مدير الامن العام " عبد الهادي المجالي " بطلب التعزيزات الامنية من قوات البادية وفي حدود الساعة 1.30 اقتحمت قوات البادية الجامعة وتم اعتقال المئات كما وكان هناك مئات الاصابات في صفوف الطلبة وقد احتمى مجموعة من الطلبة بـــ " سكن الطالبات " والذين كان جزء منهم مشاركا في الاضراب .

وحسب شهادات مجموعة من الطلبة فان قوات البادية اطلقت النار بشكل عشوائي ، وحينها سقط الشهيد " ابراهيم حميدان العجارمة " برصاص قوات البادية ، كما واستشهد كل من الطالبة " مروى طاهر الشيخ " و " مها محمد قاسم " ،وذلك بين يدي قوات البادية وبسبب ما تعرضوا له من ضرب وقمع .

ولكن استشهاد الطلبة لم يمنع من صمود العدد الاكبر من الطلبة المشاركيين في الاضراب ، ويذكر انه كان عدد الطلبة ساعة الاقتحام ما يقارب ال3 الاف طالب وطالبة .

ويذكر " رمزي الخب " وانه في تلك الساعات سادت روح من اللحمة والتكاتف وتذويب لكل الفصائلية والحزبية ، وحصل تقارب كبير ما بين اليسار والاخوان المسلمين وذلك لان الهدف واحد ، ويقول الخب انه سادت بينهم روح "يرموكية" كما اسمها الطلبة في ذلك الوقت كما ويقول الخب ان الطالبات شاركن بالاحداث كجزء اساسي ووقفن "كتفا بكتف " مع الطلاب حتى ان نسبتهن كانت كبيرة وتصل الى النصف من عدد الطلبة المشاركيين في الاضراب ولم يقلن شجاعة واقداماً عن زملائهم الطلاب .

وهذه الروح " اليرموكية " التي سادت كانت قائمة على مجموعة من القيم والمبادئ بان طالب اليرموك لا يضام .

وبعد هذه الاحداث المروعة تم تفريق الطلبة وانهاء الاعتصام ، وتم اعتقال المئات اصابة المئات واستشهاد مجموعة من الطلبة .

وبناء على هذه الاحداث تم تشكيل لجنة " لتقصي الحقائق " ومعرفة ما حدث في ذلك اليوم وتمت اقالة رئيس جامعة اليرموك " عدنان بدران " كما والغي الفصل الصيفي وقامت ادارة الجامعة بالتراجع عن قرار الفصل الذي كانت قد اتخذته سابقا .

ولكن يذكر " الخب" انه ومع التراجع عن قرار الفصل الا ان هناك مجموعة من الطلاب الذين بقوا ملاحقيين لعدة اشهر من قبل الاجهزة الامنية ، وخصوصا للطلبة الذين كانوا ينتمون الى الاحزاب والقوى الطلابية .

كما وقول " رمزي الخب " ان الطلبة شكلوا حالة رائعة جدا من التآخي والتضامن فيما بينهم ، كما انه يشهد للطلبة انه وعلى مدار الاحداث لم يتم تخريب مرافق الجامعة باي شكل من الاشكال وانما سطر الطلبة نوع من الانضباطية العالي وحالة من التضامن لم يشهد لها مثيل ، كما يرى احد قادة الاضراب الاستاذ " رمزي الخب " ." (الطليعة نيوز، 2012) قد تم نسخ النص كما هو لاهميته، وأما الرواية الرسمية فكان من خلال بيان أصدرته وزارة الداخلية حول الأحداث 1986/5/15 بحيث تعرضت جامعة اليرموك خلال العاميين الماضيين إلى بعض المظاهرات وحوادث الشغب الطلابية داخل الحرم الجامعة ، وقد بذلت الجامعة طوال تلك الفترة أقصى ما تستطيع من وسائل الحوار والنقاش لمعالجتها ، وقد أطلقت الجامعة لقب المخربين على الطلاب الذين تظاهروا ضد قرار باستيفاء رسوم عن التدريب العملي لطلاب كلية الهندسة ، وعلى الرغم من تخفيض هذه الرسوم إلا أن هذه الفئة واصلت التخريب والتحريض وتوزيع بيانات على الطلبة لقيام بمظاهرات لتشويش على نظام الدراسة . وقد قامت بضع مئات من الطلاب بالتظاهر والاعتداء

على العاملين في الجامعة حيث أصيب أحد المسؤولين في إدارة الجامعة وتم إدخاله إلى المستشفى الأمر الذي اضطر الإدارة الجامعة إلى طلب المساعدة من أجهزة الأمن في مدينة إربد .

واستمر الطلبة المتظاهرون في أعمال الشغب والتخريب داخل حرم الجامعة فقاموا بتكسير الأدوات وزجاج النوافذ والعبث بكل ما تصل إليه أيديهم من ممتلكات الجامعة ، واستعانت إدارة الجامعة بعدد من الشخصيات الرسمية والأهلية في مدينة إربد والمحافظة لإقناع الطلبة المتظاهرين بالتوقف عن أعمال الشغب والفوضى ومغادرة حرم الجامعة إلا أنهم رفضوا الاستجابة لجميع المحاولات المبذولة ، وبعدها تم تصادم بين رجال الشرطة اللذين دخلوا الجامعة و ومجموعة من الطلبة وقذفوهم بالحجارة والزجاجات الفارغة مما أدى إصابة ضابطين و ستة عشر شرطيا بجراح متعددة.

ونتيجة اكتظاظ الطلبة وتدافعهم واستعمالهم للحجارة والزجاجات الفارغة والاشتباك الذي حصل توفيت الطالبتان مها محمد قاسم ومروة طاهر الشيخ والطالب ابراهيم محمد محمود حمدان ، كما أصيب عدد من الطلبة بجروح بسيطة حيث عولجوا فيما بعد وغادروا المستشفى ، وتمكن رجال الشرطة من السيطرة على الموقف وإعادة الامن والنظام إلى حرم الجامعة (خرينو، 2000، ص 260).

بينما أصدرت الجمعيات الطلابية في جامعة اليرموك بيانا حول أحداث اليرموك ، حول قيام قوات البادية والامن المركزي بمداهمة الجامعة في الوقت الذي كان يتواجد فيها مجموعة كبيرة من الطلبة الذين لم يتمكنوا من الخروج بسبب الاجراءات الامنية خارجها ، وقد استخدمت قوات الامن قوات القمع في اقتحامها كافة الوسائل وداهمت بالاضافة بيت الطالبات وسمع اطلاق

الرصاص في مدينة اربد ، وتم تقدير عدد الشهداء نتيجة الاقتحام باكثر من عشرة ، إضافة إلى عشرات الجرحى نقلوا إلى مستشفيات اربد ، وتم احكام طوق أمني على الجامعة لمنع دخولها ، وتم اعتقال عدد هائل من الطلاب ، وقد طالب مجلس طلبة اليرموك بالتحرك السريع لمواجهة المذبحة التي تقوم بها أجهزة القمع على مرأى ومسمع الجميع . (خرينو، 2000، ص262)

وقد مثلت هذه الاحداث مثال للعمل السياسي والحزبي داخل الجامعة ، وشهدت عدة تحالفات بين هذه القوى الفعالة على طلبة الجامعة كالقوى اليسارية وتيار الاخوان المسلمين ، حيث ارتفعت شعبية كل القيادات الطلابية التي شاركت في الاحداث، ثم زاد في شعبيتها مقاطعتها انتخابات المواقع التعليمية في العام التالي احتجاجا على هذه الاحداث ، إلا أنه تم حملة اعتقالات واسعة لمنتسبين القوى اليسارية ، بينما كان الاخوان المسلمون يعملون من أجل صناعة قيادة طلابية لها ثقلها على الساحة الطلابية ، وبالتالي يستفيدون من المستجدات الطلابية في تثبيت اركان وجودهم في قيادة الحركة الطلابية ، هذا قد يفسر بقاء التنظيمات التابعة لحركة الاخوان المسلمين دورها الفعال في النشاطات الطلابية .

وكانت فترة الاحتجاجات الجامعية فترة الاصلاحات الاقتصادية والسياسية ، وقدت أدت هذه الاصلاحات إلى تغيرات اجتماعية سريعة حينما تراجع دور الدولة في تقديم الرعاية مقابل عدم تقديم بدائل مؤسسية قوية في المشاركة، ما يعد من أهم أسباب عودة العشيرة إلى الواجهة، ووجدت ساحات الجامعات ومجتمعات الطلبة أكثر الأماكن ملائمة لتفريغ هذه التحولات والتعبير عنها، أما الخلفيات التي أعادت تموضع العشيرة كواجهة دفاعية وسط مجموعات واسعة من المجتمع الاردني ، بالإضافة إلى العمل على إدماج العشائر لضمان ولاء أفراد العشائر مما أدى إلى تشويش بين

دور الدولة والعشيرة ، وأصبحت العشيرة هي الرابطة التي يجمع طلبة الجامعة بدل العمل السياسي الايدولوجي التي تم تفريغ الجامعة منه فيقول الدكتور عبدالخالق الختاتنة أستاذ علم الاجتماع في حديث . إن المحرمات السياسية والممنوعات السياسية التي تمارس ضد العمل السياسي العام ، وضد النشاط السياسي الطلابي ، فعل مناشط واطر تقليدية تجنبا للعمل السياسي الطلابي ، كانت أهم نتائجه العنف الطلابي (الختاتنه، 2013).

و نستخلص مما سبق أن الجامعة تعاني من العديد من أزمات كانتشار القيم والعلاقات اللاعقلانية مثل المحسوبية والعشائرية والشللية ، وتجاهل المعايير العقلانية كالكفاءة ، فلا يمكن أن نتوقع من الجامعة أن تمارس دورها بشكل المتوقع منها من بناء مواطنة واعية ، واكساب الطالب قدرات النقد والتفكير ، بالتالي تنمية المجتمعات المحلية ، فالجامعة بشكل عام بقي بعيدا عن تحقيق ما يروج له في وسائل الاعلام المختلفة ، مما نعني أنه هناك توجه لإعادة إنتاج الاولية ومنها العشائرية كنزعة سياسية اجتماعية في الوقت الذي يتراجع فيه دور العشيرة كبنية اجتماعية، يكشف هذا الاستنتاج عن عمق أزمة المشاركة، وضعف أدوات الدولة في تنمية مشاركة مدنية إيجابية تقوم على التعدد والتنوع، فالمواطنة تتسامى على العشائرية والجهوية والعنصرية لكنها لا تلغيها والمطلوب إن تتواءم معها وتتعايش معها ؛ لتكون المواطنة بوتقة تنصهر فيها كل الانتماءات وبقدر الانسجام والانتظام بين هذه العناصر الولائية والفئوية يجد المواطن نفسه والجماعة التي ينتمي إليها مكانتهم ، وبالتالي فان فقدان الشعور بالانتماء إلى الوطن وبالتكامل الاجتماعي مع أبناء المجتمع يؤدي إلى اتجاه الفرد إلى الولاءات الضيقة العشائرية والجهوية وغيرها .

وفي ضوء ضعف استجابة التحديث السياسي لهذا المنطق كان من السهل تسييس الجماعات المرجعية الأولية وكانت ساحات الجامعات والمجتمعات الطلابية الأكثر شفافية في عكس هذا التحول ، أي تعتبر الجامعات الاردنية فضاء ثقافي لاعادة انتاج الروابط الاولية ، فالعلاقات القائمة بين المؤسسة البيروقراطية والمؤسسات القبلية هي في الواقع زعامات ثنائية (قبلية _مؤسسية) تعتمد ولائها على الجهة التي تبحث فيها عن مصالحها المؤقتة .

قائمة المراجع

المراجع العربية

توفيق ، ابراهيم . "***بناء المجتمع المدني : المؤشرات الكمية والكيفية***". ورقة قدمت إلى ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، 20-23 يناير 1992 .

ابو الفتوح ، رضوان. ***التربية الوطنية (طبيعتها ، فلسفتها ، أهدافها ، برامجها).*** المؤتمر الثقافي الرابع ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 1960.

اسماعيل ، سيف الدين عبد الفتاح. " ***المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة: مراجعة منهجية*** " . ورقة قدمت إلى ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، 20-23 يناير 1992 .

البدارين، غالب. (2003). ***اساليب التفكير وعلاقتها بأنماط الشخصية لدى طلبة جامعة اليرموك***. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد.

البداينة وآخرون(2009). ***عوامل الخطورة في البيئة الجامعية لدى الشباب الجامعي في الأردن،*** عمان: المجلس الأعلى للشباب ومركز إعداد القيادة الشبابية، عمان-اللأردن.

بدوي، احمد زكي. (2001). ***معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية*** ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ص 60.

البرادعي، وفاء محمد. (2002). ***دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري*** ، ط1، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ، ص290.

البرعي ، وفاء. (2002). ***دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري***. دار المعرفة ، الاسكندرية.

البرغثي ، محمد حسن. (2007). ***الثقافة العربية والعولمة.*** المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ، ط1.

بركات ، حليم. (1984). ***المجتمع العربي المعاصر***. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .

البطيخي، أنور. (2009). التعليم العالي في الأردن الدخول في عنق الزجاجة. مجلة البحث العلمي، الجمعية الأردنية للبحث العلمي. العدد(1): 40-46.

بوعشة ، محمد. (2000). ***أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي.*** ط1 ، دار الجبل، بيروت، ص10.

جامعة اليرموك ، مشروع انشاء جامعة اليرموك ، جامعة اليرموك ، اربد ، 1976.

الجرف ، طعيمة. (1964). ***نظرية الدولة***. مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، مصر.

الحسباني ، عبد الحكيم. (1992). ***العشائرية والدولة : دراسة لظاهرة المضافات في مدينة اربد***. رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك، الأردن.

حسونة، أسامة عادل. و عليمات، صالح ناصر. (2012). ***درجة التزام الادارات الجامعية بتطبيق القوانين المتعلقة بالعنف الجامعي في الجامعات الأردنية***. رسالة جامعية، جامعة اليرموك.

حماد، هيلانة. (2012). ***تقدير الذات و المناخ الجامعي و علاقتهما في ميل طلبة الجامعات الأردنية نحو العنف***. رسالة دكتوراة، جامعة اليرموك.

حماني، فضيلة. (2014). ***مؤسسات التعليم العالي وتشكيل مجتمع المعرفة جامعة ورقلة _نموذجا. الجزائر.***

حمدان ، جمال. (1972). ***جغرافية المدن.*** عالم الكتب ، القاهرة ، ط2.

حمدان، جمال. (1972). ***جغرافية المدن*** ، عالم الكتب ، القاهرة، مصر، ط2.

الحمود، نوفان. (1996). ***عمان وجوارها***. منشورات بنك الأعمال، وجامعة آل البيت.

الحنيطي، عبدالرحيم. (2009). ***واقع التعليم الجامعي في الأردن.*** مجلة البحث العلمي، الجمعية الأردنية للبحث العلمي. العدد(1): 46–48.

الحوارني ، هاني. (1978). ***التركيب الاقتصادي والاجتماعي لشرق الأردن : مقدمة التطور المشوه 1921_1950***. مركز الابحاث، العدد 73.

الحوراني ، محمد عبد الكريم. (2012). ***العشيرة رأس مال اجتماعي*** . المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 5 ، العدد 2 ، ص172_201.

خرينو، سامر. (2000). ***الحركة الطلابية الأردنية 1948-1998 تاريخها و تطورها في الأردن و الخارج***. مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان.

خصاونة، طارق نجيب. (1995). ***التعليم الجامعي و الحراك الاجتماعي من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الحكومية***. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك ، الاردن.

خضر ، ساري حلمي. (1991). ***دور وسائل الاتصال في السلوك الانتخابي ، دراسات السلسلة أ.*** الجامعة الاردنية ، ص 296_265.

الخطايبة (2009). ***عنوان معوقات مشاركة الشباب الجامعي في لاحزاب السياسية :دراسة ميدانية في الأردن.*** المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، مجلد 2، العدد 3.

دليو، فضيل. و آخرون. (2006). ***المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة.*** ط1 ، مخبر علم الاجتماع والاتصال ، جامعة منتوري ، قسنطينة، ص 79.

ردايدة، ليانة. (2011). ***الرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك وعلاقته بانجازهم الوظيفي من وجهة نظرهم***، رسالة دكتوارة، جامعة اليرموك، الاردن.

رشوان ،حسين عبدالحميد. (1982). ***المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري***. المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية، مصر.

رعفيت، أحمد بن سالم. (2010). ***درجة توفر الحرية الأكاديمية في جامعتي اليرموك و السلطان قابوس: دراسة مقارنة***. رسالة دكتوراة ، جامعة اليرموك، اربد-الاردن.

زغل، علي. (1992). ***اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو مكانة المرأة في المجتمع الأردني***. أبحاث اليرموك: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 149_107.

ستيفن ديلو. ***ربيع وهبه***. ترجمة: علا أبو زيد. مراجعة: التفكير السياسي و النظرية السياسية والمجتمع المدني ؛ المجلس الأعلى للثقافة ؛ المشروع القومي للترجمة، القاهرة. 2002 .

سلامة، طارق نجيب. (1995). ***التعليم الجامعي و الحراك الاجتماعي من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الحكومية***. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

السيد، ياسين. (2005). ***الإصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي***. ط 1 ، دار ميريت ، القاهرة .

سيغال، ل. (1974). ***لمحة عن تطور المجتمع منذ بدء التاريخ***. دار دمشق للطباعة ، دمشق ،ط5.

شاكر، أحمد جميل. (2013). ***دراسات جادة حول مستقبل التعليم العالي في الأردن***. جريدة الدستور، الأردن.

طوالبة، هادي. (2013). ***أسباب انتشار ظاهرة العنف الطلابي لدى طلبة جامعة اليرموك واقتراحات حلها من وجهة نظر الطلبة***. مجلة دراسات العلوم التربوية، المجلد 40 ، ملحق 4، ص 1248.

الطويل (2011). ***الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للعنف المجتمعي من وجهة نظر الطلبة الجامعيين***. المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 4، العدد1 ، ص1_24.

عاشور، سعيد. (1978). ***أوروبا العصور الوسطى النهضات الحارة و أنظم*** ، مكتبة انجلو المصرية ، القاهرة.

عبابنة ، ربا. (2007). ***دور الادارة الجامعية في الحد من ظاهرة العنف في الجامعات الأردنية***. رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، اربد ، الاردن .

محمود ،عبد العزيز. و العموش، أحمد.(1993). ***كثربا قرية أردنية***. منشورات جامعة مؤتة، ص80-82 .

عصمت حسن العقيل (2010). ***دور الجامعات الاردنية في تدعيم قيم المواطنة في ضوء الفكر التربوي الاسلامي***. رسالة دكتوار ة غير منشورة، جامعة الأردنية

عطاء الله، فاطمة. (2013). ***واقع العلاقات العاطفية بين الجنسين داخل الوسط الجامعي :دراسة ميدانية على عينة من طلبة سعد دحلب البليدة***.جامعة الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة.

عمايرة، حمدة عودة. (1988). ***المشكلات التكيفية لدى الطلبة الجدد في جامعة اليرموك***. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد.

العمد ،هاني. (1973). ***الأمثال الشعبية في الأردن***. رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة.

العمري، بلال خلف. (1997). ***أثر المتغيرات الاجتماعية _الاقتصادية على الثقافة السياسية لاساتذة الجامعات الاردنية : دراسة ميدانية*** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد بيت الحكمة، جامعة ال البيت ، الاردن.

عواد، محمد مصطفى. و سمور، قاسم محمد. (2004). ***الغضب كحالة وسمة لدى عينة من طلبة جامعة اليرموك وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات***. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الاردن.

العوامرة، عبد السلام. (2012). ***الاستراتيجية المقترحة لتعزيز تربية المواطنة وعلاقتها بتنمية الاستقلالية الذاتية لدى طلبة كليات العلوم التربوية في الجامعات الاردنية الرسمية*** ، رسالة دكتوراه، الجامعة الاردنية .

عويس، وجيه. (2009). **واقع التعليم الجامعي في الأردن التطور والواقع الحالي.** مجلة البحث العلمي، الجمعية الأردنية للبحث العلمي. العدد(1): 48-56.

العياشي، عنصر. (2001). مجلة انسانيات، مجلة الجزائرية في الامثربولوجيا والعلوم الاجتماعية، وهران، العدد 13 مجلد 1__7، ص **64.**

الغرايبة، مازن. (1994). ***نمط الثقافة السياسية السائد لدى طلبة جامعة اليرموك: دراسة ميدانية.*** مجلة أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، 10(1).

القادري، محمد عبدالرحمن. (2008). ***الميل إلى العنف و علاقتة ببعض سمات الشخصية لدى طلبة جامعة اليرموك في ضوء بعض المتغيرات***. رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، اربد-الاردن.

القرعان، أحمد. (2008). مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات، العدد الرابع عشر ، ص 113_ 144.

القطري ، محمد. (1986). الجامعات الاسلامية ودوها في مسيرة الفكر التربوي، دار الفكر العربي، القاهرة.

القيّام، معاذ يوسف. (1996). ***اتجاهات طلبة جامعة اليرموك نحو التعليم الجامعي المختلط و علاقتها ببعض المتغيرات***. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الاردن.

كرامب وجاكوب. (1965). ***تاريخ العصور الوسطى.*** مؤسسة سجل العرب، القاهرة.

كرم ، يوسف. (1946). ***تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط*** ، دار الكتاب المصري، القاهرة.

كمال، مروان راسم. (2009). **التعليم الجامعي في الأردن.** مجلة البحث العلمي، الجمعية الأردنية للبحث العلمي. العدد(1): 22-36.

المجالي، فايز(1996). ***معنى الوساطة واسبابها لدى الشباب فيالمجتمع الاردني: دراسة تحليلية من منظور علم اجتماعي***. مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد 11، عدد 3، ص ص 106-77.

محمود ، حسن. (1967). ***الاسرة ومشكلاتها***. دار المعارف ، الاسكندرية.

مشاقبة ،أمين. (2001). ***تطور تفاعل المواطن الاردني مع الحياة الحزبية***. مجلة دراسات شرق اوسطية، ص 15_61 .

معلوف ، لويس. (1994). ***المنجد في اللغة والاعلام***. دار الشرق ، بيروت ، ط34.

المنجد في اللغة والإعلام. (1986). ط 21 ، دار المشرق ، بيروت ، لبنان ص 101.

منير، محمد. (1992). ***الإتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه***. دار النهضة العربية ،القاهرة.

المهيني ، محمد. (1984). **الإدارة الجامعية** ، مطابع الرسالة، الكويت ، ط 1.

ميشيل ، بيفرس. (1993). ***المساكن التقليدية في جنوب الأردن***. وزارة السياحة.

النوري ، قيس. (1991). ***مدارس الانثروبولوجية*** . جامعة بغداد، بغداد- العراق.

هنتنغتون، صموئيل. (1999). ***صدام الحضارات*** .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2011). "***وثيقة الخطة الإستراتيجية* 2011 – 2013**".

وهيب ،سمعان. (1992). ***الثقافة والتربية في العصور الوسطى : دراسة تاريخية مقارنة***. دار المعارف ، القاهرة.

يوسف ، جوزيف. (1971). ***نشأة الجامعات في العصور الوسطى*** ، منشأة المعارف ، الاسكندرية.

المراجع الالكترونية

- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. (1965). تاريخ المشاهدة 2013\11\2 ، http://www.arabhumanrights.org/dalil/23.htm .

- جامعة اليرموك. (2011). الرؤيا والرسالة والقيم. موقع جامعة اليرموك الالكتروني، http://yu.edu.jo/index.php?option=com_k2&view=item&layout=item&id=68&Itemid=42

- الختاتنة، عبدالخالق. (2013). مقال "العنف الطلابي في الجامعات .. بين التفعيل والتعطيل". جريدة الرأي، قسم دراسات، http://www.alrai.com/article/579253.html

- دليل الطالب، جامعة اليرموك، https://www.yu.edu.jo/studentguide/.

- دليل جامعة اليرموك، تاريخ المشاهدة 22\4\2014. http://ddp.yu.edu.jo/yuguide/.

- الصبان، ريما. (2004). حقوق المرأة. الدليل العربي حقوق، الإنسان والتنمية. تاريخ المشاهدة 26\2\2014، http://www.arabhumanrights.org/dalil/ch_3.html

- الطراونة، خليف. (2010). التعليم العالي الأردني حقق مستويات متميزة إقليميا ودوليا. موقع صحفي الالكتروني. http://www.sahafi.jo/files/60a2d4e09d703258483b766ed56e272ca3608331.html.

- الطليعة نيوز. (2012). "ملف عن إحداث جامعة اليرموك 1986". موقع الكتروني، تاريخ المشاهدة 22\4\2014. http://al-taleanews.com/?p=15040

- العلي، نوال. (2006). مقال "بدران: الجامعة ملتزمة بنقل المجتمع الأردني المحلي إلى مجتمع المعرفة. عمان، تاريخ المشاهدة 12\12\2013. موقع جريدة الغد الالكتروني. http://www.alghad.com/articles

- قانون التربية والتعليم. (1964). http://www.dpp.gov.jo/2012/11.html، تاريخ المشاهدة 2013\11\2

- الكركي : التعليم العالي ليس في خطر و«الأردنية» لا تهدر أموال الدولة، (2009). موقع جريدة الدستور الالكتروني، تاريخ المشاهدة 11\1\2014..
http://www.addustour.com/15374

- المجالي، نصر. (2012). عبدالله الثاني كشف الكلام الأخطر و"تحالف المتطرفين". موقع ارام الالكتروني، تاريخ المشاهدة 2\3\2014.
.https://nasrmajali.wordpress.com/2012/12/11

- الموسى، عبدالله. (2011). كلمة الأستاذ الرئيس. موقع جامعة اليرموك الالكتروني، تاريخ المشاهدة 12\5\2014. http://yu.edu.jo/index.php?option=com

- الموقع الالكتروني لوزارة التربية والتعليم، نظام التعليم في الأردن. تاريخ المشاهدة 12\3\2014. http://www.moe.gov.jo/MenuDetails.aspx?MenuID=91

- موقع سواليف الالكتروني. (2014). مقال بعنوان " ذبحتونا تفند تصريحات وزير التعليم العالي، وتؤكد : الاستثناءات تحصد نصيب الأسد من قبولات الجامعات الرسمية".
http://www.sawaleif.com/mob/Details.aspx?DetailsId=125827

- النص الكامل لوثيقة الأردن اولاً. تاريخ المشاهدة 14\5\2014.
http://www.pm.gov.jo/arabic/index.php?page_type=pages&part=1&page_id=74

المراجع الأجنبية

1. Baldwein, M.W. (1953). ***The Mediaeval Church*** .new York.
2. Barker, E. (Ed.). (1957). ***Social and Political Thought in Byzantium: From Justinian I to the Last Palaeologus***. Oxford: Clarendon Press.
3. Clark, G. N. (1957). ***Early Modern Europe from about 1450 to about 1720*** (Vol. 232). Oxford University Press.
4. Coulton, George Gordon. (1961). ***Medieval panorama the Fontana library*** , Collins, London.
5. Gibb, C. A. (1947). ***The principles and traits of leadership***. The Journal of Abnormal and Social Psychology, 42(3), 267.
6. Gilmore, M. P. (1962). ***The world of humanism***, 1453-1517 (pp. 1-17). Harper & Row.
7. Good Carter, V. (1973). ***Dictionary of Education***. McGraw-Hill, New York
8. Hamm, A. O., Vaitl, D., & Lang, P. J. (1989). ***Fear conditioning, meaning, and belongingness: A selective association analysis***. Journal of Abnormal Psychology, 98(4), 395.
9. Kamal Abu Jaber et al. (1978). ***Bedouins of Jordan: A People in Transition***. Amman, Royal Scientific Society Press.
10. Layne, L. (1994). ***Home and homeland.*** The Dialogics of Tribal and National Identity in Jordan, Princeton.

11. Nevins, E. M., & Wright, T. (1969). ***World Without Time: The Bedouin***. John Day Company.

12. Painter ,S. (1966). A ***History of the Middle Ages :248_1500*** . London.

13. Scott, M. (1964). ***Medieval Europe***. D. McKay Company. Pp, 426_414.

14. Smith, D. Group Precess, England, Penguin Books ,(Eds) .

15. Sparrow, G. (1961). ***Modern Jordan***. Allen & Unwin.

16. Tariq, T. A. L. L. (2000). ***The Politics of Rural Policy in East Jordan, 1920–1989***. The Transformation of Nomadic Society, 98.

17. Thompson, J. W., & Johnson, E. N. (1937***). An introduction to medieval Europe***, 300-1500. Norton.

18. Wallbank T. and Taylor A.M . (1950). ***Civilzation -Past and Presnt*** ,Vol 7 Chicago , Scott , Foresman .

الملاحق

ملحق رقم (1): الاستبيان

تقوم الباحثة بقسم الانثروبولوجيا الاجتماعية بدراسة بعنوان (الجامعات الاردنية: فضاءات ثقافية لانتاج الروابط الحداثية أم لاعادة انتاج الروابط الأولية والتقليدية) ، لذا أضع بين يديك هذه الإستبانة ولك خالص الشكر والتقدير مقدما على ما تقدم منك من إجابات و مابذلته من جهد في إنجاز هذا الإستبيان للوصول إلى أفضل النتائج.

مع مراعاة مايلي:

* الحرية في الإجابة و توخي الصراحة و الأمانة.
* كتابة الاسم أمر غير إلزامي.
* الإجابة على هذه الإستبانة محاطة بالسرية التامة، ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.
* ماعليك سوى وضع علامة (√) على الجواب المناسب أو كتابة الاجابة المناسبة :

- الجنس : - العمر:
- التخصص /السنة : - مكان السكن (المحافظة والقرية):
- الديانة:
- قبولك في الجامعة : ❑تنافس ❑ موازي ❑غير ذلك (يرجى التحديد) ....

*أي من المشاكل الأكاديمية التالية واجهتك خلال دراستك في الجامعة خلال السنة الاولى :

❑ غير مقبول إجتماعياً.

❑ عدم وجود أصدقاء كفاية .

❑ شعور بالضياع.

❑ صعوبة التفاهم مع الطلاب الاخرين.

❑ صعوبة مالية.

❑ فشل في إقامة علاقات صداقة أو زمالة مع طلاب القسم والجامعة.

* هل ما تزال تعاني من هذه المشاكل بعد السنة الاولى :

❑ نعم ❑ لا

* هل تسلمت دليل الطلبة الخاص بتخصصك :

❑ نعم ❑ لا

* واذا كان جوابك ب(لا) فان السبب :

❑عدم مراجعتك القسم اصلا وشعورك بعدم اهميته ❑عدم معرفتك بوجود دليل الطلبة

❑ راجعت القسم لكنك لم تجد نسخة

❑ غير ذلك

....

....

* هل لديك تصورات مسبقة عن تقديرك في مادة ما قبل التسجيل:

❑ نعم ❑ لا

* هل تراعي أن يكون جنس الدكتور مشابه لجنسك قبل تسجيلك للمادة :

❑ نعم ❑ لا

* يرجى تحديد السبب سواء اكان (نعم) أو (لا):

....

....

* هل تفضل عند تسجيلك للمواد أن يكون الدكتور من عشيرتك أو ابن منطقتك :

❑ نعم ❑ لا

* هل عانيت من التمييز من قبل دكتور وأثرت على تقديرك (علامة) في المادة :

❑ نعم ❑ لا

* ما هو باعتقادك سبب هذا التمييز (من خلال تجربتك الشخصية او زملائك):

....

....

....

*هل تعلم ما هي مهمات مجلس الطلبة في الجامعة :

❑ نعم ❑ لا

*هل قمت باللجوء الى مجلس اتحاد الطلبة لحل مشكلة ما واجهتك في الجامعة :

❑ نعم ❑ لا

* اذا كان جوابك (نعم) صف تجربتك وما هو انطباعك عن مجلس الطلبة عن مدى اهميته وفاعليته:

....

....

....

* هل يقوم اتحاد الطلاب بالدور المنتظر منه في خدمة مصالح الطلاب :

❑ نعم ❑ لا

* من ساعدك في تسجيل في الجامعة

....

* ممن تلقيت النصائح لتسجيل المواد في السنة الاولى :

....

* تتم معالجة مشكلات التسجيل للمواد بشكل مناسب عند تسجيلك في المرة الاولى لدخولك الجامعة :

❑ نعم ❑ لا

* يسهل عليّ مراجعة شؤون الطلبة لتلبية خدمات التعليم

❑ نعم ❑ لا

* عند مواجهتك لمشكلة ما في الجامعة فانك تتوجه منذ البداية الى :

❑موظف المختص في الجامعة ❑ابن عشيرتك أو منطقتك

❑غير ذلك (يرجى التحديد)

....

* ما هو أكثر مكان تمضي فيه وقت فراغك :

❑داخل الجامعة ❑خارج الجامعة

* ما أكثر مكان تتواجد فيه داخل الجامعة...

* إذا كان جوابك خارج الجامعة فهل تقضي وقتك في المضافة خاصة بعشيرتك أو منطقتك :

❑ نعم ❑ لا

* يرجى تحديد اغلب اصدقائك داخل الجامعة من :

❑ نفس القرية ❑ نفس المحافظة ❑ نفس الاقليم

❑ نفس الدين

* هل تفضل أن تمضي وقت فراغك مع ابناء عشيرتك أو منطقتك :

❑ نعم ❑ لا

* واذا كان جوابك ب (نعم) فاين تجتمعون داخل الجامعة ؟ ....

* هل تقضي وقت فراغك مع مجموعة أصدقاء (شلة) من نفس جنسك أم مختلطة :

❑ نعم ❑ لا

* اذا كان جوابك ب (لا) فان السبب يعود ل :

❑ أسباب دينية ❑ أسباب إجتماعية وخوف من نظرة المعارف و الأقارب

❑ غير ذلك (يرجى التحديد) ....

* هل سمعت عن اماكن داخل الجامعة تسمى بمناطق جغرافية أو مخصصة لفئة محددة من الطلاب :

❑ نعم ❑ لا

* و إدا كان جوابك (نعم) يرجى تحديد هذه الاماكن في الجامعة وما تدعى من قبل الطلاب

....
....
....

* هل انت عضو في نادي جامعي :

❑ نعم ❑ لا

* هل تشارك في الرحلات الجامعية :

❑ نعم ❑ لا

* اذا كان جوابك ب (لا) فالسبب هو

....

* هل تشارك في النشاطات اللامنهجية الجامعية مثل الفرق الرياضية او النشاطات الفنية بأنواعها :

❑ نعم ❑ لا

* اذا كان جوابك (نعم) فانا مشارك ب :

....
....

* هل تعتقد بان الجامعة تهتم بالنشاطات المنهجية وتوفر لها الامكنة والادوات المناسبة :

❑ نعم ❑ لا

* هل ممكن أن تنتخب مرشح في انتخابات الجامعية من غير ديانتك :

❑ نعم ❑ لا

* هل شاركت في حملة إنتخابية تدعم أحد أفراد عشيرتك أو منطقتك سواء في انتخابات الجامعية أو النيابية :

❑ نعم ❑ لا

* هل تعتقد أن أغلب الطلاب يختارون مرشحهم في انتخابات الجامعة وفق معايير الكفاءة ؟

❑ نعم ❑ لا

* ما هو اول اولوياتك عند اختيار مرشحك في إنتخابات الجامعة :

❑ أن يكون ابن عشيرتك. ❑ أن يكون ابن منطقتك.

❑ أن يكون ذو كفاءة. ❑ أن يكون نفس ديانتك.

Abstract

Thabet, Arwa Edwar. "The Jordanian Universities: Cultural Spaces for the Production of Citizenship or the Reproduction of Primordial Attachments". Master of Social Anthropology, Yarmouk University, 2014. (Supervisor: Prof. Abdel Hakim Al-Husban).

This study aims to shed the light on the nature and the function of Jordanian universities, and answer the following question: If these universities were a cultural spaces for producing citizenship or for the reproduction of primordial attachments!.

In order to reach the objective of the study, descriptive analytical method has been used, to describe the behaviors and perceptions of social actors – students, administrators, and dean staff members – at Yarmouk University, Irbid.

In the second hand, a questionnaire distributed for the students of the university, not only for the reason of collecting information as a simple method within the process, but the main purpose is looking for more data and information, which can serve the goal of the study, from those students. That's why; the interview method had been used to fill out the questionnaire, and another long interview organized with those students also; the researcher organized formal interviews too, with staff members and officials at the University; in addition to other meetings (as a group) for interviewing different students from

different levels and specialties to discuss the main issues, obstacles and problems they are encountering at the university.

Another source used for this research is reviewing the electronic newspaper articles published about events which took tribalism characteristic.

The study showed that, Jordanian Universities constitute spaces for the reproduction of primordial attachments; in fact, the relationship between the university- as a modern institution- and a tribal society is bilateral relation (tribal and institutional), the loyalty of a tribal or society to this institution depends on the concrete or abstract (financially or morally) interests, the tribal is looking for.

Key words: Social Spaces, Primordial Attachment (Traditional), Citizenship, Social Actors.